



بعد الجولة الأولى.. آراء ومواقف	تحرير كوباني- عين عرب ودروس أخرى!	.. والباقي «تشرقوا» فيها!	إلى سوق بيروت استدراج «المركزي»
05	06	11	13

الاستراتيجية

لقاءات موسكو:

«بناء الثقة»- «جنيف3»- «الحل السياسي»!!

على ضوء النتائج الإيجابية للجولة الأولى من لقاء موسكو التشاوري من المفترض أن مختلف الأطراف المعنية فيه باشرت مسبقاً تحضيراتها للجولة الثانية منه.

وفي الأثناء يجري عمل محموم - متوقع بطبيعة الحال - من أطراف متعددة بغية تصعيد وتوير الأوضاع في سورية وحولها بمستوياتها الميدانية والإعلامية والسياسية، في محاولة للتخلص من الانعطاف الذي أحدثه لقاء موسكو في مسار حل الأزمة السورية. وإن كان التصعيد الجاري لم يتمكن من تجاوز حدود معينة وصلها سابقاً، فإن ذلك يعود لأمرين: الأول، هو حقيقة تقدم تظهير ميزان القوى الدولي الجديد الذي يميل بمحصلته العامة، وبالإسقاطات على الوضع السوري، باتجاه الحل السياسي. والثاني، يتعلق بالإنهك العام الذي أصاب المتشدد من كل الأطراف وحجم قدرتهم، ليس على تغيير الموازين فحسب («وهذه الإمكانية انتهت منذ فترة طويلة» بل وحتى على المكابرة وإحداث خروقات جزئية، ذات وزن.

وإذا كان هذا هو الوضع الميداني، فإن محاولات التصعيد السياسي والإعلامي هي من تحتل الدور الأبرز ضمن محاولات العرقلة، ولكنها تأتي بانسبة مكررة ودون أي صدى فعلي تقريباً.

من البديهي القول أن محاولات التصعيد تحاول التشويش على نتائج الجولة الأولى من «لقاء موسكو» والاستباق على الثانية منه، فإن الرد يكون بالتركيز على تلك النتائج وتثبيتها والعمل الجدي لاستكمال نواقص الجولة الأولى في إطار التحضير للجولة الثانية.

إن أهم نتائج واستخلاصات الجولة الأولى تتلخص بما يلي:

- الحل السياسي حلاً وحييداً، وعلى أساس بيان «جنيف-1».
- إن المعارضة الوطنية تتحمل مسؤولياتها الوطنية بجدية ومستعدة للوصول إلى توافقات فيما بينها ومع النظام تسمح بإيقاف الكارثة الإنسانية في سورية وإخراجها من الأزمة.
- إيقاف الكارثة الإنسانية يعني الترابط والتلازم والتزام بين مكافحة الإرهاب والتغيير الجذري الشامل واعتبارهما أولوية واحدة.
- المعارضة السورية تعددية ينسجم تعددها مع الدستور الجديد ومع سورية الجديدة التعددية، وليس مطروحاً، لا للنقاش، ولا للتردد، مسألة «توحيدها»، والمعارضة التي شاركت في لقاء موسكو أثبتت أن التوافقات ممكنة دون أن تكون «حزباً واحداً قائداً» على طراز الدستور السوري القديم.

رغم الأهمية الكبرى للجولة الأولى من اجتماع موسكو، فإن نواقص تخللتها، لا تقلل من أهميتها الانعطافية وتنبع من درجة تعقيد الأزمة السورية، ولكن ينبغي استكمالها في الجولة الثانية، وهي:

- استكمال حضور من لم يحضر من المعارضات السورية المختلفة.
- العمل الجدي من أجل الاتفاق على خطوات عملية لبناء الثقة تمهيداً للطريق أمام «جنيف-3» حيث سيجري الشروع العملي بتنفيذ الحل السياسي على الأرض.
- إن الحل السياسي في سورية لا يعني «أي حل»، فالخروج الجدي من الأزمة، إذ يتطلب محاربة الإرهاب، فإن هذه المحاربة لن تسير قدماً إلا بانطلاق عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذري العميق والشامل بعد انتضاح خطوطه ومستلزماته والتوافق عليها، بما يؤمن الحد المطلوب من الوحدة الوطنية لمواجهة هذين الاستحقاقين، ما يعني أن التغيير الجذري الشامل سيشكل ضمانة ليس لمحاربة الإرهاب فحسب، بل ولمنع إعادة توليد الأزمة مجدداً، بإعادة إنتاج الأزمة بشكل مستمر ستكون أمراً «مضموناً» ما لم يحدث التغيير الجذري الشامل!

إن الفترة القصيرة المتبقية لما قبل الجولة الثانية من موسكو، ستشهد نشاطاً عالياً لقوى التشدد والعرقلة الداخلية والإقليمية والدولية، ولكنها ينبغي أن تشهد أيضاً نشاطاً فعالاً وكثيفاً لكل القوى الوطنية من مختلف الأطراف، لقوى الحل السياسي، سواء التي شاركت أم لم تشارك بعد باللقاء التشاوري، وذلك للعمل على توسيع التوافقات وتعزيزها وصولاً إلى البدء بإجراءات بناء الثقة، وتكريس طاقة الأمل التي أبصرها السوريون من «منصة موسكو للحوار».



سوريون ويوم آخر من توجس القذائف والصواريخ..! انترنت

برقية شكر إلى جمهورية روسيا الاتحادية والشعب الروسي الصديق



باطراد، وذلك بالاستناد إلى مبادئ بيان جنيف، وبهدف الوصول إلى جنيف3 بوصفه إطاراً دولياً مطلوباً لضمان حل الأزمة وعدم إعادة إنتاجها والزام الدول المتورطة في تأجيج الوضع السوري بالكف عن التدخل الخارجي في شؤون السوريين، وإحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل الذي يستحقونه، بالتلازم والتساق مع قيام مكافحة جدي للإرهاب الفاشي والتكفيري الذي لا تتوقف حدود آثاره عند سورية، وبما يحافظ بالمحصلة على وحدة سورية أرضاً وشعباً ودولة، وهو ما نأمل أن يجري بأسرع وقت ممكن، حقناً لدماء السوريين.

■ دمشق 2015/2/2

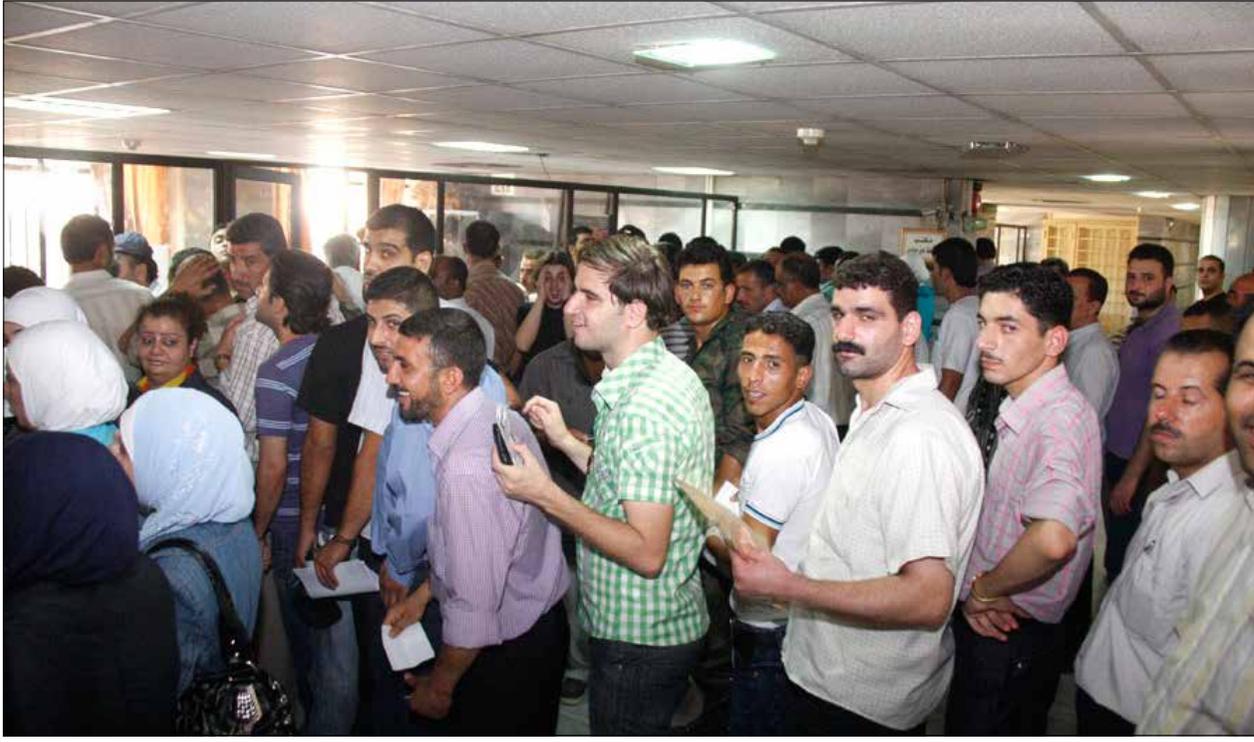
قيادة جبهة التغيير والتحريك

تتوجه شخصيات المعارضة السورية عن جبهة التغيير والتحريك المشاركة في لقاء موسكو التشاوري للحوار السوري- السوري المنعقد في عاصمة بلادكم في الفترة بين 26-29/1/2015، بخالص الشكر والتحية إلى حكومة وشعب جمهورية روسيا الاتحادية ممثلة بوزارة الخارجية ومعهد الاستشراق في موسكو، على حسن الضيافة وكرم الوفادة والمهنية والحيادية العالية في الإدارة والتنظيم التي أبداهما الجانب الروسي خلال انعقاد اللقاء.

إننا باسمنا شخصياً وباسم جبهتنا وتنظيماتنا وتياراتنا السياسية نرى أن النجاحات التي حققها اجتماع موسكو التشاوري تفوق أية نواقص أو ثغرات يمكن الحديث بها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تمهيدي وغير رسمي، وغير مسبوق في تاريخ الأزمة السورية حتى اليوم لجهة طيف التمثيل فيه، وبما أتاحت من منصة هامة لتبادل الآراء وجهات النظر بين المعارضات السورية ووفد الحكومة السورية، وبما خلص إليه من ضرورة متابعة أعماله بجولة اجتماعات جديدة أكدت موسكو استعدادها لاستضافتها خلال أسابيع قليلة على أن تتولى لجنة المتابعة الروسية تحديد جدول الأعمال والشخصيات المدعوة.

إن جمهورية روسيا الاتحادية وبحكم صداقتها التاريخية مع الجمهورية العربية السورية والشعب السوري، وبحكم علاقاتها المستمرة مع مختلف أطراف الأزمة السورية، هي أكثر طرف في المجتمع الدولي قادر ومؤهل ليلعب دور الوسيط الموثوق في بحث سبل التحضير والوصول إلى الحل السياسي للأزمة الوطنية الطاحنة والشاملة التي تعيشها بلدنا ويعاني منها شعبنا على نحو كارثي

الحكومة تجدد عقود موظفي الرقّة لكنهم بلا رواتب!



طلب رئيس الحكومة في الربع الأخير من عام 2014، وفي كتاب رسمي من وزارة الإدارة المحلية، إنهاء عقود جميع المتعاقدين معهم ضمن برنامج تشغيل الشباب في محافظة الرقّة من الموضوعين تحت تصرف الجهات العامة في المحافظات الأخرى، ما عدا المحافظات الشرقية منها.

محددة من الشهر لصرف الرواتب لهم، خاصة وأن مديرية الشؤون القانونية أكدت أن إجمالي عدد موظفي المحافظة يتجاوز 67 ألفاً منهم 35 ألفاً لدى المؤسسات والجهات ذات الطابع الإداري، والباقي في الشركات والمعامل ذات الطابع الإنتاجي، وتم توزيعهم على مختلف المحافظات، وخصوصاً حماة وحلب ودمشق، إذ أن عدد الموظفين والعاملين الذين يحصلون على رواتبهم من محافظة حماة وحدها يقدر بنحو 35 ألفاً وهذا يزيد حجم المعاناة لهم وللمسؤولين في المحافظة في الوقت ذاته. إن على الحكومة حل مشكلة هؤلاء العاملين لدى الإدارة المحلية والخدمات الفنية في محافظة الرقّة المقدر عدوهم بالمئات من أجل استمرارهم، والحفاظ على سلامتهم وكرامتهم ومراعاة ظروفهم الصعبة علماً أن التعاقد معهم تم بموجب عقود عمل تشغيل الشباب لمدة خمس سنوات، فهل يأتيهم الفرج مع عام 2015 التي من «المفترض» أن نعيشها غير؟!!

وجود إمكانية البقاء هناك سواء من ناحية الفنادق أو الحالة المادية المزرية للغالبية الساحقة للعاملين في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها منذ بدء الأزمة!! موظفو تشغيل الشباب في الإدارة المحلية من الذين عانوا الأمرين، ومعظمهم لم يستلموا رواتبهم منذ سنة بالتمام، ولسان حالهم ينطق بالفقر والجوع جراء أوضاعهم الصعبة، والحكومة لم تبحث حتى اللحظة عن إيجاد حل لهم!! الغرابة أنهم لم يبالغوا حتى بالزيادة الأخيرة التي لا تسمن أو تغني من جوع، وإنما المطالبة من الحكومة بإعطاء رواتب الأشهر الماضية، بعد تقديمهم شكاوى عدّة في هذا الموضوع، والتي ذهب نصفها أدراج الرياح والنصف الآخر أدراج المسؤولين الذين لا يشعرون بمعاناة غيرهم من العمال، الأمر الذي يتطلب وبأسرع وقت وضع خطة تتمثل في توزيع هؤلاء الموظفين على دفعات وتخصيص كل دفعة بفترة زمنية

علي صادق

الغريب في قرار رئاسة مجلس الوزراء تأكيدها بـ«تجديد عقود المتعاقدين معهم ضمن برنامج تشغيل الشباب في الرقّة والمحافظات الشرقية، وفي الوقت ذاته رفضها تجديد عقود العاملين المتعاقدين معهم من الجهات العامة في محافظة الرقّة بموجب عقود سنوية، والتي لا تدخل ضمن برنامج تشغيل الشباب». قرارات المجلس وضعت الموظفين والعاملين في الجهات الحكومية في محافظة الرقّة في مأزق من ناحية حصولهم على رواتبهم ومستحققاتهم المالية، مع معاناة كبيرة في التنقل بين المراكز، أو الانتقال منها إلى مدينة حماة أو طرطوس عند كل راتب، رغم الخطورة والتهديدات المستمرة للعاملين في الدوائر العامة، بالإضافة لحدوث العديد من عمليات نهب أو سلب أو اختطاف على أيدي المجموعات المسلحة، خاصة في حال العودة في الأوقات المتأخرة ليلاً نتيجة انتظارهم لساعات لحين استلام رواتبهم، وعدم

الشكاوى ذهب نصفها أدراج الرياح والنصف الآخر أدراج المسؤولين!!

الموت البطيء للعمال السوريين في لبنان

رندة جمعة

منذ بدء موجة النزوح السوري اللبناني حصل عدد غير قليل من الاعتداءات على العمال السوريين عند كل منعطف أو تصريح أو خطف لأحد اللبنانيين في سورية. لقد وصلت الارتدادات السلبية لتلك التناقضات إلى الجانب الإنساني في ما يخص تناول ملف النازحين من المحافظات السورية كافة إلى لبنان، إذ ظهرت تصريحات سياسية وإعلامية يمكن وصفها بالعنصرية بحق العمال السوريين. إن عمالاً سوريين توفوا في لبنان في أحداث مختلفة، كما تعرض بعضهم للقتل أو لاعتداء وضرب بالآلات حادة، لأسباب مجهولة، بمن فيهم أسرهم وأطفالهم الذين يعملون في أشغال متنوعة في لبنان، حيث تقدر المفوضية العامة للاجئين

أعدادهم أكثر من مليون ومئة ألف نتيجة الضغط الاقتصادي والاجتماعي على المواطنين في البلاد جراء الأزمة. في الجمعة الماضية توفي العامل «أيهم تيسير عوض» أثر سقوطه في مصعد ورشة قيد الإنشاء في بلدة العقيبة قضاء كسروان في لبنان ما أدى إلى وفاته على الفور. وكالعادة سارعت قوى الأمن إلى المكان للتحقيق في ملابسات الحادثة، لكن دون القيام بأي إجراء آخر، ووزارة العمل السورية أعلنت في الشهر الماضي أنها ستقوم بإجراءات في هذا السياق بعد أن وجهت كتاباً للعمل اللبنانية بوضع حد للاعتداءات، فهل حوادث القتل الأخيرة تعجل من إيجاد حلول عاجلة لأوضاع عمالنا في الخارج؟!!

بصراحة



محمد عادل اللحام

قراءة إضافية للمؤتمر الصحفي للنقابات!!

أشرنا في العدد السابق من صحيفة «قاسيون» إلى مضمون المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، والذي حدد فيه الخطوط العريضة لتوجه النقابات فيما يخص الأمور الأساسية نقابياً وعمالياً؛ ولكن ما نود التركيز عليه فيما جرى طرحه في المؤتمر قضيتين عماليتين لهما علاقة مباشرة بحقوق الطبقة العاملة السورية، والقضيتان هما: الأجور وزيادتها، وقد أوضحنا موقفنا منها في العدد السابق، والأخرى موقف النقابات من الحكومة، الذي نرى فيه نقطة الانطلاق الأولى في الدفاع عن الحقوق والمطالب العمالية طالما أن الحكومة تتبنى البرنامج الليبرالي اقتصادياً واجتماعياً المنحاز كلياً لجهة تحقيق مصلحة قوى السوق والفساد الكبير، وهذا بحد ذاته يتناقض مع الحقوق الأساسية للطبقة العاملة السورية التي أضرت بها تلك السياسات ضرراً كبيراً من خلال إضعاف القطاع العام الإنتاجي وتحجيم دوره الاقتصادي والسياسي، والتفريط بالقطاع الزراعي الاستراتيجي الذي يؤمن المادة الأولية للكثير من الصناعات؛ وإلغاء الدعم عن المواد الغذائية الأساسية عبر رفع أسعارها بشكل متتالي، مما ترتب أعباء إضافية على الطبقة العاملة وعموم الفقراء، بحيث ازدادت نسب الفقر المطلق، وارتفعت نسب البطالة التي كانت مرتفعة بالأساس قبل الأزمة؛ وتم تشريد آلاف العمال من القطاع الخاص تعسفاً بسبب قانون العمل رقم 17 الذي مكن أرباب العمل من استخدامه كسلاح فتاك للتحكم بمصير العمال وتشريدهم على طول البلاد وعرضها!!

إن الموقف الوطني للطبقة العاملة تاريخياً، وإلى الآن لا يحتاج إلى تأكيد. بل هو متجذر بالرغم مما تحمله، ويحمه العمال من مأساة الأم قبل الأزمة وأثناءها، وبالتالي فإن الموقف الوطني للعمال لا يتناقض أو يتعارض مع حق العمال والنقابات بمواجهة السياسات الليبرالية التي من المفترض القطع الكلي معها من أجل إيجاد نموذج اقتصادي مقاوم يعبر سياسياً واقتصادياً عن مصلحة الفقراء، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة وهذا يتطلب مستوى متقدماً من الحريات النقابية والديمقراطية تتطلبها المعركة التي من المفترض أن تخوضها النقابات والطبقة العاملة دفاعاً عن الوطن على أساس المصالح الجزئية للطبقة العاملة، وليس على أساس التوافق الجزئي أو الكلي مع برنامج الحكومة الليبرالي الاقتصادي - الاجتماعي، التي تسعى بشكل متسارع ومحمو، وكأنها في سياق مع الزمن لتثبيت برنامجها ونهجها الاقتصادي عبر تصدير مجموعة من المراسيم والتشريعات والقرارات تحضيراً للمرحلة القادمة التي سيكون الصراع فيها شديداً على المصالح بين الذين يملكون والذين لا يملكون!!



لغز المسابقات الوظيفية لدى وزارة الكهرباء!

في ذروة الأزمة التي عصفت بسورية الحبيبة، أقدمت المؤسسة العامة لنقل الكهرباء - مديرية التشغيل («مشكورة») إلى الإعلان عن مسابقة لتعيين عمال في كافة وفي جميع المحافظات، لشغل وظائف الفئة الثانية فما دون.



■ مراسل فاسيون

جاء ذلك إسهاماً منها في الحد من البطالة، وذلك بتاريخ 2012/12/19 تحت الإعلان «2643» فتقدّم إليها آلاف العاطلين عن العمل، وتكبّدوا نفقات ومصاريف باهظة للترشح إلى المسابقة، في ظل ظروف معيشية أساسية باتت معروفة لدى الجميع. وقد تم إجراء الاختبارات الشفهية والكتابية وصدرت النتائج بأسماء الناجحين، الذين هللوا فرحين من أنهم قاب قوس أو أدنى من توديع البطالة التي اكتوتوا بناها، وبأنهم سيتمكنوا من الزواج ومن مساعدة ذويهم في صراعهم مع شظف العيش.. وطلب منهم استكمال الأوراق الثبوتية إيداناً بالباشرة بالعمل. وسرعان ما استجابوا وهم في غاية الفرح والسعادة وكادوا أن يورّعوا الحلوان، وانتظروا.. شهر وراء شهر، إلى أن مضى

أكثر من عام، وبالتالي اعتبرت المسابقة بحكم الملقاة كما هو متعارف عليه في عالم التعيين بالوظائف العامة في الدولة. ولو أن خيبة الأمل المريرة اقتضت على هذه المسابقة بمفردها لهان الأمر. إلا أنها تكررت وبقسوة في المسابقتين التاليتين: «إعلان برقم 2162 تاريخ 2013/9/26 والإعلان برقم 2348 تاريخ 2013/10/9» وأيضاً تكرر سيناريو مأساة المتقدمين لهاتين المسابقتين كسابقتهما وسط جملة من التساؤلات الحيرى المبهمة! ولدى السؤال عن السر في إلغاء هذه المسابقات كان الجواب: «إن الكرة في مرمى الجهاز المركزي للرقابة المالية والتفتيش المالي، الذي لم يؤشّر على القرارات المتعلقة بأمر الباشرة..!». وبدورنا نسأل الجهاز المسؤول عن تأشير القرارات، عسى ولعل يحل لنا هذا اللغز! أمليين ألا يعيد الكرة إلى مرمى وزارة

الكهرباء، ويجعلنا نؤدّي دور البطولة بحكاية «بين حانا ومانا»! والسؤال الذي يمزّق أعصاب أولئك المتسابقين اليائسين: ثرى، لماذا يتم الإعلان عن المسابقة وتحدد الشروط ويتم اختيار حملة المؤهلات المطلوبة، ثم الأشخاص الكفؤين لكل اختصاص، ويتم إخضاعهم لاختبارات شفوية وتحريية، وتصدر قوائم بأسماء الناجحين، وتشتمع الأملات والآمال في نفوسهم، متلهفين للإسهام في عملية البناء والإنارة للوطن الحبيب والحصول على لقمة العيش الحلال.. ليضطموا بعد حين بصخرة الإلغاء اللئيمة؟ من المسؤول عن تبخر أحلام الناجحين في تلك المسابقات؟ والأهم، ماذا يجري في كواليسها؟

أسئلة برسم الجهات المعنية تنتظر الردّ المنصف لكل حائر.

الكرة في مرمى الجهاز المركزي للرقابة المالية والتفتيش الذي لم يؤشّر على القرارات!

لا نقابات تمثلهم ولا قانون عمل يحميهم

رغم عدم وجود معلومات دقيقة عن حجم العمالة السورية في السعودية إلا أن التقديرات تقول إنها بعشرات الآلاف ومن مختلف الشهادات، علماً أن حجم العمالة الخارجية يفوت عدد سكان المملكة بسبب وجود عمالة غير رسمية..

■ مراسل فاسيون

اللافت في قضية العمالة السورية أو العربية أن رواتب الأجانب تعادل ضعفين أو ثلاثة أضعاف الآخرين لأن عقودهم تتم برعاية وحماية دولهم، وبحجة أن الأجور حسب مستوى المعيشة في بلدانهم، كما أن معاملتهم تختلف، فلا يجري أي صاحب عمل سواء في القطاع الخاص أو الشركات أو قطاعات الدولة أن يتصرف معهم بطريقة معاملة الآخرين، وللحقيقة نقول إن سفارات بلادهم لا تتهاون بأي خطأ اتجاههم خلاف ما تقوم به السفارات العربية، كما أن لهم سكتاً خاصاً في معسكرات محمية لا يسمح حتى للسعودي بالدخول إليها إلا بموافقتهم؛ ولهم أماكن ترفيه وشواطئ خاصة، وكأنهم في بلدانهم يمارسون فيها حياتهم بطريقة دون السؤال عن القوانين والدين الذي تتشقق فيه العائلة المالكة!!

أما العمال العرب وخاصة اللبنانيين والسوريين بمختلف خبراتهم وكدراتهم رواتبهم أدنى؛ وتصل إلى النصف تقريباً أو أقل من رواتب السعوديين العاملين في المجال نفسه، وتلك أو ربع ما يحصل عليه الأجانب، كما أن معاملتهم تتم

بطريقة دونية ويتعرضون لاغتصاب الحقوق والهيمنة، بل ويرفض تدريب أبناءهم في المدارس الحكومية أو معالجتهم في مشافيها في أكثر الأحيان، فيجبرون إلى الذهاب إلى القطاع الخاص بأسعاره الخيالية، ويلزمون بدفع رسوم الكفالة والإقامة علماً أن القانون يلزم الكفيل بذلك لكن لا تتم محاسبته لأنه سعودي.

والأنكى أن بين الفينة والأخرى تجري حملات ترحيل لآلاف العمال العرب والآسيويين، دون أن تهتز مشاعر المنظمات الإنسانية والحقوقية، وعلى الرغم من الشكاوى العديدة لا تخضع المملكة للقانون الدولي، بل تزداد قسوة، فلا نقابات تمثلهم أو تدافع عن حقوقهم.. وتجري هذه المعاملة باسم الدين الذي يعتبرون وفقه أن النقابات تتنافى مع الشرع الإسلامي، ويروجون آيات وأحاديث للخوع والعبودية مثل «أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم» وأي خروج عن ذلك كفر، و«العقد شريعة المتعاقدين» ويففلون تنتمته على «ألا يغبن أحدكم» بينما يمارس عليهم أبشع الغبن..

فهل تتدخل وزارة العمل، وتعمل جاهدة لمعرفة حجم العمالة أولاً، ومعاناتها مع القوانين الجائرة للمملكة ثانياً!!



من الأرشيف العمالي

أين أنتم من كل ما يجري؟

■ أبو فهد

قبل أسبوعين انتهت المؤتمرات النقابية السورية، التي ناقشت قضايا كثيرة إضافة إلى مطالب عامة وخاصة طرحت، ومما يجدر ذكره أن كثيراً منها لم يجد طريقه إلى التطبيق، وما زال يتكرر منذ سنوات عديدة في كل مؤتمر جديد. ويأتي في المقدمة منها قضية الوضع المعاشي للطبقة العاملة، وبالتحديد قضية الأجور والأسعار، فالارتفاعات الجنونية للأسعار تصيب جماهيرها الكادحة بالصميم، وهي مستمرة منذ سنوات عديدة، حتى أصبح احتياج أسرة مؤلفة من ستة أشخاص أكثر من ثمانية آلاف ليرة سورية لسد حاجاتها الضرورية، فأين نحن من كل ذلك؟! فالأسر العمالية يزداد العبء عليها ليس لأن دخلها قليل بل لأن رب الأسرة أصبح يعيل عدداً أكبر من أفراد الأسرة القادرين على العمل، وذلك نتيجة البطالة بمختلف أشكالها، مما يجعل الكثير من الشباب الذين يقع عليهم عبء البطالة فريسة للانحرافات الأخلاقية. وما منظر أطفال العمال في الشوارع وهم يبيعون المهربات إلا دليل صارخ على هذه الأوضاع التي يجب حلها لمصلحة المنتجين في الوطن.

ومن القضايا الهامة التي نوقشت، والتي تناولتها المداخلات المقدمة هي قضية حماية قطاع الدولة وتشغيله؛ وقد اعتبرت بعض المداخلات أن تشغيل قطاع الدولة هي المهمة الوطنية رقم «1» ويجب توجيه الجهود لحلها، وانتقدت الحجج التي تقدمها وزارة الاقتصاد والمالية حول عدم توفير الإمكانيات للتشغيل، واعتبرت هذه الحجج باطلة، وأن الإمكانيات متوفرة، وقد تساءل بعضهم: أين تذهب عائدات النفط المكتشف، وكذلك بيع القطن وبعض الصادرات الأخرى وهي معروفة ولماذا لم تبرز في الموازنة؟! وأما البدائل المطروحة للتشغيل كالتأخير أو التشغيل لمصلحة القطاع الخاص، ومنح الرخص بغير حساب، فهي في آخر المطاف تعني تقديم هدية للرأسمال الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار وتحقيق الأرباح الطائلة على حساب قطاع الدولة، وأموال الدولة دون أية مساهمة جديدة في توفير الرأسمال الثابت، وهي في نهاية المطاف خضوع كامل لتوصيات البنك الدولي المسيء الصيت، وإذا كانت جميع المداخلات تقريباً قد طرحت هموم شركتنا ومعاناتها من نقص المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وأكدت أن الإمكانيات متوفرة لحل هذه الصعوبات وقد تناولت الكثير من المداخلات موضوعات كثيرة كتقليص المقننات مثل الشاي والزيت وارتفاع سعر الخبز والطبابة وتزايد متطلبات التعليم والسكن.

من الذاكرة



■ محمد علي ظه

على دفاتري المدرسية

أصداء كلمات جبران خليل جبران ترن في سمع القلب: «نفسى مثقلة بأثمارها.. نفسى طافحة من خمرة الدهور.. فهل من ظمئى يسكب ويشرب ويرتوي؟»

وأراني اليوم وأنا على عتبة الثمانين، أتحدث عن الصبا والجمال ودفقات ارتعاش الحب الأول التي شقت درب عاطفتي، وقد تفتحت مع بداية المراهقة خلال مرحلة الدراسة الإعدادية في التجهيز الأولى، ففي طريقي إلى مدرستي - شاني شأن كل طلاب الأحياء الشمالية لمدينة دمشق.. المهاجرين والصالحية وركن الدين أمشي في طريق الصالحية.. وما أدراك ما طريق الصالحية حيث أرتال بل مواكب الصبايا الغاديات أو الرائحات إلى مدارسهن.. ومجرد رؤيا أسرابهن تلهب نبضات قلوب الناظرين وبخاصة الشباب المراهقين، فتتحقق حنايا قلوبهم بمشاعر الإعجاب والاستطاف وخلقات الحب.. وهذا أمر له ما بعده.. بل ما بعد بعده!

بيد أنني لم أقم في الشركة.. إلى أن حضرت في سينما دمشق المنتصبة على ضفة نهر بردى قرب جسر فيكتوريا.. حضرت فليماً اسمه على ما أذكر «لك يوم يا ظالم» فإذا بي أرى على الشاشة ملاكاً يأخذ بمجامع فؤادي، ويأسرني، فأقع في الشبكة صريع حب أصبح هاجسي الملازم والمثير لكوا من العشق «العذري» فأسارع إلى كتابة رسائل الغزل الملتهب لأبعث بها إلى حبي الأول، بعد أن حصلت على عنوان بيتها من مجلة الإذاعة المصرية، أعبر عن شدة الوجد والحين والعباد، بعد أن فتنني سحر جمالها وعبوبة صوتها وكلامها.. فكانني يومها استيعاب أجنحة شاعر المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية المناضل «بول إيلوار» وهو يكتب رائعته الإنسانية الثورية - الحرية - فأكتب اسم من أحببت على دفاتري المدرسية وعلى منضدتي.. وعلى الأشجار.. على الرمل والجليد.

لقد تفتحت أزهار عاطفتي.. وكانت كما يقال: عين المحب تفضح سره ولا سيما دموعه. ولتستمر الحال هكذا لمدة عامين وعلى الرغم من «تجاوزي» هذا العشق الطفولي المراهق، بعد أن انجذبت إلى ميدان العمل السياسي الذي استحوذ على كل ما أملك من وقت وقناعة والتزام و طاقة وجهه، فإن ذكريات عامي المراهقة البريئة مازالت توافي الوجدان كمناسم منعشة كلما ذكر اسم «فاتن حمامة».

جامعة دمشق:

مشروع «النخبة» يطيح آمال عامة الطلاب



في إطار برامج تطوير أبنية جامعة دمشق ومرافقها، اقترحت مديرية الشؤون الهندسية في الجامعة، ضمن خطتها لعام 2007، مشروع إنشاء تجمع رياضي جامعي متكامل في مدينة دمشق، إلا أن الفكرة رغم استحسانها عادت إلى أدراجها ليصبح المشروع من المؤجلات.

■ مراسل قاسيون

عام 2012، وفي سياق الأزمة السورية وسياسة «ضغط النفقات»، وبناءً على ما أعلنته وزارة التعليم العالي عن استعدادها تمويل هذا المشروع من الموارد الذاتية لجامعة دمشق على عامين، يعود المشروع وبموافقة من هيئة التخطيط والتعاون الدولي في رئاسة مجلس الوزراء ليأخذ صيغة جديدة اقتضت على إعادة تأهيل ما هو قائم من منشآت رياضية، ويشمل المنشآت الرياضية في المدينة الجامعية، والمنشآت الرياضية في كلية العلوم السياسية، ومجمع كليات الميكانيك والكهرباء بالإضافة إلى مدرسة التمرريض.

بصيص أمل

بعد هذا المشوار من عام 2007 إلى عام 2012، وبعد أخذ ورد متكررين، قررت رئاسة جامعة دمشق إجراء الدراسات اللازمة لما وافقت عليه هيئة التخطيط والتعاون الدولي من إعادة تأهيل المنشآت الرياضية التابعة للجامعة، كإستجابة ملحة وضرورية للحد الأدنى من حاجة الطلبة إلى فعاليات وأنشطة رياضية وثقافية تخرجهم من قيود حياتهم الجامعية، في خطوة لتطوير ملكاتهم الفكرية والجسدية.

وبناءً على هذا التوجه قامت رئاسة جامعة دمشق، ممثلة بمكتب ممارسة المهنة، بتكليف فريق من الدارسين لتقديم تقرير فني مفصل عن الوضع الراهن لهذه المنشآت، وتقديم المقترحات والحلول الفنية والكلفة التقديرية لتنفيذ المقترحات الممكنة.

المزيد من تقليص الإنفاق

تقدّم الفريق المكلف بدراسة المشروع بتقريره الأولي، مع المقترحات الفنية والكلفة التقديرية كخطوة أولى، لتتخذ رئاسة الجامعة رأياً تبني عليه الدراسات المطلوبة، لكن المشروع لم يجد من يدرك أبعاده ضمن الأزمة السورية، ليبدل مرحلة جديدة حيث تحولت الموافقة على النفقات التقديرية لتنفيذ

الأعمال مسمار جحا دفع بالمشروع نحو المزيد من التقلص والضمور، إذ قررت رئاسة الجامعة، بضغط من هيئة التخطيط والتعاون الدولي، إلى إختصار الأعمال والإكتفاء بإعادة تأهيل المنشآت الرياضية في المدينة الجامعية فقط، مع تأجيل النظر بباقي المنشآت. وبناءً على هذا القرار، تم في نهاية عام 2013 إعداد عقد تزييم الدراسة مع تخصيص فترة ستة أشهر لإعداد الإضبارة التنفيذية، كخطوة جادة لإعادة توظيف المنشآت الرياضية كمرفق حيوي يخرج الطلبة من أزمة النشاط وأزمة التواصل.

لكن وكأن الترهل الإداري أصبح سيد الموقف. يعود المشروع مرة ثالثة إلى مربعه الأول، مربع الاعتمادات المالية والموافقات الإدارية و الصوائية، ليبدل مرة أخرى إلى مكاتب رئاسة جامعة دمشق ومكاتب وزارة التعليم العالي ورئاسة مجلس الوزراء. وبين الذهاب والإياب حتى نهاية عام 2014، ينسف هذا المشروع، ويسقط مكانه «من السماء ربما» مشروع مفاجئ يزيج بطريقه مشروعاً عاصر ثلاثة رؤساء لجامعة دمشق، ويضع كل القواعد المالية والإدارية جانباً.

مشروع أقل أهمية وأكثر كلفة

ألغى مشروع إعادة تأهيل المنشآت الرياضية في المدينة الجامعية البالغة كلفة تنفيذه التقديرية نحو 145 مليون ليرة سورية، لقاء أتعاب دراسة قاربت 5,2 مليون ليرة سورية يعود 20% منها لجامعة دمشق بتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء، ليحل مكانه مشروع إنشاء هنغار معدني فوق مبنى النادي الرياضي كتوسيع له، بكلفة تنفيذ تقديرية وأولية قاربت 170 مليون ليرة سورية «قد تصل لأضعاف ذلك إذا ما تبين خلال الدراسة أن المبنى القائم بحاجة لتدعيم». وعا المستجبات، حدد لهذا المشروع أتعاباً للدراسة بلغت 6,9 مليون ليرة سورية، يعود 20% منها لصالح جامعة دمشق، ولتأخذ دراسة هذا المشروع البديل طريقها إلى التنفيذ دون أن تخضع لقرارات اللجان الفنية والموافقات المالية ورصد الاعتمادات وحجز

المخصصات من الموارد الذاتية، متجاوزاً أيضاً حواجز المرور في مكاتب وزارة التعليم العالي ورئاسة مجلس الوزراء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

إزدواجية المعايير

ولأن للفساد كلمته كما يبدو، تم وضع مصلحة جمهور من الطلبة يتجاوز عددهم ألفي طالب وطالبة في مفاضلة مع مصلحة نخبة النخب من الطلبة. خضع مشروع إعادة تأهيل منشآت رياضية الذي يخدم طلبة لا تجد متنفساً إلا بالرياضة لشروط الإقتصار على تنفيذ الأعمال الضرورية والملحة، والذي احتاج لأكثر من تسع سنوات عاصر فيها ثلاثة رؤساء جامعة ليصل نهاية عام 2014 إلى نفق مسدود بتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء، حيث أكدت على ضرورة عدم التعاقد مع العلم بأن الموافقات السابقة صدرت عن أحد مكاتبها وهي هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

أما مشروع نخبة النخب، الهنغار المعدني، فلم يكن من الضروري الإقتصار على الأعمال الضرورية والملحة، ولم يكن بحاجة إلى هذا المسار الطويل من الدراسة والتمعن والتبصر لاتخاذ القرار، لا بل جاء بأوامر صارمة من الكتبة المتنفذين في جامعة دمشق بضرورة الاستعجال بتوقيع عقد الدراسة قبل أن تستيق اللجان الفنية والمالية من سباتها. مشروع العامة وإن كانت كلفة تنفيذه مختصرة على الأعمال الضرورية، لا يصمد أمام مشروع الخاصة وإن تجاوزت كلفته الميزانيات الممكنة والمسموحة. مشروع لأكثر من ألفي طالب وطالبة سار من مكتب إلى مكتب في جو من الترهل الإداري بحثاً عن شرعية لتنفيذه، وكان ما ارتأته رئاسة جامعة دمشق من أهمية وأولوية غير كاف، دون أن يأخذ مصادقية المستفيدين من الفساد والمدافعين عن المصالح الفردية.

تسعى سنوات أخذ المشروع خلالها الموافقات المبدئية من هيئة التخطيط والتعاون الدولي في رئاسة مجلس الوزراء لتعود الجهات ذاتها وترفضه، دون إحساس بمسؤولية ما سيترتب عن ذلك في ظل أزمة وطنية خانقة لا تجد لها طريقاً للخلاص. لكن المؤكد أن الفساد لا يريد أن ييزاح عن كاهل جامعة دمشق. والفاقدون لا يريدون لهذا البلد أن يستعيد عافيته.

مشروع لأكثر من ألفي طالب وطالبة سار من مكتب إلى مكتب في جو من الترهل الإداري بحثاً عن شرعية لتنفيذه.

آراء ومواقف بعد الجولة الأولى..



■ إعداد فاسيون

تستمر عملية التفاعل والنقاش حول نتائج الجولة الأولى من لقاء موسكو، التفاعل الذي اتسم عموماً بالإيجابية، وهنا نستعرض بعض المواقف والآراء التي تداولها الإعلام لشخصيات وقوى شاركت في الاجتماع:

في لقاء مع صحيفة «رأي اليوم»، الأسبوع الماضي، قيم الأستاذ سمير العبيطة القيادي في «منبر النداء الوطني» الجولة الأولى من لقاء موسكو إيجابياً وقال: «تكنم إيجابيته أن توافقاً قد حصل على عدة نقاط. أولاً أن هناك لقاء قادم سيكون بعد حوالي شهر، وفي موسكو بالتحديد وليس أي مكان آخر. وثانياً أن منتدى موسكو هو للحوار ولطرح الخلافات ومحاولة توضيحها، وليس للتفاوض. إذ إن مكان التفاوض هو جنيف. ويجب أن يكون اللقاء الثاني أكثر شمولية، ليس فقط لجهة المكونات والشخصيات السياسية بل أيضاً لجهة المجتمع المدني والمعارضة العسكرية. وثالثاً التوافق أن الحوار ومن ثم التفاوض له ثلاثة أصعدة، السياسي العام والإنساني والميداني لوقف الحرب، يترابطون بعضهم ببعض. وأخيراً أن الأطراف قبلت الوساطة الروسية، فمثلاً تم التوافق أن ترسل لوائح المعتقلين السياسيين إلى الوسيط الروسي وأن توجيه الحكومة السورية حول كل منهم». وفي سؤال للمحاور عن درجة التوافقات بين المعارضة وقدرتها على «التوحد» أجاب: «لماذا توحيد المعارضة بشكل مطلق. نحن نتحدث عن حريات وديموقراطية، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلافات وخلافات. ما يجب تويده هو التوافق حول المشروع الوطني ورؤية الحل والبرنامج للخروج من الصراع».

وحول تحضيرات الجولة القادمة قال العبيطة: «جميع الأطراف التي شاركت باتت تراجع ما حدث في هذا اللقاء الأول وتهيئ لما ستطره على طاولة التشاور في اللقاء الثاني. كما

بمطوحات متدنية، المسار السياسي هو في جنيف، موسكو هي منصة لقاء تشاوري». وفي مقابلة أجرتها «رأي اليوم» مع الفنان جمال سليمان أكد أن: «مسير الحل العسكري الذي تبنته بعض جهات المعارضة هو كصير الحل الأمني العنفي الذي تبناه النظام. كلاهما سيء. من وجهة نظري لا يوجد إلا الحل السياسي العادل، لذلك نحن كما قلت في المؤتمر الصحفي عقب ملتقى القاهرة إننا نسعى كي نسبق استمرار الحلول العسكرية. هناك تحرك ملحوظ عند المعارضة السياسية وبحث عن أفق جديد أو حتى بصيص ضوء في آخر النفق. وهذا ما دفعني شخصياً لتجاوز كل المقدمات غير المريحة في الدعوة الروسية والذهاب إلى موسكو».

هيئة التنسيق في لقاء صحفي مع الصحفية بهية مارديني أنه: «لم يتم توقيع أية وثيقة سياسية أو الاتفاق عليها في موسكو». وأضاف: «مرجعيتنا هي مسار جنيف التفاوضي، واللقاء فقط تشاوري وغير الزامي»

وحول الجولة الثانية وإن كانت الهيئة قررت المشاركة بها، أجاب حبو: «ستكون هناك قراءة معمقة لمنتدى موسكو واحد من قبل الهيئة وقيادتها، وعلى ضوء ذلك سيقرر الموقف من موسكو 2 وبالتشاور مع خلفاء الهيئة».

ورداً على سؤال الصحفية حول ما تردد عن ضغوط على الهيئة للمشاركة في اللقاء أوضح حبو: «نحن لم نشارك في لقاء موسكو بضغط من أحد، شاركنا فيه لإحياء المسار السياسي

أشهد أن بعض الأطراف المدعوة تراجع موقفها الذي كان بالمقاطعة، وأطراف أخرى لم تكن مدعوة تحاول جلب دعوات لها. ومن المتوقع أن القائمين على السلطة في سورية سيحاولون تحضير الاجتماع القادم بشكل أفضل لإحراجنا، بعد أن خرج الوفد الحكومي مرحباً من اللقاء الأول».

كما نشر د. مازن مغربية عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير رئيس المكتب السياسي للتيار الثالث لأجل سورية على صفحته على الفيس بوك يقول: «إن حوارات موسكو ستدير عجلة الحل السياسي للأزمة، والتقدم في الحوار هو الأهم، وهو ما سيأخذنا إلى جنيف 3 ودمشق 1»

من جانبه أكد الأستاذ ماجد حبو أمين سر

المنذوب الصيني يشيد باجتماع موسكو



أكد منذوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة «ليو جيه يي» أمس في تصريحات نقلتها وكالة سبوتنيك الروسية، أن لقاء موسكو للحوار السوري- السوري، الذي انعقد مؤخراً أوجد قاعدة لحل عدد من المشاكل التي تواجهها سورية على طريق تسوية الأزمة التي تعاني منها.

وقال جيه يي: «لقد كان اجتماع موسكو حدثاً بالغ الأهمية بحكم مشاركة المعارضة من داخل سورية فيه، ونعتقد أنهم اتفقوا على نقاط عدة سيجري تضمينها في حل المشاكل التي يواجهونها».

وأوضح سفير الصين لدى الأمم المتحدة أن تسوية الأزمة السورية ينبغي أن تأتي أولاً وأخيراً من الشعب السوري، مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها موسكو بهذا الصدد.

روسيا تواصل دعم الحل السياسي



أعلن المتحدث الرسمي باسم الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش يوم الخميس الماضي أنه لا يوجد بديل للحل السياسي للأزمة السورية، مؤكداً على أن روسيا تعزز مواصلة تقديم الدعم في ذلك، بما في ذلك على ساحة موسكو.

وقال لوكاشيفيتش: «في هذه الظروف الصعبة والمتوترة نؤكد مجدداً على عدم وجود بديل للحل السياسي للأزمة السورية، نعزز مواصلة جهودنا في هذا الاتجاه، بما في ذلك على ساحة موسكو من أجل بدء عملية التفاوض الواسعة والشاملة على أساس بيان جنيف الصادر بتاريخ 30 حزيران 2012».

لافروف: أصداء لقاء موسكو إيجابية



أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن أصداء اللقاء السوري بين الحكومة السورية ومجموعات مختلفة من «المعارضة» في موسكو كانت إيجابية، لافتاً إلى أن المعارضين السوريين الذين لم يتمكنوا من المشاركة في اللقاء التشاوري التمهيدي السوري- السوري الأسبوع الماضي في موسكو أعربوا عن رغبتهم بالسفر إلى روسيا للمشاركة في اللقاء المقبل.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي لوزراء خارجية مجموعة ريك «روسيا والهند والصين» «إننا نسمع ردود فعل إيجابية، وهي تصدح ليس فقط عن المشاركين في هذا الاجتماع، وإنما أيضاً عن ممثلي تلك المعارضة الذين لسبب أو لآخر لم تتوفر لديهم القدرة على استغلال دعوتنا وهم اليوم يعربون عن رغبتهم بأنهم يريدون أن يكونوا في عداد المدعويين للمشاركة في عملية موسكو في حال استمرارها».

وأوضح لافروف أنه مع نظيره الهندي والصيني اتفقوا على تثبيت الموقف تجاه الأزمة السورية بضرورة الحل السلمي من خلال الحوار بين السوريين أنفسهم موضحاً أنه تم إعلام الشركاء عن نتائج الاجتماعات في موسكو بين الحكومة السورية والمعارضة.

إلى ذلك أكد غينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي استعداد روسيا لمواصلة العمل بهدف استمرار «الحوار السوري السوري» من أجل إيجاد حل

وأكد غاتيلوف ضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة النشاط الإرهابي للتنظيمات المتطرفة التي تتلقى الدعم المستمر وخصوصاً بالمال والسلاح.

وفي رده على سؤال حول جهود الأمم المتحدة لمنع شراء النفط السوري والعراقي من التنظيمات الإرهابية ومدى إمكانية تكليف مجلس الأمن الدولي بهذه المهمة، أعرب غاتيلوف عن أسفه لقلّة فعالية الجهود الدولية بتخفيض أنشطة التنظيمات الإرهابية رغم قرارات مجلس الأمن التي تهدف لمحاصرة نشاط تنظيم «داعش» الإرهابي واتخاذ بعض العقوبات خلال العام الماضي حول تجريد الأصول المالية وحظر السفر والحظر على بيع ونقل الأسلحة.

وأكد غاتيلوف أن روسيا اتخذت خطوات استباقية وقدمت مشروع قرار يهدف إلى فرض حظر على أي أنشطة تتعلق بتهريب النفط من قبل الإرهابيين وقال إنه «تجري حالياً الموافقة على تقديم وثيقة بهذا الصدد في مجلس الأمن الدولي والشركاء بشكل عام يدعموننا في ذلك ويقدمون مقترحات بشأن الصياغة النهائية للنص وأمل أن يجري قريباً جداً التصويت في المجلس وأن تكون هذه خطوة مهمة أخرى من قبل المجتمع الدولي رامية إلى وقف أنشطة التنظيم».

■ وكالات

تحرير كوباني «عين عرب».. ودروس أخرى!



لم يكن عبناً القول أن معركة عين العرب، تشكل منعطفاً في تاريخ الأزمات الوطنية، فها هي المدينة البطلة استطاعت أن تغير المعادلة التي حاول الإعلام فرضها على الجغرافيا العراقية والسورية وهي عدم إمكانية مواجهة داعش، والإيهام باستحالة الانتصار عليها.

■ عمر الحسن

كوباني «عين عرب» تحررت وداعش تقهرت، لقد بات ذلك أمراً واقعاً، مع كل ما يعنيه ذلك من دروس وعبر ينبغي الاستفادة منها واستثمارها في الميدان وعلى عموم الساحة الوطنية السورية، وليس الاقتصار على التغني بالنصر.

الدرس الأول

إن المقاومة الشعبية هي الرد الأنسب على الإرهاب بكل مكوناته وتسمياته وتقسيماته، فهذه المقاومة من الممكن لها أن تحقق انتصارات سريعة، وتطبخ بذلك الهالة التي سوقتها وسائل الإعلام المختلفة عن داعش وكأنها قدر لا يرد.

الدرس الثاني

إن داعش هي بنية هشّة، رغم كل الدعم المالي والعسكري واللوجستي المكشوف والمستتر، الإقليمي والدولي، المقدم لها بهدف إدامة الاستنزاف السوري، فهذه البنية وإن كانت ذات نواة صلبة مدربة ومتمرسّة، إلا أن إطارها العام لا يتحمل معارك جديّة على الأرض، رغم كل الدعم والتمويل الذي تحصل عليه، وطريقتهما في الحرب هي أقرب إلى طريقة الشركات الأمنية، التي تقتصر وظيفتها بالدرجة الأولى على إثارة الفوضى لفتح الطريق أمام رعاتها ومموليها الأساسيين للتحكم بخيوط الصراع.

الدرس الثالث

رغم أن وسائل الإعلام - باستثناءات قليلة

- أبرزت المعركة على أنها معركة بين الأكراد وداعش، إلا أن تصريحات المقاتلين على الأرض بما فيها قيادات من الصف الأول أكدت على البعد الوطني لمقاومة عين العرب، ونالت المقاومة الشعبية هناك تضامناً سورياً شعبياً من أقصى البلاد إلى أقصاها، تضامناً عابراً للثنائيات الوهمية من طائفية وعرقية ودينية وبما فيها ثنائية النظام - المعارضة، فكوباني «عين عرب» عبرت بهذا المعنى عن الضمير الجمعي للسوريين، مما يؤكد مرة أخرى على وحدة مصير السوريين، وعدا عن ذلك فإن مقاومة كوباني «عين العرب» أطاحت بالمحاولات التركية في أخذ حصة من الكعكة السورية، عبر تشكيل ما يسمى بالمنطقة الأمانة التي تعني فيما تعني وضع الخطوة الأولى نحو تقسيم سورية، وفي السياق ذاته عزز هذا الانتصار خلافات المراكز الإقليمية الدائرة في المشروع الأمريكي «تركية.. السعودية»

الدرس الرابع

بعد توضحت قدرة قوى المقاومة الشعبية في كوباني «عين عرب» على الصمود، حاولت بعض القوى القومية الكردية التقليدية الدخول على الخط لتكون شريكة في هذا المنجز التاريخي، مستغلة حاجة المقاومين المحاصرين من قبل داعش وتركية إلى السلاح، ووصل التهافت في هذا المجال ببعض قيادات إقليم كردستان - العراق إلى الاتكاء على تحرير كوباني «عين عرب» في تبييض صفحة الدولة التركية رغم دعمها العلني والمستتر لداعش ووصول الأمر

بهم الى توجيه الشكر الى تركية ودورها في عملية التحرير استناداً إلى مرور البيشمركة عبر الأراضي التركية، وفي هذه الأثناء أيضاً كانت نصائح من ينتنح للعب دور «الشقيق الأكبر» أي الولايات المتحدة بضرورة انكفاء مقاومة كوباني «عين عرب» عن حزب العمال الكردستاني باعتباره «منظمة إرهابية».

لقد فرض صمود كوباني «عين عرب» وانتصارها على الجميع أن يحنوا صاغرين أمام أقدام المقاومين على الأرض، وفي الوقت نفسه محاولة الطعن في ظهرها، مرة من خلال التغاضي عن تقدم داعش نحو المدينة، ومرة عن إيصال المساعدات الى قوات داعش المتقهرة «خطأ»، ومرة من خلال محاولة عزل المقاومة عن مجالها الحيوي الذي يمدّها بالنسخ وأسباب الاستمرار.

موسكو.. كوباني «عين عرب»... جنيف!
تزامنت عملية تحرير كوباني «عين عرب» مع انعقاد اللقاء التشاوري في موسكو، الذي يعتبر خطوة لإحياء مسار جنيف كمنصة لإطلاق الحلول السياسية بين السوريين، الأمر الذي منحها زخماً أكبر، وفي الوقت نفسه أكد على صوابية خيار موسكو وبالملموس، ذلك الخيار الذي يؤكد أبداً ودائماً على ضرورة مواجهة الإرهاب وانجاز عملية التغيير الوطني الديمقراطي الجذرية والشاملة.

ما لا يمكن إنكاره، وما لا ينبغي إنكاره على الإطلاق هو أن البنية الأساسية في مقاومة كوباني «عين عرب» هي «قوات حماية

الشعب» التي أثبتت من خلال عملها البطولي، و بما لا يقبل الجدل بأنها باتت رقماً من أرقام المعادلة الوطنية السورية، لا بل الإقليمية، وعليه فإن الإخلاص لدماء شهداء كوباني «عين عرب» والاستثمار السياسي الأنسب لدور هذه المقاومة ينبغي أن تكون المهمة الأولى على جدول الأعمال..... فكيف؟

الكف عن لغة الغزل مع ما يسمى قوات التحالف الدولي من جهة، وتركية الأردوغانية من جهة أخرى، وتضخيم دورها في عملية التحرير، الأمر الذي يتناقض مع الوقائع الملموسة، ومع طبيعة وبنية هذه الجهات الدولية والإقليمية، والحذر من المحاولات الغربية في توظيف انتصار كوباني «عين عرب» باتجاه النفخ في الطموحات القومية وصولاً إلى عزل نضال الكرد في بلدان المنطقة عن نضال شعوب هذه البلدان، من أجل التغيير المنشود، وتصويره على أنه متناقضاً معها، في إطار محاولات إحياء الثغرات، وضرب الكل بالكل وإنهاك الكل التي باتت معلنة وأداة أساسية من أجل تسويق المشروع الأمريكي في عموم المنطقة.

التأكيد على البعد الوطني السوري، ليس باعتباره إلغاءً للخصوصية القومية والثقافية، بل باعتبار هذه الأخيرة جزءاً منها ومتكاملاً معها ومعززاً لها، مع كامل الحق في النضال من أجل إلغاء كل سياسات التمييز القومي، ومحاولات إلغاء الوجود، والسياسات الشوفينية التي اتبعتها الأنظمة على مدى عقود.

الدفع باتجاه إنجاح محاولات الحل السياسي للأزمة، باعتباره المدخل الوحيد لكل السوريين لنيل حقوقهم.

**فرض صمود
كوباني «عين
عرب» وانتصارها
على الجميع أن
يحنوا صاغرين
أمام أقدام
المقاومين على
الأرض**

قوات حماية الشعب تواصل التقدم.. وتحرر 65 قرية

■ وكالات

أفادت مصادر عسكرية ميدانية بمدينة كوباني «عين عرب»، بأن قوى المقاومة الشعبية تواصل تقدمها في محيط المدينة دون أي مقاومة تذكر من جانب تنظيم داعش، وقال شرفان عبيد وهو قيادي في «قوات حماية الشعب»، إن وحدات الحماية استعادت منذ 26 كانون الثاني الماضي 65 قرية حتى الآن من ريف المدينة.

وقال عبيد إن «تقدم المقاتلين الكرد يحصل بوتيرة سريعة، لأنهم يعرفون جغرافيا منطقتهم على عكس عناصر داعش الذين ينسحبون من قرية تلو الأخرى»
تمكنت «قوات الحماية الكردية» مساء أمس من تحرير قرى وتلال في ريف كوباني «عين عرب» اثر عمليات نفذتها، ما أسفرت عن مقتل

عدد من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»
وقالت وحدت حماية الشعب في بيان لها في 6\2\2015 إن قواتنا نفذت مساء أمس عملية ضد المجموعات المرتزقة في قرية تاشلوك المحتلة من قبل داعش الواقعة شرقي المدينة، وأسفرت العملية عن تحرير القرية من المرتزقة كما اندلعت اشتباكات بين وحداتنا والمجموعات

الإرهابية بالقرب من القرية أسفرت عن تدمير سيارة عسكرية ومقتل العناصر الموجودين داخل السيارة.
وأضافت أن وحداتنا تستمر في تقدمها في الجبهة الغربية للمدينة حيث استهدفت وحدتنا قرية سوساني وتلتين استراتيجيتين بالقرب من قرية سوساني اندلعت على أثرها اشتباكات أسفرت عن مقتل 15 مرتزقاً ووقوع 5 جثث بأيدي وحدتنا كما تم تحرير المواقع التي استهدفتها وحدتنا، واستولت وحدتنا خلال الحملة على سلاح دوشكا 14،5، 8 كلاشكوف، 22 مخزن كلاشكوف، 2 صندوق طلقات كلاشكوف، 1 آر بي جي، 5 قاذف آر بي جي، 1 بي كي سي، 2 صندوق طلقة بي كي سي، 3 أجهزة لاسلكي.

متذرعون ومراهنون: في خندق واحد!



لا تخلو مواقف بعض قوى المعارضة المنتقدة للقاء موسكو التشاوري من «براءة» سياسية، أو حرصاً على إنجاح الحل السياسي؛ والمنتبع لسلسلة المواقف يجد تناغماً وتكاملاً بين تلك «الانتقادات» وبين مواقف قوى المعارضة المتشددة المعادية للحل السياسي والمراهنة على التدخل الخارجي

■ محمد الذياب

تطول قائمة الملاحظات التي وجهت إلى لقاء موسكو التشاوري قبل انعقاده. هذه القائمة شملت: أن الدعوات التي وجهت إلى قوى المعارضة لم توجه إلى كيانات وتنظيمات، بل وجهت لشخصيات، وأن التحضير للقاء لم يتضمن جدول أعمال، وأنه ليس رسمياً بل تشاورياً، وأن مخرجاته ليست ملزمة لأي طرف، وأن بعض الشخصيات المدعوة من المعارضة حولها إشارات استفهام من حيث جدية معارضتها.. الخ.

ظاهرياً بدت هذه الملاحظات وكأنها تهدف أن يتجنب هذا اللقاء الوقوع بأي ثغرة تجعل مصيره الفشل. وربما يكون الأمر كذلك بالنسبة لقسم من القوى التي وجهت الملاحظات، وعلى هذا الأساس، واصل الجانب الروسي حواراته ومشاوراته مع قوى المعارضة دون توقف حتى انعقاد اللقاء، وأضاف بعض التعديلات في شكل اللقاء والدعوات.. لكن في المقابل، لم تكن نية البعض الآخر من قوى المعارضة، وخصوصاً تلك التي كانت تطرح تلك الملاحظات بالتوازي مع إعلانها المبكر لـ «وفاة» اللقاء قبل ولادته..

«الثغرات»..

تتحول إلى تحصينات منيعة!

كل الملاحظات أعلاه وجهت إلى الجهة الراعية الروسية. ولكن لنطرح السؤال الآتي: لماذا اتخذ المسعى الروسي الشكل الذي اتخذته؟! أليس استيعاباً لبعض الأمزجة المتشججة تجاه الحوار؟ وتالياً لفتح نقاشات مبكرة وخلافية، يفترض أن تبحث داخل اللقاء التشاوري وليس قبله؟ واحتواءً لبعض الأساليب التي استخدمت وتستخدم عادة لإفشال الحل السياسي؟!.. لناخذ على سبيل المثال، مسألة دعوة شخصيات من المعارضة بدلاً من دعوة تنظيمات وكيانات،

الجانب الروسي ذاته أوضح بأنها جرت بهذا الشكل «تجنباً للحرج الذي يثيره نقاش أوزان قوى المعارضة، وحجم الوفود المشاركة»، وأن هذه المسألة من شأنها إفشال التوافق على حضور اللقاء.. وينطبق الأمر ذاته على فكرة أن اللقاء لا يتضمن جدول أعمال ولا قرارات ملزمة وأنه غير رسمي بل تشاوري؛ لأنه من المفترض من هذا اللقاء، التشاوري، أن يفتح الباب أمام «جنيف-3» الرسمي والملزم.

وفي المحصلة فإن سبب وجود تلك «الثغرات»، هو تجنب الوقوع في مطبات القوى التي تدأب عادة على إفشال الحل السياسي من خلال إثارة مسائل خلافية قبل الأوان، لمنع نقاشها على طاولة حوار جدي. وعليه تحولت «ثغرات» لقاء موسكو إلى حصون منيعة في وجه الجهود المعادية للحل السياسي. وتبين حقيقة أن اللقاء عقد بهذه الطريقة لكي ينجح!..

هجوم شرس!

أثناء انعقاد اللقاء التشاوري وبعده، تحولت ملاحظات البعض إلى هجوم شرس عليه، اعتمد بالدرجة الأولى على كذب مفضوح وتزوير لكثير من الحقائق التي رافقت انعقاد اللقاء، وفقاً لهذا الهجوم فإن الروس «نسبوا» إلى المجتمعين وثيقة كان قد أعددها منسق الحوار، فيتالي نغومكين، قبل انعقاد اللقاء، وأن مضمون تلك الوثيقة «صب في مصلحة النظام»، وبذلك أثبت الروس «عدم أهليتهم ونزاهتهم لرعاية لقاء بين المعارضة والحكومة»، وبالتالي فإن جهدهم جاء لـ «يكسر» بقاء النظام والانقلاب على بيان جنيف-1...!.. وعليه فإن كان من «زينة العقل» غياب بعض من غاب عن اللقاء، فيما يظهر المتشددون صحة «نبوءاتهم» و«حكمتهم» في تحذير المعارضين من الذهاب إلى موسكو!..

هذا الهجوم تجاهل بشكل مقصود توضيحات السيد نغومكين بأن الوثيقة التي تلاها بختام لقاء موسكو تمثل انطباعاته الشخصية، بصفتها منسفاً للحوار، وبأنها ليست بياناً ختامياً، وغير ملزمة لأحد. هذا عدا التوضيحات المتكررة للجانب الروسي قبل انعقاد

واصل الجانب الروسي حواراته ومشاوراته مع قوى المعارضة دون توقف حتى انعقاد اللقاء وأضاف بعض التعديلات في شكل اللقاء والدعوات

اللقاء، بأنه لن يخلص عنه بيان ختامي أو قرارات، وأن الأساس الوحيد للقاء هو بيان «جنيف-1». بل يظهر هذا الهجوم الرغبة المحمومة عند أصحابه بقطع طريق الذهاب إلى جولة تشاورية ثانية في مطلع الشهر المقبل، من خلال الطعن بمصداقية الطرف الراعي، وبجدية اللقاء ونوعيته من حيث هو أول لقاء تشاوري من نوعه بين المعارضة والنظام، شهد حضوراً وازناً للمعارضة. ويهدف الهجوم أيضاً إلى الطعن بالمعارضة التي حضرت اللقاء، التي وُصفت غير مرة بـ «الرخوة» و«الهلامية»، لتتم الإشارة ضمناً إلى معارضة أخرى «صلبة» ستتعرف عليها من خلال «رهاناتها» التالية.

«الرهانات»!..

بينما يضرر البعض في المعارضة عداءهم «المبدئي» للحل السياسي، ويخفونه تحت عباءة الملاحظات والانتقادات، يسفر البعض الآخر عن العقل الباطن لتلك القوى. ويمثل السيد ميشيل كيلو خير نموذج لتلك القوى، لأنه وإن كان كثير التنقل بين التنظيمات والمواقف، إلا أنه ثابت العداء للحل السياسي. ففي مقابلة له على قناة «سكاي نيوز-عربية» عشية انتهاء أعمال لقاء موسكو، وبعد هجوم مسهب شنه على اللقاء، يطرح كيلو قراءته للتوازن الدولي الحالي. يقول: «بأن الولايات المتحدة الأمريكية إذا فشلت في مفاوضاتها مع إيران حول الملف النووي، في غضون أشهر، فلن تجد مكاناً غير سورية لضرب إيران من خلاله..» وعلينا «هو وتكتله داخل الائتلاف» أن نكون جاهزين للالتقاط هذه اللحظة.. وأن نتجنب حلاً سياسياً لا يرضينا». أي أن السيد كيلو يعول مجدداً على تدخل عسكري أمريكي في سورية وذلك لـ «استعادة رهانات الثورة». ومن الطريف أن السيد كيلو كان قد وصف من حضروا لقاء موسكو قبل حديثه هذا، في المقابلة ذاتها، بأنهم «خارج الوطنية السورية». وأن موسكو كلها خارج الوطنية السورية. أما الوطنية التي يطرحها كيلو فهي في استثمار المعارضة لعدوان أمريكي محتمل على سورية. وفي السياق أيضاً، يعترض كيلو على القراءة التي تقول «بتراجع الدور

الأمريكي مقابل الصعود الروسي»!.. أليست هذه هي القراءة المتكررة ذاتها للمعارضة اللاوطنية للتوازن الدولي التي كانت قد أتحفتنا بها مراراً منذ حرب العراق 2003، عندما عولت على عدوان أمريكي على سورية لـ «تغيير النظام»؟ وهي القراءة ذاتها التي أفصحت تلك المعارضة عنها 4 مرات على الأقل خلال الأزمة السورية مع كل محاولة أمريكية لاستصدار قرار من مجلس الأمن للتدخل عسكرياً في سورية، والتي اصطدمت كلها بالفيتو الروسي- الصيني؟!..

تناغم عالي..

ليست قراءة كيلو التي استعرضناها أعلاه بجديدة، بل هي مثلت في العديد من اللحظات المفصلية في حياة البلاد رهاناً خائباً أخطأ فهم الواقع الدولي الجديد، وزاد من مأزق القوى اللاوطنية التي تسمي ذاتها هذراً بـ «المعارضة»، وجعلها جزءاً أصيلاً وشائخاً من القضاء السياسي القديم الذي بدأ بالموت مع بداية التغيرات في المجتمع السوري قبل 4 أعوام. بل تكمن المشكلة في الصلة العميقة بين تلك القراءة وبين المواقف السياسية لقوى أخرى تقبل بالحل السياسي لفظياً، بينما تهاجم كل المساعي لإحياء مسار ذلك الحل، ومنها المسعى الروسي، متذرة بـ «برد الشتاء وحر الصيف» على هيئة ملاحظات وانتقادات، ومتبطرة على الأم وماسي السوريين المستمر مع استمرار الأزمة. هذه الصلة بات من الممكن النظر إليها «كقانون موضوعي»، نظراً لتكررها مع ظهور كل مسعى لإنعاش مسار الحل السياسي.

وأياً يكن من أمر، فقد ساهم انعقاد لقاء موسكو ونجاحه بوضع الحل السياسي على السكة، وفي تعميق الفرز ليس فقط بين الموافقين على الحل السياسي ورافضيه بالمواقف المعلقة، بل أيضاً بين الموافقين عليه ورافضيه ضمناً ومن خلال السلوك والممارسة. فهذا اللقاء، بما أحرزه من تقدم، ومثلما كشف عن قوى جديدة تمثل إرادة السوريين بالحل السياسي للأزمة، كشف أيضاً عن معسكر متكامل يعمل سراً وجهاً على إعاقة ذلك الحل، ولن يطول الأمر به كثيراً حتى تظهر كل أوراقه.

أقل من شهر للعودة إلى حوش بلاس.. ورش على قارعة الطريق.. أرصفة مكتظة وابتزاز وتهديد بالطردها



خسروا أغلب ممتلكاتهم وورشهم كبرت أم صغرت في منطقة القدم بريف دمشق ومناطق أخرى أصبحت ساخنة في الريف خلال الأحداث الأخيرة، وكحال باقي الحرفيين الذين كان ريف دمشق مركزاً لمصدر رزقهم، تحول أصحاب مهنة صيانة السيارات إلى نازحين داخل دمشق، بعد أن طردتهم الأزمة وسخونة الأحداث من هناك.

■ حازم عوض

نسبة من دخله اليومي لصاحب محل قطع سيارات يعمل بالقرب منه، اعتبر نفسه صاحباً للعمل.

خسائر كبيرة وصعوبة في العمل

وتابع «الخسارة لانتته هنا، فمهنتي بحاجة إلى مكان مغلق، وأغلب الأحيان، لا أكاد أشرف على إنهاء عملي، حتى تأتي الرياح والأمطار لأعود بالعمل من البداية، مضطراً لوضع مواد جديدة مرة أخرى».

وطالب خالد بفتح طريق القدم للعودة إلى محله الذي خسره، متسائلاً «لماذا تم فتح الطريق الخلفي المؤدي إلى صحنايا، وإغلاق طريق القدم رغم انتهاء العمليات العسكرية هناك».

غلاء أجارات المحلات في دمشق، وعدم كفاية المدخول للإنفاق على اجرة منزل ومحل وإعالة 5 أولاد، دفع أبو حسين «معلم كهرباء سيارات» إلى العمل «على قارعة الطريق»، وقال: «تقدمت بطلب لاتحاد الحرفيين كي يتم حل مشكلتي على الأقل وتأمين مكان للعمل، وأكدوا بأنه سيتم توفير مكان في منطقة حوش بلاس للعمل به بداية عام 2015 وأنا انتظر إلى اليوم دون جدوى».

وشرح صعوبات العمل بقوله «أبدأ عملي الساعة العاشرة صباحاً بناءً على طلب الجوار، وإن تأخرت أكثر لن أجد مكاناً لركن سيارتي نظراً لازدحام المكان، وأقوم بتنظيف جزء الرصيف الذي أشغله بشكل جيد، قبل الذهاب لمنزلي مساءً كي لا أزعج الجيران وأصحاب المحلات».

اتهامات ..

ورغم الصعوبات التي يعاني منها حرفيو صيانة السيارات، كانت هناك اتهامات من قبل بعض الزبائن، وبعض أصحاب محلات قطع السيارات وخاصة في البرامكة، الذين أكدوا بأن بعضاً من هؤلاء يتقاضون أسعاراً غير منطقية من الزبون مقابل تقديم خدماتهم، حيث تضاعفت الأسعار عن «حوش بلاس» لأكثر من 100%.

وقال أحد الزبائن: إن «أصحاب هذه الورش استغلوا وجودهم وسط المدينة، وبعد منطقة حوش بلاس لزيادة الأسعار»، مضيفاً: إن «مبررات هؤلاء غير منطقية، لطالما أن أسعار الخدمات في المحلات النظامية بمنطقة حوش بلاس أرخص بكثير».

وعلى ذلك برر أصحاب المهن على الأرصفة، بأن السبب قد يعود أحياناً إلى استئجار مولدات كهرباء وتأمين مادة المازوت، إضافة إلى ارتفاع أسعار قطع التبديل والمواد اللازمة للصيانة، عدا عن دفع جزء من المدخول اليومي لبعض أصحاب محلات قطع السيارات الذين اعتبروا أنفسهم شركاء في العمل، إضافة إلى ابتزاز بعض ذوي النفوذ.

متطفلون..

وكل ما ذكر أعلاه، كان لمهنيون متضررون من الأحداث في منطقة القدم بريف دمشق أو غيرها من مناطق ريف دمشق، وهذا لا يعني أن جميع من افترش الأرصفة متضرر

تماماً، فقد لاحظت «قاسيون» خلال الجولة، وجود أصحاب محلات في «حوش بلاس»، يرفضون العودة إلى تلك المنطقة رغم إعادة تأهيلها تقريباً، وذلك لعدة حجج منها «بعد حوش بلاس مقارنة مع قلب العاصمة دمشق ولو نسبياً، حيث يفضل الزبائن قلب العاصمة، هرباً من الازدحام وتلافياً لهدر الوقت»، عدا عن غياب الضوابط على قارعة الطريق وخاصة عبر رفع الأسعار، وفقاً لما أكده البعض.

مهنة «حساسة» مهددة بالانقراض.. ومعهد لتعليم الحرف قريباً

تهديد بالطردها..

وعند عودة «قاسيون» إلى منطقة البرامكة في الطريق باتجاه الحلبي، لتسليط الضوء على المزيد من شكاوي أصحاب المهن المتعلقة بصيانة وإعادة تأهيل السيارات، أكد لنا أحدهم بأن «دورية من محافظة دمشق هدت بطردهم وأعطتهم مهلة 24 ساعة لإخلاء المكان وإلا ستتم مصادرة ممتلكاتهم».

وبحسب مقالته المشتكون، فإن ذريعة المحافظة في ذلك هي «أزمة السير» و«الضوضاء» و«إهمال نظافة المكان»، نتيجة شكاوي قدمها بعض أصحاب المحلات هناك وسكان المنطقة.

المهلة أقل من شهر

محافظة دمشق لم تنف إنذار بعض من هؤلاء وأكدت أنه هناك مهلة للشهر القادم حتى يعود المهنيون إلى حوش بلاس، وأكد مصدر في المحافظة لـ«قاسيون»، إن هذه الإنذارات هي لإجبار أصحاب المحلات بالعودة إلى حوش بلاس بعد تأهيلها، مشيراً إلى أنه «تم تأهيل ساحة بالقرب من حوش بلاس لجمع أصحاب بسطات تصليح السيارات فيها، بشكل أكثر تنظيماً من شوارع دمشق، بعد عدة ازعاجات رتبها المهنيون على الجوار والمحافظة».

وتابع «يوميماً نضطر لغسل الشوارع التي يعملون فيها بمواد التنظيف، عدا عن روائح الطلاء، وأصوات الحديد والمولدات، إضافة إلى أزمة السير وتشكيل رتلان وثلاثة من السيارات على يمين ويسار الشارع».

بدء تأهيل القدم..

وأردف «يتم حالياً تأهيل منطقة القدم الصناعية وهي في المراحل الأولى، ولا يمكن إعطاء تاريخ محدد للانتهاء، لكن يجب على أصحاب الورش المتنقلة تنظيم أنفسهم في الساحة المخصصة قرب حوش بلاس ريثما يتم الانتهاء من تأهيل منطقة القدم».

وبدوره، قال مازن فرزدلي مدير دوائر الخدمات بمحافظة دمشق، في تصريحات صحفية إن «المحافظة غضت البصر عن أصحاب هذه الورش حوالي 3 سنوات، فمن الناحية الاجتماعية تسرب الكثير من الحرفيين إلى بلدان مجاورة، عدا عن فقدان هؤلاء لمحلاتهم وممتلكاتهم، وحرصاً منا عليهم لم نقم بإزعاجهم».

قد يكون الحل في دمشق

وطالب فرزدلي، اتحاد الحرفيين، تحديد ساحة في دمشق يجودونها مناسبة لنقل أصحاب الورش إليها مؤقتاً، بينما قال عصام الزبيق رئيس جمعية تشكيل المعادن، «لدينا عدة مناطق داخل دمشق يمكن نقل الحرفيين إليها، مثل المتحلق الجنوبي» مشيراً إلى أن «الجمعية ناشدت محافظة دمشق عن طريق اتحاد الحرفيين لتأمين مكان وترحيل أصحاب ورشات التصليح من الطرقات، وبذلك تكون النتائج ايجابية على الجميع، حيث يتخلص الزبائن من زيادة الأسعار، ويتخلص المارون وأصحاب المنازل والمحال، من أزمة السير والنظافة والوضوء».

وتابع «طلبتنا من المحافظة تأمين أكشاك برسم الإعارة على طريق حوش بلاس، لكننا لسنا جهة تنفيذية لمتابعة ذلك على الأرض». وفي سياق آخر، حذر الزبيق من احتمال انقراض بعض المهن اليدوية الهامة، بعد خروج أصحاب المهن الحساسة من البلاد، واستقطابهم في بلاد مجاورة، مشيراً إلى أن «كل محافظة سورية تعاني من نقص خبراء المهن التي بدأت تتلاشى مثل صناعة السيوف والتطريز»، مضيفاً «نعمل على افتتاح معهد حرفي، لإعادة إحياء الحرف المهتدة بالانقراض».

مطببات

■ عبد الرزاق دياب

نحن وأشجارنا...
المباداة

أطفال يتسلقون أشجار الحديدية العامة، ويرمون أغصانها اللينة في كيس كبير منتقلين من شجرة إلى أخرى، وآخرون يلتمون الأغصان اليابسة من الأرض ويجمعونها في كيس آخر، وهكذا لأكثر من نصف ساعة من العمل الدؤوب... بفضاظتي سألت أحدم لماذا تجمعون الأغصان في كيسين، ولا تضعونها في كيس واحد، استدعى سؤالي وشوشتهم ثم ضحك الكبير وقال لي: اليوم نستخدم الأغصان الناشفة للتدفئة، وأما الكيس الآخر فهو للغد.

هذا ما يحصل اليوم في الحدائق العامة وفي شوارعها حيث يضطر الناس لملمة الأغصان الساقطة، ويقطعون ما تصل إليهم أيديهم من أغصان قريبة من أجل أن يصمدوا أمام هذا الشتاء القاسي، وبعض المواطنين أخبرني أن عمال البلديات بحجة تقليم الأشجار يمارسون عملية إبادة ناعمة لأشجار الأرصفة، والحدائق العامة أمام أعين المواطنين ولا أحد يلتفت إلى هذه الجريمة الناعمة من أجل بيعها أو حتى استخدامها في التدفئة.

أخطر ما يجري، وفي مناطق كثيرة وبعد ارتفاع سعر طن الخشب إلى 60000 ليرة هو قيام أصحاب المزارع والبساتين بقطع الأشجار بغاية التجارة، ودفع عمولات لتدميرها أو إخفائها عن عيون «الرقابة»؟، وهذه الأخيرة يمكن التحايل عليها وشراء ذمتها.

وزير الزراعة تحت قبة البرلمان أكد أن وزارته «اتخذت جملة من الإجراءات لوقف التعدي على الأشجار وذلك لمنع تصدير الأخشاب الخام، وبيع الأسر المقيمة بجوار الغابات طنين من الخشب بأسعار تشجيعية، وتشغيل ذويهم بهذه المواقع إضافة إلى التعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية لمصادرة الأخشاب التي يتم نقلها بدون رخص)... وهذا الكلام جميل وهام، ولكن ألم يكن من الممكن تجاوز كل هذه المشكلة... وببساطة لو تم تأمين البديل الحقيقي للتدفئة، وتحديد سعر مقبول للمواطن الذي يضطر لهذه الاعتداءات، ومنعاً لأصحاب الضمير الميت من التلاعب بحاجات الناس واستغلال أزماتهم.

الأ يدري السيد الوزير... أن الناس في بعض أريافنا المسكينة تحرق في مدافنها الأحذية والألبسة و أطباق الكرتون كي لا ينجم أبنائهم دون دفع.

قدرنا في الأيام العصيبة التي نمر بها أن نفاضل بين أعزاء، إما أشجارنا التي تتعرض لإبادة حقيقية أو إنساننا الذي ترتعد مفاصله من الخوف والجوع والبرد.

هل يكفي التنظير الحكومي لحمايتهم:

أكبادنا «يأركلون»... ويتسولون ..



آخر تصريحات الحكومة الموقرة أنها تضع في أولوياتها توفير الحماية للمرأة والأطفال السوريين، وهذا عين الصواب في وقت انفلتت فيه المور من عقالها، وأصاب الوهن بعض المؤسسات التي تراجعت عن دورها، وتعرضت لضرر نتيجة ما يجري من أفعال دموية على الأرض قد يحول دون ممارسته بالشكل اللائق والمالي، ولكن هذا لا يعني أن ينتفي هذا الدور، ويصبح أطفالنا في الشارع الذي لا يرحم هشاقتهم، ويأخذهم إلى عالم الجريمة والرديلة؟.

■ عبد الرزاق دياب

تشرّد... وتنظير حكومي

عدد الأطفال المشردين في شوارع العاصمة مثير للرب، ومهن ليست لهم يعملون عليها، ومشاهد بانسة في عز البرد عن أطفال حفاة، وبالبنسة صيفية يركضون تحت المطر ليس متعة بل في دوران يشبه دوران ثور الرحي من أجل بعض الطعام، والصورة الي قد لا يرغب البعض في رؤيتها على حقيقتها تثير الذعر.

رئيس الوزراء في آخر تصريحاته تحدث عن أولويات حكومية في حماية الأطفال والنساء، وقال «إن سورية اتخذت خطوات مهمة للقضاء على العنف ضد المرأة وخاصة العنف الجنسي الممارس بحقها، أو بحق أطفالها فأقرت قوانين تتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص وشددت العقوبات المفروضة على الجرائم المتعلقة بالاعتداء والشرف وانضمت الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها».

مع هذه الرؤية المثالية وفي قلب «دمشق» الأطفال يبيعون الدخان المهرب، والخبز أمام الأفران، ويقفون على اشارات المرور يمسحون زجاج السيارات، ويتقبلون النهي والمنع من الآخرين، ويفترشون الأرصفة ومقاعد الحدائق، ويبيعون فيها الشاي مقابل ليرات قليلة، هذا عدا خفي من ممارسات قد تطالهم في ليل العاصمة.

والحكومة في رؤيتها النظرية تذهب أبعد من علاج الواقع بل أنها على حد رأي رئيس الحكومة « الحكومة ماضية بدعم نظام فاعل للحماية الاجتماعية يشمل النساء والأطفال وإيجاد منظومة لتمكينهم والتعامل معهم على أساس الشراكة في مرحلة ما بعد الحرب بما يحقق التنمية الجماعية مع ضرورة الربط بين الاهداف الامنية والاجتماعية والاقتصادية».

ولكن مع كل هذا التفاؤل الحكومي يكفي حالياً أن توجه الحكومة مؤسساتها المتخصصة بالالتفات إلى هؤلاء المنثورين في شوارع العاصمة وحدائقها.

في المقهى

أربع صبية في أعمار متفاوتة بين الإعدادي والثانوي يحملون حقائبهم على ظهورهم ويلعبون «الشدة» في أحد مقاهي العاصمة، أي أنهم خارج أوقات الدراسة «متسربون»، وهذا ربما يبرره البعض ولكن ما لا يبرر قانوناً وإنسانياً أن تقدم لهم «الاركيبة»، وتتناقل خرطومها الأفواه الصغيرة وسط عالم منخور من الكبار والشذات.

أين هم الموكلون بالرقابة على المقاهي في ظل انعدام أخلاق أصحابها، وأين هو القانون المعتدى عليه بضراوة في مثل هذه الحالات، فهي أبعد من رفع اسعار المشروبات، والتراخيص، ومرسوم منع التدخين الذي لا يطبقه أحد، أين في قلب العاصمة وتحت وصاية الدولة.

تسول... واحتراف

هم لا يتسولون فقط، هناك من يعمل بهم، وربما يكون المصطلح منفرأ، أطفال مرميون على الرصيف أمام سيدة، ومن ثم تجد طفلاً منهم في يد فتاة بمكان آخر، أو سيدة كبيرة تنوح ومعها طفلين يافعين وبعد ساعة تتوسط مكاناً آخر تتناول معهم وجبة دسمة.

أطفال بلباس قدر يتسولون زبائن مطاعم السنديش بأن يطعمهم أحد ما، ومجموعة صغيرة منهم تجلس أمام محل حلويات يتقاسمون صحن «نابلسية».

صور أكثر من مفزعة، إشارات استفهام كثيرة عن أدوار مؤسسات الرعاية التي تجلس في مكاتبها بانتظار راتب آخر الشهر، أو فرصة لإطلالة على شاشة التلفزيون في حفل مدرسة نموذجية والحديث عن الطفولة التي يسعون لحمايتها ودعمها؟.

صور أكثر
من مفزعة
وإشارات
استفهام
كثيرة
عن أدوار
مؤسسات
الرعاية التي
تجلس في
مكاتبها
بانتظار راتب
آخر الشهر

وزارة العمل... دعم كلامي

وزيرة العمل في تصريح لم يمض عليه أسبوع قالت: « تعمل من خلال برامجها وأنشطتها على الارتقاء بالخدمات المقدمة لشريحتي النساء والأطفال، ولا سيما أنه تم إيلاء موضع الحماية وخدمات المجتمع الجزء الأكبر في خطة الاستجابة الانسانية الموقعة بين الحكومة والمنظمات الدولية العاملة بالشأن الانساني». ماذا يعني هذا الكلام الجميل الكبير، يعني أن الوزارة ليست مبنى وأشخاص يداومون حتى الساعة الثانية ثم يعودون إلى بيوتهم فرحين بما أنجزوا... هذا يعني أن تتشاهد أنت كمواطن اختفاء ظواهر لا تليق بأطفالنا كالتشرّد والتسول والعمل المهين؟.



الثروة الحيوانية في حلب: تدهور وخوات «داعشية»



تأتي تربية الأغنام في المرتبة الأولى بين الثروة الحيوانية في المنطقة، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام في حلب في إحصائيات سابقة 1544230 رأس غنم عواس، فكانت أكثر الأعمال نمواً وازدهاراً على الصعيد الوطني، وما حصل عليه من سمعة باننتاجيته العالية عالمياً.

مراسل قاسيون

إلا أن هذه التربية تراجعت خلال السنوات الأخيرة ومعرضة للتهديد بفعل عوامل عديدة، فارتفعت أسعار الأعلاف وصعوبة إيصالها إلى المناطق الساخنة، إضافة إلى نقص الأدوية واللقاحات، وتعرض إناث الغنم للذبح العشوائي، فضلاً عن أن المعارك الدائرة عرضت القطيع إما لعمليات السلب والنهب، أو اضطراب العديد من النازحين المربين لبيع قطيعهم، ليجري فيما بعد تهريبه إلى الدول المجاورة. عوامل مجتمعة أسهمت في تراجعها بنسبة 40% في تقديرات أولية على مستوى البلد.

يضاف إلى ذلك ما تمارسه «داعش» من تضيق على الفلاحين والمربين، حيث فرضت في أحدث قراراتها على المربين استئجار أراضي الحراج مع شاطئ «بحيرة الأسد» بقيمة 400000 ل.س. للهكتار الواحد، موزعة على رؤوس الغنم الموجودة في محيط المنطقة التي تتراوح بين 500 و1000 ل.س. على كل رأس للموسم الواحد - علماً أنه في السابق كانت هذه الأراضي متاحة للفلاحين لرعي أغنامهم دون أي عائد مادي، باعتبارها أملاك دولة في سنوات الجفاف والمحل - ما سبب عبء كبير على الفلاح، فهو مضطر لاستئجار «ضمان» تحاشياً لمضايقات «داعش» المستمرة التي قد تؤدي بحياته أو بمصادرة قطيعه.

عوامل
مجتمعة
أسهمت في
تراجع تربية
الأغنام بنسبة
40% في
تقديرات أولية
على مستوى
البلد.

يقول في حديث مع «قاسيون»: «في الماضي، كان الاعتماد على المراعي وما تقدمه الدولة من دعم لهذا القطاع. وفي سنوات الجفاف، كان الاعتماد على الأعلاف فقط، ما ينعكس سلباً على الأسعار. لكننا اليوم، في كل لحظة معرضون للسرقة والنهب، أو بيعها تحت التهديد بالقتل».

يضيف أبو سعد: «أغنامنا مطلوبة عالمياً لجودتها، وبما أنها مسروقة تباع رخيصة في الدول المجاورة، ما يعني أنها تخسر مرتين عند البيع. وفي حال احتفاظنا بها، فنحن مجبرون على دفع الخوة، وتكاليف إطعامها في واقع يغدو التنقل معه خطراً ومنتعاباً».

يغطي الصرف عليها وعلى مولودها، فيصل سعر الخاروف بدون مصاريف 12000 ل.س. وعلى أمه مع المصروف 35000 ل.س. وبهذا تكون الأم أكلت ثمنها خلال 4 شهور، رغم أنه في السابق، دعم قطاع الثروة الحيوانية من حيث البيطرة والأعلاف واللقاحات ما سمح للفلاح بالتربية. اليوم، تصل تكلفة الرأس الواحد 3600 ل.س. في حال انعدام مصادر الرعي والاعتماد على الأعلاف بشكل تام، وهو مستحيل في الظروف الراهنة، وهو ما يضعه أمام حلين لا ثالث لهما: إما استئجار «الضمان» أو البيع. أبو عصام، أحد مربّي الأغنام في ريف حلب،

صعوبة وصول الأعلاف وارتفاع أسعار المهربة منها، هي عوامل تجبره على قبول ذلك، حيث أن 1 كغ من التبن 40 ل.س/ العلف 45 ل.س. على الأقل في السوق السوداء، ما يعني أن 80 رأس يحتاج إلى: 80 كغ تبن + 80 كغ علف = 3600 + 3200 = 6800 ل.س. لليوم الواحد في حال عدم خروجها للرعي. وهو ما يجبر الفلاح أن يتحول إلى مربّي، فيدفع 13600 ل.س. يومياً لـ 80 رأس غنم لقاء وجبتين. ولمدة 4 شهور = 1632000 ل.س. أي تبلغ تكلفة الرأس في الموسم الواحد 20400 ل.س.، حتى تنتج الغنمة الولود الواحدة 2 كغ من السمن للموسم + مولود. كل ذلك لا

ريف حماة: حواجز.. وفدية!

بعمله هذا مشكوراً على تأدية هذا الواجب فلماذا لا يعاقب عناصر الحجاز الذين يدعون أنهم تابعين لـ «دير شميل» على فعلتهم حيث تبين من الأحاديث لعناصر القطاع التاسع حتى قيادة دير شميل لا علم لها بما جرى، فإلى متى يبقى هؤلاء خارج سلطة القانون والمحاسبة؟؟؟

خطف طلاب، وفدية!

وفي موقع آخر وفي الوقت بنفسه على طريق بيت ياشوط محردة وبين حاجز مفرق سلب الحورات وحاجز حوض العاصي حيث المسافة بين الحاجزين لا تتعدى 1 كم.

في منتصف المسافة بين هذين الحاجزين أوقف ميكروباص من قبل عناصر مسلحة وكان يقل 14 طالباً جامعياً قادمين من مدينة اللاذقية حيث الامتحانات الجامعية، قامت العناصر المسلحة بأخذ هويات الطلاب ثم أعادوها إلى الطلاب إلا طالبين أخذوهما معهم وسمحوا للميكرو بالانصراف وبعد ساعات أخبروا أهل الطالبين بأن عليهم دفع فدية لكي يطلق سراحهم وهنا كذلك تدخل مسؤول لجان الدفاع الوطني في مدينة محردة مع بعض من لهم كلمة في المنطقة واثراً ذلك أطلق سراح الطالبين بعد يومين من الاختطاف وللعلم هذه الحوادث كلها تجري في مناطق «أمنة» على أساس، ولا يوجد فيها مجموعات مسلحة إرهابية، فمن يقوم بهذه الأعمال المريبة وخاصة أن الفاعلين يختفون وحتى إذا عرفوا لا حسيب ولا من يحزنون.



عن متناول اليد، فما كان من عناصر القطاع التاسع إلا اصطحاب السائق وقاطرته وما بقي من الحمولة ورافقه حتى طريق بيت ياشوط - اللاذقية لكي يعود من حيث أتى بعد إعادة أوراقه وهاتفه. إذا كان القطاع التاسع في السقيلية الذي قام

كلامية بينهم وبين عنصري الحجاز وكاد الأمر ينطور إلى أمور لا تحمد عقبها ولكن عناصر القطاع التاسع أصروا أن هذا العمل غير منطقي ويجب إعادة ما فرغ من الحمولة وفك احتجاز السيارة حيث كان قد فرغ من السيارة حمولة جرارين «تقريباً 10 طن» وبات بعيداً

مراسل قاسيون - حماه

ما جرى في محيط مدينة السقيلية في الأسبوع الماضي ليس الحادث الوحيد الذي جرى، حيث قام عنصران من حاجز يقع جنوب مدينة السقيلية بحدود 2 كم بحجز سيارة قاطرة كبيرة محملة بالحمضيات تبلغ حمولتها 70 طناً أو أكثر، قادمة من اللاذقية ومتوجهة إلى مدينة حلب وبهذا تكون القاطرة قد مرت على 10 حواجز على الأقل قبل وصولها إلى الحاجز المذكور، سبب الاحتجاز كما صرح العنصران المسلحان أن السائق ينتمي إلى داعش حيث أخذوا منه بطاقته الشخصية وأوراقه وهاتفه المحمول وما بحوزته من مال، وتوجهوا به إلى مدينة السقيلية، وفي إحدى الحارات الطرفية بدأوا بتفريغ حمولة القاطرة ليتم بيعها، وفي هذه الأثناء تدخل أحد سكان الحي عندما رأى السائق جالساً على الرصيف في حالة نفسية سيئة، وبعد السؤال والاقتناع بأنه لا علاقة للسائق بالتهمة المنسوبة إليه، وأن الأمر مجرد سطو من العنصرين، حيث تبين أن السائق المتهم يأخذ هذه الحمولة إلى حلب برسم الأمانة ههداً من روعه و تحدث مع العنصرين لإعادة ممتلكات السائق إليه ولكن دون جدوى..

سلوك آخر؟

وفي هذه الأثناء تدخل عناصر القطاع التاسع للدفاع الوطني في السقيلية و جرت مشادة

ضمن فوضى السلاح التي تشهدها البلاد بلغت ممارسات بعض حملة السلاح في المناطق «الأمنة» حدّاً لا يطاق حيث بدل من أن يستخدم السلاح لحماية الناس كما يجب أن يكون عليه الحال، فإنه في أحيان أخرى يوجه هذا السلاح إلى صدور الناس لسلبها ونهبها والارتزاق على حسابها هؤلاء، وهم أحوج ما يكونوا لمد يد المساعدة لهم لا إذلالهم ونهبهم. اتهم، كي تسطوا!

لقاء بين د. وائل الحلقي وأعضاء من مجلس الشعب



في لقاء أعضاء مجلس الشعب من مدينة حلب ومناطقها مع الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الشعب لبحث الأوضاع الصعبة التي تعاني منها محافظة حلب بتاريخ 2015/2/4، حيث تحدث د. الحلقي في البداية مستعرضاً الأوضاع في المحافظة، وأعقبه في الحديث د. «فهمي الحسن» نائب رئيس مجلس الشعب ثم قدم عدد من أعضاء المجلس جملة من المداخلات التي عكست الواقع في المحافظة والجراءات التي يجب اتخاذها، في الجوانب الخدمية من كهرباء وغاز ومياه والسكن وصعوبة وصول العاملين إلى حلب من الريف، وتطرقوا لقضايا المعتقلين والمخطوفين وسوء الإدارة من القانمين على الأمور وعلى رأسهم المحافظ الجديد وغيرها، وقدم الرفيق د. جمال الدين عبدو مداخلة في هذا الاجتماع جاء فيها:

وعود خلبية!

«في كل مرة نسمع وعود الحكومة عن تحسين مستوى معيشة الشعب وتأمين مستلزمات الحياة الضرورية وضرورة اىصال الدعم إلى مستحقيه وترفع شعار «عقنة الدعم» والواقع يقول عكس ذلك بالمطلق» وتابع د. جمال قائلاً «السيد رئيس الحكومة ذكر أننا بدأنا نستورد بعد أن رفعتنا سعر المشتقات النفطية. فهذا يعني أن عدم استيرادها سابقاً هو الذي خلق الأزمة، الأزمة مفتعلة والهدف التخلص من الدعم ورفع أسعار المشتقات النفطية»

وفي السياق نفسه قال د. جمال «في كل لقاء يتم الحديث عن وصول الناقلات إلى الميناء أو هي في عرض البحر لإعطاء الوعود المطمئنة وكل الوعود السابقة ذهبت أدراج الرياح»

ولدى الحديث عن مشكلة المهجرين قال د. جمال «الحكومة تدعو أهلنا المهجرين في مخيمات اللجوء للعودة إلى الوطن وهي عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها اتجاه السوريين الذين قرروا البقاء فيها، وكان هذه الدعوات للدعاية والبروباغندا فقط»

وبالانتقال إلى وضع المواطنين في حلب أنقل لكم صورة عن عائلة في منطقة السليمانية مكونة من متقاعد وزوجته وأحفاده هذا المتقاعد المسن يبكي نعم يبكي من البرد

إذ لا وجود للكهرباء ولا طاقة له للاشتراك بالامبيرات، «تكلفة الامبير الواحد 1000 ليرة أسبوعياً» والغاز مقطوع ولا يوجد مازوت والمياه أيضاً مقطوعة ولا يستطيع أن يحضر الطعام فيقتاتون على الخبز فقط مع قليل من المربي.

المعبر ما زال مغلقاً؟

وعن انعكاس الاستمرار في إغلاق المعبر قال الرفيق جمال الدين «ليس هناك أي مبرر لاستمرار إغلاقه في وجه المواطنين المسالمين» وعن ممارسات بعض مسلحي الموالاة في المدينة قال «باتت القاعدة السائدة هي: «احمل سلاح واعمل ما يحلو لك» فتجاوزات اللجان والمسلحين والحواجر أضافت عبئاً جديداً على كاهل المواطن المجهور» وبتأثير يتدخلون في كل شيء. فالمازوت يباع بـ 400 ليرة سوري للبيتر الواحد ولم يوزع على أهالي حلب أبداً فقط المقرين وأصحاب السطوات هم من حصلوا عليه كما طالب الدكتور جمال: بضرورة تسهيل أمور العاملين في الريف مثلاً: عامل تنظيفات راتبة «12000 ل.س» يطلب منه الحضور شهرياً إلى حلب لاستلام راتبه وهذا يكلفه أكثر من «5000» ل.س

مصاريق ومشقة السفر لثلاثة أيام والنوم في العراء هذا تعجيز وتطفيش للعاملين، فالأفضل أن يسلم راتبة إلى رئيس البلدية والمحاسب وعلى مسؤوليتهم الشخصية!

أين الرواتب؟

ودعا أيضاً إلى توزيع رواتب العمال الذين توقفت رواتبهم ومنهم عمال سكك الحديد الذين لم يحصلوا على رواتب الشهرين الفائتين.

ونوه إلى الفساد المستشري في دوائر الدولة والإدارات عامة وذكر على سبيل المثال: «للحصول على إخراج قيد أو بيان عائلي يتطلب التواجد أكثر من أسبوع في الزحام بحجة «لا توجد شبكة» وعندما يدفع «المعلوم» للمساورة يحصل عليها فكيف ذلك؟»

ثم قال «...منطقة مخالفات «بني زيد» تمطر قذائف يومياً على المناطق الأهلة ولا يتم وضع حد لها هذا غير مفهوم! وكذلك وضع محطة السليمانية لضخ المياه إلى المدينة» وأخيراً طلب الرفيق د. جمال بضرورة تزويد مشفى الرازي بجهاز قوسي للعمليات العظمية هذا المشفى الذي يقدم خدمات جلى للمواطنين في هذه الظروف الاستثنائية.

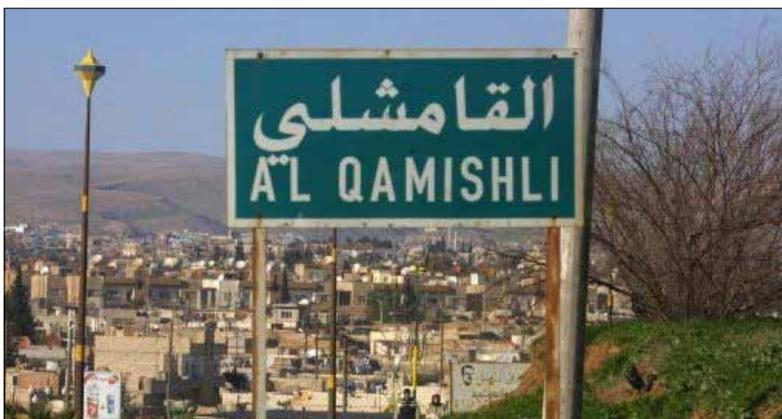
... والباقي (تشبرقوا) فيه!!

صرح رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب المنعقد في جلسته الأولى من الدورة العادية التاسعة للدور التشريعي الأول بتاريخ الأحد 1-2-2015، بمجموعة من التصريحات، التي ركزت في جانبها الاقتصادي على الرد المباشر وغير المباشر على رفع أسعار الخبز، والمازوت، والغاز معاً.

أنت الأرقام استعراضاً لما تبقى من جوانب الدعم الحكومي، وتذكيراً «للسبب» ممثلاً «بمجلسه»، بأن الدولة لا تزال تنفق على التعليم والصحة وغيرها.. أبرز ما قيل كان وصف «القدرات التعويضية»!!! لمبلغ 4000 ل.س المضاف للأجور، والتي توزع وفق التالي بحسب د.الحلقي: «500 ليرة لدعم جرة الغاز، و600 ليرة لدعم ربطتي الخبز بمعدل 20 ليرة يومياً و1400 ليرة لدعم قطاع النقل و1500 ليرة تعويض التدفئة»!!!! ولكنه نسي أن يقول ربما «والباقي» تشبرقوا فيه...!!!

ينبغي التذكير بأن «فاسيون» كانت قد أجرت تقديراً للحد الأدنى المطلوب لتعويض ارتفاعات أسعار المازوت فقط على مستوى الأسعار، والتي نتج عنها أن الحد الأدنى للتعويض يجب أن يبلغ 5900 ل.س، وعلى شكل زيادة أجور بنسبة 43%2.

الحسكة.. تبييض أموال بملكات المهاجرين



شهدت محافظة الحسكة، خلال سنوات الأزمة السورية الأربع، الكثير من التغييرات والظواهر الجديدة التي شملت أغلب مناحي الحياة، لتخلق واقعاً بانساً للسكان الذين يصارعون لأجل البقاء، على أمل لا يموت أبداً بحياة أفضل في مستقبل غير محدد التاريخ، رغم إقرارهم بأن القضاء على عدد من الظواهر الجديدة الناشئة ليس بالأمر السهل.

■ مراسل فاسيون - القامشلي

ويجري الحديث بشكل واسع في المحافظة الفقيرة، والتي عانت من التهميش الحكومي لسنوات طويلة، عن الأثرياء الذين ظهروا بين الناس فجأة، وخلال زمن قياسي لا يتعدى عمر الأزمة السورية، وعن مصدر أموالهم الذي يشبه النبع الذي لا ينضب، حيث يشكل هؤلاء واحدة من أكثر المظاهر السلبية الجديدة للحسكة. ودفع التجاهل الرسمي لهذه الظاهرة، وتأثيراتها على مستقبل المحافظة، إلى ولادة كثير من الروايات والتحليلات التي يتداولها الناس في أحاديثهم، بينما يذهب البعض بعيداً في تحليل الظاهرة الجديدة، ليربطها بمراكز خارج الحدود، اتخذت من هؤلاء الأثرياء بوابة لاختراق المحافظة القابعة على ثروة نفطية وزراعية لا تنتضب.

الأثرياء الجدد

لا توجد دراسات محلية موثوقة، أو تقارير

إلى خارج الحدود، وما يحمله ذلك من مخاطر تفرضا الرقابة المحلية والعالمية على تحويلات الأموال ومعرفة مصادرها. ومن بين الأساليب المتبعة، شراء العقارات في المدن بمبالغ كبيرة جداً، في ظل هجرة مرعبة للسكان نحو الخارج، تتطلب مبالغ مالية كبيرة يحتاجها المهاجرون للوصول إلى بلدان آمنة، لتكون ممتلكات السوريين جزءاً من عملية تبييض أموال هي بالأصل ملك للسوريين.

تجاهل رسمي

لا يمكن حصر الحديث عن الأثرياء الجدد، في تقرير واحد، ويحتاج الأمر لدراسات دقيقة تحصر بداية ونهاية تلك الأموال الهائلة التي يملكها أشخاص كانوا حتى الأمس القريب بجانب خط الفقر، وتبين تأثير تلك الأموال على مستقبل المحافظة، وإمكانية عرقلتها لأي حل للأزمة السورية.

وفي محافظة أمانة الحسكة، التي تخضع أغلب مناطقها لسيطرة الدولة، يبدو من غير المبرر تجاهل ظاهرة، يمكن معرفة المساهمين في نشوئها بسهولة، ووضع حد لتزايد أموالهم غير المشروع، لاسيما وأنها جزء من أموال السوريين المسروقة، والتي تعيق في المستقبل حل الأزمة السورية التي لن تكون في مصلحة السارق، بينما تمثل الهدف الرئيسي لكل السوريين.

الجدد، وسط تساؤلات عن طبيعة ارتباطهم بهذه المهنة الجديدة التي تؤمن للعاملين فيها مصدر رزق جيد لكنه لا يصل حد الثراء.

كما تشكل طبقة العاملين في بيع وشراء الدولار جزءاً من قائمة الأثرياء الجدد، إذا لا يقتصر العمل في هذه المهنة على محلات الصرافة المرخصة، بل يعتادها ليشمل صياغ الذهب، وكبار التجار، الذين لم يكتفوا بما تدر عليهم تجاراتهم التي لا تخضع لأي رقابة رسمية.

تبييض أموال السوريين المسروقة بملكتهم يلجا كثير من الأثرياء الجدد، لتبييض أموالهم داخل البلاد بطرق متعددة، لتجنب إرسالها

متخصصة تتحدث عن الأثرياء الجدد الذين أفرزتهم الأزمة السورية، لتبقى الكتابة عنهم معتمدة بشكل أساسي على الملاحظة الشخصية، التي تكشف كثيراً من تفاصيل نشوئهم، وألية إدارة أموالهم المتزايدة بشكل لافت في بلد يعاني من حصار اقتصادي وسياسي شديد.

ومن بين تلك الملاحظات، أن أغلب الأثرياء الجدد، يعملون في مهن محددة، بينها قطاع النفط الذي خرج عن سيطرة الدولة، ودخل للعمل فيه مجموعة كبيرة من أبناء الحسكة والنازحين إليها، لاسيما أبناء الريف الفقير، الذين لمع نجم عدد منهم في زمن قياسي، لينضموا لقائمة الأثرياء

مازوت - بنزين - غاز - فيول: أرباح العام القادم!



ذرائع حكومية متناقضة..
ولكن السياسة «واضحة
وهادفة»!

■ عشتار محمود

المتابع للتصريحات الحكومية، حول المبررات المعلنة للسياسة الاقتصادية التصيدية، قد يجد نفسه في حيرة، وسط تناقض كبير!

حيث تبدو سياسة الحكومة متناقضة لمن يريد أن يقرأها بناء على الذرائع الواهية المعلنة، فيرى أصحاب القرار يقلصون النفقات الاجتماعية والاقتصادية لأننا في حرب، وبالمقابل يستنون عن إيرادات المال العام لصالح قوى السوق بأنواعها كأننا في زمن «وهم الازدهار والاستقرار الليبرالي» القائم على «سياسة دع الأغنياء يغتنون فهم قاطرة النمو»!

فالحكومة التي قلصت الدعم الاجتماعي، وألغت جزءاً هاماً منه، طالبة من السوريين أن يتحملوا التبعات، لأن «الحرب تتطلب تضحية»، هي ذاتها التي تتعامل بنهاون شديد مع مصادر إيراداتها الرئيسية أي الموارد العامة، فتقلص رسومها الجمركية، وتغير التعرفة لتسهيل عمليات الاستيراد على المستوردين، وتسلم كبار قوى السوق إيرادات سنوية كبرى من خصخصة قطاعات سيادية كما حدث في الاتصالات، وتتجاوب «ببرود وثقة» مع السوق السوداء التي تضارب على قيمة الليرة السورية، لتضخ لها مئات ملايين الدولارات من إيرادات القطع الأجنبي، وتتبعها حتى «بيروت» كما في آخر مستجدات سياسة المصرف المركزي الأخيرة.

السياسات الحكومية ليست متناقضة، ولكن أي حكومة تمارس سياسة ليبرالية صرفة، كما تفعل حكومتنا، لا تستطيع أن تعلن النوايا الجديدة من السياسة، فلا يستطيع أصحاب القرار أن يقولوا صراحة: «إننا نقدم التسهيلات للسوق، لأن السوق أصبحت تملك أهم موارد البلاد، ومن يملك يحكم». بل عليها أن تضع مبررات مختلفة، فيقال على سبيل المثال: «عقلنة الدعم، وإعادة توزيعه»، أو يعلن بأن «التعويضات المضافة للأجور، 4000 ل.س، كافية!»، ويقال أيضاً «أن الدولة لا زالت تنفق على التعليم والصحة والخ...» بينما بعيداً عما يقال ويعين، فإن ما يحصل هو ارتفاع سعر المواد والخدمات، التي يدفع أصحاب الأجور تكلفتها، بينما يسمح للسوق وكبار الرابحين فيها، بتحصيل الأرباح من هذا الرفع.

ويقال «حماية الليرة، وتأمين المواد» بينما تنفق إيرادات القطع الأجنبي على مضاربي السوق السوداء، وتقدم التسهيلات لكبار المستوردين، وتخفف الرسوم، ويسمح لكبار التجار باستيراد المحروقات لتتخلى الدولة عن أرباح التوزيع القادمة لهم. وبينما يتكرر شعار «حماية المنتج الوطني» فإن كل مستلزمات حمايتها تلغى بشكل تدريجي.

السياسة الحكومية الفعلية ليست متناقضة، لمن يقرأ الممارسات الحقيقية، فبتجاهل الذرائع والشعارات المعلنة، ومراقبة الأفعال، يتضح جلياً أن ما يجري هو استكمال مفاصل السياسات الليبرالية الاقتصادية في ظروف الأزمة الحالية، بما يستجيب مع مصالح قوى الفساد والسوق، من جهة، ومع المتطلبات الدولية لمؤسسات منظومة الغرب الرأسمالية المتهاككة، فتتسحب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي، لتخفف النفقات وتحرر الأسعار، وتسلم السوق، مفاتيح الإيرادات الحكومية، الموجودة في القطاعات الكبرى مثل القطاع النفطي، والاتصالات.

تكرر الحكومة في كل محضر لها، أن الانفراج في قطاع المحروقات قد أضحى قريباً، وهذا تحديداً بعد رفع الأسعار، مع العلم أنه ما من رابط منطقي يجعل رفع أسعار المازوت والبنزين إلى السعر العالمي، يؤدي إلى تأمين المادة!

■ محرر الشؤون الاقتصادية

قاسيون ناقشت الكثير من أرقام المحروقات بعد رفع السعر الأخير، وكانت أهم الخلاصات هي التالية: أن قطاع المحروقات قد يحقق أرباحاً في عام 2015 تتراوح بين قرابة 40 مليار وصولاً إلى 185 مليار ل.س، بحسب سيناريوهات مختلفة لأسعار النفط، وأن نسبة دعم المازوت خلال 4 سنوات كانت في تراجع، وستحقق فائضاً هاماً في 2015 بناء على التكلفة العالمية، إضافة إلى تقدير لتكاليف الغاز العالمية، التي قدرت أن تكلفه يجب أن تكون في 680 ل.س للأسطوانة.

إن البحث في معطيات وأرقام قطاع المحروقات، تفيد في نقل المعطيات إلى السوريين الذين سيكتسبون تكاليف رفع أسعار المحروقات المباشرة، ونتائجها المنعكسة مباشرة على مستويات الأسعار، وواقع المعيشة اليومي، الذي يجب أن يتحول إلى نقطة انطلاق أي سياسة، وليس نتيجة تتبع، كما في السياسة الحالية. حول واقع قطاع المحروقات، وتحديداً المشتقات الأربع الرئيسية منه، وفق آخر البيانات التي رصدها قاسيون من مختصين، يتبين جزء هام من واقع التكاليف والدعم الفعلي للمشتقات في عام 2014، التي تفيد المقارنة مع أسعار المشتقات النفطية الجديدة إلى انتقاله من مستويات دعم منخفضة، إلى أرباح في العام القادم.

الغاز 2015 ربح 8,7 مليار ل.س

● تراجع استهلاك الغاز في عام 2014 عن مستويات ما قبل الأزمة في عام 2010 بمقدار: 48%، من 66,2 مليون أسطوانة، إلى 34,5 مليون أسطوانة في 2014. بينما لا تزال منطقة عدرا تنتج الجزء الأساسي: 11 مليون أسطوانة من أصل 34,5 مليون.

● بلغ مجموع مبيعات الغاز في 2014: 35 مليار ل.س، يقابلها المشتريات الداخلية: 19 مليار ل.س - مستوردات: 24 مليار ل.س، ومخزون متبقي لم يوزع أو يستهلك يبلغ 0,8 مليار ل.س. ● وسطي تكلفة الأسطوانة في العام الحالي 1246 ل.س.

● وسطي مبيع أسطوانة الغاز سعة 12 كغ من الغاز المسائل المنزلي في 2014 بلغ: 1000 ل.س، بينما كان وسطي المبيع في 2010: 250 ل.س. ● ارتفعت الأسعار في نهاية العام الحالي، وسيكون سعر المبيع في العام القادم 1500 ل.س.

● وإذا ما افترضنا بقاء التكاليف دون هبوط أو ارتفاع في العام القادم، فإن الربح المتوقع من بيع الأسطوانة 254 ل.س.

● إذا افترضنا ثبات الاستهلاك في 2015، فإن الأرباح المتوقعة من الغاز للعام القادم: 8,7 مليار ل.س أرباح من الغاز.

البنزين 2015 ربح 40,8 مليار ل.س

● تراجع استهلاك البنزين الداخلي في عام 2014 عن مستويات ما قبل الأزمة في عام 2010 بمقدار: 50%، من 2,4 مليار ليتر، إلى 1,2 مليار ليتر في 2014.

● بلغ مجموع مبيعات البنزين في 2014: 142



وسيون سعر مبيع ليتر المازوت في العام القادم 125 ل.س.

● وإذا ما افترضنا بقاء التكاليف دون هبوط أو ارتفاع في العام القادم، فإن الربح المتوقع من بيع ليتر المازوت: 35 ل.س.

● إذا افترضنا ثبات الاستهلاك في 2015، فإن الأرباح المتوقعة من مبيعات المازوت الداخلية للعام القادم: 30 مليار ل.س.

الفيول 2015 عجز 26 مليار ل.س

● تراجع استهلاك الفيول في عام 2014 عن مستويات ما قبل الأزمة في عام 2010 بمقدار: 80%، من 5 مليون طن، إلى 1 مليون طن في 2014.

● بلغ مجموع مبيعات الفيول في 2014: 111 مليار ل.س، يقابلها المشتريات الداخلية: 147 مليار ل.س - مستوردات: 16 مليار ل.س، ومخزون متبقي لم يوزع أو يستهلك يبلغ 8,9 مليار ل.س.

● وسطي تكلفة طن الفيول من المشتريات: 111000 ل.س.

● وسطي بيع طن الفيول في 2014 بلغ: 63000 ل.س.

● ارتفعت الأسعار في نهاية العام الحالي، وسيكون سعر مبيع ليتر المازوت في العام القادم 85000 ل.س.

● وإذا ما افترضنا بقاء التكاليف دون هبوط أو ارتفاع في العام القادم، فإن دعم الطن من الفيول سيكون 26000 ل.س.

● إذا افترضنا ثبات الاستهلاك في 2015، فإن دعم الفيول المباع في العام القادم سيبلغ 26 مليار ل.س، ليبقى الفيول المشتق الوحيد المدعوم، وهو ما يفتح احتمال ارتفاع جديد في سعره.

مليار ل.س، يقابلها المشتريات الداخلية: 123 مليار ل.س - مستوردات: 1,3 مليار ل.س، ومخزون متبقي لم يوزع أو يستهلك يبلغ 6,8 مليار ل.س، بالإضافة إلى تصدير بقيمة 2 مليار ل.س.

● وسطي تكلفة ليتر البنزين من المشتريات الداخلية 96 ل.س.

● وسطي بيع ليتر البنزين في 2014 بلغ: 118 ل.س.

● ارتفعت الأسعار في نهاية العام الحالي، وسيكون سعر مبيع ليتر البنزين في العام القادم 130 ل.س.

● وإذا ما افترضنا بقاء التكاليف دون هبوط أو ارتفاع في العام القادم، فإن الربح المتوقع من بيع ليتر البنزين: 34 ل.س.

● إذا افترضنا ثبات الاستهلاك في 2015، فإن الأرباح المتوقعة من مبيعات البنزين الداخلية للعام القادم: 40,8 مليار ل.س.

المازوت 2015 ربح 30 مليار ل.س

● تراجع استهلاك المازوت الداخلي في عام 2014 عن مستويات ما قبل الأزمة في عام 2010 بمقدار: 74%، من 6,6 مليار ليتر، إلى 1,7 مليار ليتر في 2014.

● بلغ مجموع مبيعات المازوت في 2014: 111 مليار ل.س، يقابلها المشتريات الداخلية: 147 مليار ل.س - مستوردات: 16 مليار ل.س، ومخزون متبقي لم يوزع أو يستهلك يبلغ 8,9 مليار ل.س.

● وسطي تكلفة ليتر المازوت من المشتريات الداخلية 90 ل.س.

● وسطي بيع ليتر المازوت في 2014 بلغ: 63 ل.س.

● ارتفعت الأسعار في نهاية العام الحالي،

المادة	الغاز*	البنزين*	الفيول*	المازوت*
مشتريات داخلية	19	123	95	147
+مستوردات	24	1,3	16	16
(-) مبيعات داخلية	35	142	70	111
(-) صادرات	-	2	-	-
(-) مخزون	0,8	6,8	-	8,9
التكلفة التقديرية للدعم	دعم 7,2	«ربح» 26,5	دعم 41	43,1
مجموع دعم 4 مشتقات - 2014	64,8 مليار ل.س			
أرباح عام 2015	سيحقق كل من المازوت - البنزين - الغاز، أرباحاً مقدارها: 79,5 مليار ل.س، بينما قد يبلغ دعم الفيول 26 مليار ل.س			

*مليار ل.س



تجار المازوت والسياسات

واستدراج «المركزي» إلى سوق بيروت!

من المعروف أن انخفاض قيمة الليرة كان له العديد من الأسباب لكن أهمها هو تراجع الإنتاج واختلال التوازن بين كمية النقود الموجودة في السوق وكمية السلع المقابلة لها، ولكن وبعد الاستقرار عند مستوى منخفض من الإنتاج ينبغي أن تستقر الليرة عند سعر محدد وأن بانخفاض شديد، فما هي أسباب التقلب المستمر؟ خاصة وأن الحكومة مؤخراً صرحت لأكثر من مرة بعودة مؤشرات الانتعاش وارتفاع نسب التصدير!



■ معن خالد

يعتبر تعويم سعر صرف الليرة السورية أحد أهداف السياسات الليبرالية، وهو ما يعني جعل سعر الليرة خاضعاً لتقلبات العرض والطلب، خلافاً للمبادئ التي عرفها الاقتصاد السوري سابقاً والتي قامت على سياسة "سعر الصرف الثابت" لعدة عقود. وأن مبدأ التعويم هذا، يعني أن سعر الليرة لن يخضع لأية ضوابط اقتصادية أو إدارية كمنع المضاربة والمتاجرة بالعملة الأجنبية، حيث تكون الأداة الأبرز التي يستخدمها المصرف المركزي هي قيامه بشراء الليرة أو بيعها مقابل العملة الأجنبية للتحكم بسعرها عبر ضبط العرض والطلب على الليرة وفقاً لهذه السياسة. وهذا يشبه إلى حد بعيد سياسة المصرف المركزي الحالية، التي تقتصر على ضخ الدولار لسحب الليرة في مواجهة ارتفاع سعر الصرف.

إن ما يتم حالياً من تحديد متواتر ومتهوا لسعر الليرة من المصرف المركزي ليس إلا أحد أشكال التعويم، وإن قيام "المصرف المركزي" بشراء أو بيع الدولار ليس إلا الأداة الرئيسية التي تسمح بها سياسة التعويم بالتدخل لضبط السعر لتحقيق هدف "المصرف المركزي" المعلن من هذه السياسة وهو «الحفاظ على استقرار الأسعار بوصفه الهدف النهائي لمصرف سورية المركزي» وفق لما يعلنه "المركزي" في سياساته المنشورة!

حرية حركة رأس المال!

تتوازي إجراءات تعويم سعر الصرف مع العمل على هدف آخر ألا وهو «تحرير ميزان المدفوعات» وهو الذي رأته سياسات المصرف المركزي هدفاً ضرورياً للخطة الخمسية الحادية

عشر والتي صيغت على الشكل الآتي «الاستمرار بالتحرير التدريجي والمضبوط للحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات». وفقاً لهذه السياسة فإن خروج الرساميل والأموال من وإلى سورية هو أمر غير خاضع للضوابط، وهو ما أدى خلال الأزمة إلى هروب الرساميل إلى خارج البلاد بلغت مئات المليارات، أما قبل الأزمة فقد أدى هذا الإجراء إلى دخول المال الخليجي والتركي وقيامه بالعديد من المضاربات وتحقيق أرباح هائلة على حساب الشعب السوري وإخراجها خارج البلاد دون حسيب أو رقيب. إن إجراء تحرير ميزان المدفوعات هو أكبر خدمة لرأس المال الأجنبي الذي سيتمتع بحرية الحركة في الاقتصاد السوري وهو الهدف الذي لطالما تغنت به حكومات سابقة، ولا زالت تعمل بمقتضاه الحكومة الحالية.

أولويات صندوق النقد الدولي!

إن كلتا الأداتين السابقتين «تعويم سعر الصرف-تحرير ميزان المدفوعات» ماهي إلا السياسات التي تخدم رأس المال وحرية حركته وتأمين أفضل الأرباح له، وهما متلازمان إلى حد بعيد، فضمن خروج الأموال إلى الخارج ينبغي أن يسبقه ضمان التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية بسهولة في الاقتصاد السوري ليصار إلى تصدير أرباح الشركات إلى الخارج بسلاسة، ناهيك عن أن سياسات التعويم وما تقتضيه من افتتاح شركات للصرافة وسياسة تحرير ميزان المدفوعات وما تستدعيه لافتتاح شركات لتحويل الأموال تمثل مصلحة جديّة لقوى رأس المال المختلفة في السوق السورية وخارجها. إن أخطر مافي هذين البندين أنهما

على رأس أولويات المنظمات الدولية «صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين» والتي تشترطها كضرورة لضمان تدفق الاستثمار الأجنبي ونشاط القطاع الخاص اللذين سيغيطان نقص التمويل والاستثمار في الاقتصاد السورية خاصة في رحلة إعادة الإعمار التي ستتمهنا علينا الدول المانحة سواء في مرحلة إعادة الإعمار أو كما حصل في فترات ما قبل الأزمة.

حركة المضاربة تحدد السعر الرسمي

نلاحظ من خلال الجدول التالي ارتفاع سعر الصرف الرسمي من قبل المركزي بشكل متواتر ومستمر مع ارتفاع سعر السوق السوداء، ومع هذه الارتفاعات تتسع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء، وهو ما يشكل أداة الضغط الرئيسية على المركزي لأجل اللحاق بالسوق السوداء، وهو ما ينعكس على شكل زيادة بمعدل «ارتفاع سعر الصرف الرسمي»، وهو ما قد يوصل يوماً ما إلى تبرير ضرورة توحيد السعريين على غرار ما جرى مع مادة المازوت، فالتحرير واحد وعقلية الحكومة وتبريراتها واحدة.

يمكننا من خلال الجدول وضع ملاحظتين رئيسيتين: أولاً- تبعية سعر الصرف الرسمي لسعر الصرف في السوق. ثانياً- إن معدل ارتفاع سعر الصرف الرسمي أخذ بالتسارع. كلا الملاحظتين يبنان بشكل واضح أن التعويم وألياته تفعل فعلها بشكل واسع، ولا يمكن تبرير ذلك بمجرد القول أن المركزي يستهدف سعر الصرف المناسب للوضع الاقتصادي، فلو كان كذلك فعليه أن يصل إلى ذلك السعر دون مزيد من ضخ الدولار في السوق.

«مناورات» بيروت في «ساحات الخصم»؟!

إن محاولات المصرف المركزي التدخل في السوق السوداء والتي انبرى لها مؤخراً في سوق بيروت، والتي تقضي ببيع الدولار لتجار الصرافة هناك ليست إلا مساع مثيرة للريبة، تستتفز احتياطي العملة الصعبة الذي جمعه السوريون عبر عقود طويلة من عرقهم ودمائهم، وهي باتت أشبه بملاحقة الشيء بظله وقد باتت «المركزي» عملياً ظلاً للسوق السوداء، والسياسة الأخيرة تندرج في سياسات اللبرلة ذاتها ووصفات التعويم المدعومة من المؤسسات الدولية.

كيف من الممكن للمصرف المركزي جمع الليرة من سوق بيروت؟ هل يعرف حجم الليرات المكدسة في الأسواق الخارجية والتي يتربص بها الأعداء لاستنزافنا؟ كيف يستطيع المركزي ضبط سوق بيروت في الوقت الذي فشل في ضبط السوق المحلية؟ وكيف يستطيع ضبط السوق المحلية أو الخارجية في الوقت التي لا تستطيع الحكومة التحكم بالوضع الاقتصادي في مساحات واسعة من الدولة السورية؟ وما هو حجم الدولارات التي سيفرط بها المركزي هناك لأجل هدف ثبت مراراً استحالة تحقيقه بهذه الطريقة؟!.

فإن نجح في بيروت سيستدريج إلى سوق أخرى لا يطالها. إن ذلك أشبه باستدراج فرقة عسكرية للتقدم في أراضي الخصم دون تأمين العمق الكافي لها من الإمداد والدعم اللوجستي والاتصال بالمركز ما يهدد هذه الفرقة بالفلك بها من الأعداء، فماداً أعد مصرف «نا» المركزي لهذه

المواجهة؟! من المثير للدهشة في هذا السياق أن تتحدث الحكومة والمصرف المركزي عن أن ارتفاع السعر الأخير مرده الطلب العالي على الدولار الناتج عن حاجة تجار المحروقات من القطاع الخاص للتمويل بالدولار من السوق السورية لأجل استيراد مادتي المازوت والبزوين والذي تعتبر لبنان أحد مصادره الرئيسية حالياً. لا بل ترى الأوساط الرسمية أنه من غير الممكن تخفيض السعر الحالي للدولار إلا بعد انقضاء فترة الشتاء حيث ستخفض كميات استيراد المازوت، ما يعني احتمال ارتفاع أكثر له أيضاً.

إنه تهديد صريح لحياة المواطن، فإما ارتفاع الأسعار عبر ارتفاع الدولار أو انقطاع مادة المازوت، وإن من شأن كل التبريرات السابقة النعامي عن ترابط كل السياسات الحكومية سواء في المصرف المركزي أو في الوضع الاقتصادي، فالحكومة هي التي سمحت باستيراد مادة المازوت عبر القطاع الخاص وأدخلتنا في معمة التمويل والذي استشرفت فاسيون مخاطره، فنبهت مراراً من عمليات استيراد المازوت عبر القطاع الخاص ومشاكل مصادر تمويلها والتي تقبع إحداها في زيادة الطلب على الدولار وما يستتبعه ذلك من انخفاض في قيمة الليرة، والتي تدعي الحكومة أن مناوراتها الأخيرة في سوق بيروت والتي ماهي إلا استكمال سياسات اللبرلة في المجال النقدي للتوافق مع سياسات اللبرلة في الاقتصاد الكلي التي تفرضا المؤسسات الدولية التابعة للمراكز الغربية التي نواجهها في ساحات المعركة «ضد المؤامرة»!.

الشهر	وسطي السعر الرسمي في شهرين	معدل ارتفاع السعر الرسمي	وسطي سعر السوق السوداء لنفس المدة	معدل الارتفاع	الفجوة
2-1	143	-	151	-	8
3-4	146	2%	164	9%	18
5-6	149	2%	171	4%	22
7-8	150	0,6%	169	1%	19
9-10	154	3%	188	11%	34
11-12	173	12%	209	11%	36
1-2	188	9%	222	6%	34

إن أخطر مافي هذين البندين أنهما على رأس أولويات المنظمات الدولية «صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين» والتي تشترطها كضرورة لضمان تدفق الاستثمار الأجنبي ونشاط القطاع الخاص

التعرفة الجمركية الجديدة.. خطوات للوراء في كل المهمات!



■ ع. م.

وضعت المديرية العامة للجمارك تفاصيل مشروع التعرفة الجمركية الجديدة، وانطلقت نقاشات حولها، وكان صدور المرسوم رقم /377/ تاريخ 2014-11-27، قد حسم تغيير التعرفة، باتجاه تخفيض الرسوم الجمركية التي يدفعها التجار المستوردون، وتدخل في إيرادات المال العام للسوريين، حيث انتقلت أعلى تعرفة جمركية إلى نسبة 30%، بينما كانت تصل سابقاً في بعض المواد المستوردة إلى ستة نسب رسوم أعلى (50-60-70-80-120-150%). كما حسم المرسوم بأن شرائح التعرفة الجمركية، لن تتعدى خمسة شرائح عوضاً عن 16 شريحة سابقة بنسب متنوعة، تاركاً لمديريتها مع الجهات العامة التفاصيل.

قاسيون ستناقش الأهداف والذرائع من تغيير السياسة الجمركية في سورية في الظرف الحالي، كأحد جوانب السياسة الاقتصادية، التي تؤثر كثيراً على إيرادات المال العام أولاً، ومستويات الأسعار المحلية ثانياً، وعلى مستويات تراكم أرباح التجار المستوردين وزيادة وجوه دعمهم ثالثاً. وسنعمد على بيانات مشروع التعرفة الجمركية الجديدة.

تخفيض الرسوم الجمركية.. يزيد إيراداتها!

إن وضع سقف 30% للرسوم الجمركية، سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض إيرادات المال العام من الرسوم التي يدفعها تجار الاستيراد، وستؤدي إلى مزيد من التراجع في القيمة الفعلية لإيرادات الجمارك، المترجمة بالقيمة الفعلية خلال الأزمة، فوق حسابات قاسيون لإيرادات الجمارك وفق تغيرات سعر صرف الليرة السورية، في عام 2014 بالقياس إلى عام 2013 تبين أن هناك انخفاضاً يبلغ 6% مع أن المستوردات الممولة بالدولار قد تضاعفت بين العامين.

المفارقة أن الجمارك وواضعي السياسة، يرون أن العكس سيحدث، أي يعتبرون أن تخفيض الرسوم الجمركية سيزيد من الإيرادات الحكومية.. حيث صرحت مصادر في الجمارك للإعلام المحلي في شهر 12-2014 رداً على تأثير انخفاض الرسوم الجمركية على موارد الخزينة العامة للدولة بالتالي: «انعكاس الانخفاض إيجابي كونه محفزاً قوياً للمستورد حتى يصرح عن القيم الحقيقية للمواد التي استوردها وبيعت عن محاولات التهريب والتلاعب بقيم المواد المستوردة ومن ثم أصبح الاستيراد والتصريح عن القيم الفعلية أكثر ملائمة للمستورد، فعندما كان الرسم الجمركي على المواد التي يستوردها 80% مثلاً كان التاجر يحاول تصنيفها ضمن مواد لا يتجاوز رسم بندها الجمركي 20% حتى لا يضطر إلى دفع رسم عالٍ». أي أن السياسة الحكومية تتوقع أن ترتفع إيرادات الجمارك، لأن التجار المستوردين الذين كانوا ولا زالوا قادرين على تغيير مواصفات إدخال بضائعهم، وتزوير بياناتهم بالتعاون مع الفساد في الجهات المسؤولة، سيقومون اليوم بتزويد الجمارك بالبيانات الفعلية، ويدفعون رسومهم فقط لأنها منخفضة. للمفارقة أن السياسات في سورية خلال الأزمة توضع بشكل متصالح مع وجود الفساد والتهرب الضريبي بأشكاله، وتنتقل من اعتباره أمراً واقعاً، ينبغي محاباته والتكيف معه!

التعرفة تساوي نسبة رسوم مستورد اللؤلؤ الطبيعي ومستورد الأعلاف! أما مستورد السيارات فنسبته تنخفض من 150% إلى 30%

ذكرها، كذلك الأمر بالنسبة للمعادن، فمنتجات الحديد المسطحة كانت 1%، بينما هي اليوم 5%، وبعضها يصل إلى 10% وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المعادن. أي أن التعرفة الجمركية الجديدة، لا تحقق خطوات للأمام فيما يخص دعم المستوردات الداخلة في الصناعات الرئيسية الهامة.

خطوات للوراء في تخفيض مواد الاستهلاك

يرى البعض أن تخفيض مستويات الرسوم الجمركية بهذا المستوى، سوف يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار على المواد الاستهلاكية، إلا أن التعرفة الجديدة لا تحقق أيضاً تقدماً عن التعرفة السابقة، في هذا الشأن، بل تحقق خطوات للوراء ترفع من أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة!

فما الذي يبرر في الظروف الحالية أن تكون مواد استهلاك غذائية مرتفعة السعر في السوق المحلية، مدرجة ضمن المواد التي تبلغ تعرفتها الجمركية 20%، أي في ثاني أعلى شريحة، وكمثال على ذلك اللبن الرائب الزبادي- الجبن بأنواعه، بالإضافة إلى جميع أنواع الخضار الطازجة والمبردة! وما الذي يبرر أن ترتفع تعرفرة السكر الأبيض المكرر من 2% إلى 5%، وهو المادة الاستهلاكية الرئيسية في الغذاء السوري، والتي توقف إنتاجها المحلي في الظروف الحالية، وما الذي يبرر وجود تعرفرة للشعير والذرة، والمتنيمات المستخدمة في صناعة الأعلاف، والكسبة وغيرها من بقايا صلبة ومخلفات استخراج الزيوت النباتية المستخدمة في إنتاج الأعلاف، والتي تبلغ 5% في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار اللحوم المحلية!؟

الحكومة تقدم إعفاءات مؤقتة على مستوردات المواد الغذائية، ولكن هذه الإعفاءات محصورة بالقطاع العام، وبمستورداته من مواد محددة من إيران! أي أنها إجراء رهن وليس سياسة.

بالإضافة إلى معيار تدخل يتعلق بالسياسة الاقتصادية والتمويلية، يتيح للحكومة إخراج مادة لتخضع لرسم خاص. بينما تنوع الشرائح ينتج التناسب مع المهمات المعقدة.

معيار الاستهلاك الترفي.. مغيّب!

التعرفة السابقة، كانت تضع معياراً غير معلناً لضريبة الرفاهية، واستيراد سلع الاستهلاك الترفي، وكانت رسوم الاستيراد المرتفعة تعبر عن ذلك، هذه النسب أغيت، لتخفض التكاليف على مستوردي السيارات الحديثة ومنه على أصحاب القدرة على شرائها في الظروف الحالية، من 150% إلى 30% وتتساوى نسبتها مع نسبة مستوردات الأدوات الكهربائية المنزلية الأساسية، التي توقفت تقريباً صنعها المحلية، وأصبحت أسعارها المستوردة أكثر من 10 أضعاف الأجر الوسطي، وتتساوى نسبة رسوم السيارات مع رسوم استيراد الإطارات، ومع الأحذية، والشامبو، والمعلقات والظروف، وأنواع من الورق والورق المقوى!

ومن غير المنطقي أن يدفع مستورد اللؤلؤ الطبيعي، والأحجار الكريمة، والمعادن الثمينة رسماً يبلغ 5% هو الرسم ذاته الذي يدفعه مستورد الذرة، وجملة المواد الداخلة في صناعة الأعلاف! حيث تتساوى النسبتان وفق المعيار البسيط، القائم على أن المادتين خام، أو غير مصنعيتين!

خطوات للوراء في دعم الصناعة

بينما تكرر الحكومة وتعيد أن المصدرين، ودعم الصادرات، والإنتاج المحلي هو أحد أهم عناوين سياستها، فإنها لا تلتزم كما في التعرفة السابقة بتخفيض الرسوم الجمركية على المواد المستوردة الداخلة في الصناعة بشكل فعال، فعلى سبيل المثال جملة كبيرة من المركبات الكيميائية الرئيسية كانت بتعرفة 0% أي معفية من الرسوم الجمركية، وهي المواد الداخلة في الصناعات النوائية على الأقل، بينما لم تأت التعرفة الجديدة المختصرة على

التعرفة الجديدة هدفها تبسيط الإجراءات وتخفيض الرسوم لتتكيف مع ظرف كبار التجار الذين كانوا «يضطرون» للتهرب والتزوير!

إجراءات تبسيط في وضع معقد!

عدا عن تخفيض الرسوم، ووضع سقف منخفض لها، فإن الجمارك وواضعي السياسة الجديدة، يفتخرون بضغط شرائح التعرفة الجمركية إلى خمس شرائح، عوضاً عن 16 شريحة في التعرفة السابقة (0-1-5-3-5-7-10-15-20-30-50-60-70-80-120-150%). ويعتبرون أن هذا الإجراء يفيد في تسهيل عملية تسديد التعرفة، والاستيراد بالمجمل.

الظرف الحالي، يتطلب بالفعل تعديلات في التعرفة الجمركية لتستطيع أن تلعب دوراً كسياسة اقتصادية تؤثر على مستويات الأسعار المحلية، وتحفيز الصناعة المحلية الممكنة في هذه الظروف، وإيجاد البدائل منخفضة التكلفة عن المنتجات الضرورية للاستهلاك، والتي لم تعد قابلة للإنتاج محلياً في ظرف الأزمة الراهن، بالإضافة إلى جملة هذه المهمات يجب أن تتحدد التعرفة الجمركية بناء على ضرورة زيادة موارد الخزينة العامة، وتحديداً أنها في هذا الموضوع مأخوذة من الأقوياء اقتصادياً أي تجار الاستيراد، المدعومين مسبقاً بالدولار من المصرف المركزي، أي يحصلون على القطع الأجنبي بسعر منخفض، وليس بسعر السوق المرتفع.

مجموعة هذه المهمات المرتبطة بالأزمة والتي يفترض أن تقوم على أساسها معايير وضع التعرفة الجمركية، لم تؤخذ بالحسبان، عند التغيير، كما يبدو من مشروع التعرفة الجمركية، فالمهمات المعقدة في الظرف الصعب الحالي، يجب أن تجعل تبسيط الإجراءات «آخر هموم» الجمارك أو واضعي السياسات! الشرائح الجديدة موضوعة على أساس 3 معايير متقاطعة، معيار طبيعة المادة خام، أم نصف مصنعة أم مصنعة، ومعيار الاستخدام أو الاستعمال مواد تستخدم بحالتها الراهنة، أو تدخل في إنتاج مواد أخرى، ومعيار درجة التصنيع أو القيمة المضافة، هل درجة التصنيع ضعيفة أم متوسطة أم منخفضة.

ملف إعادة الإعمار في سورية «1»:

«تجربة الكونغو وعقدة جهاز الدولة»...



سنتفتح فاسيون ابتداءً من هذه المادة ملف إعادة الإعمار بشكل مستمر، فالمهمة التي ستقبع على أكتاف الشعب السوري وقواه الوطنية بعد الخروج من هذه الأزمة، هي ولوج هذه العملية من باب نموذج تنموي جديد يؤمن العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ما يسمح لفقراء الشعب بالتنعم بشيء من خيرات هذا البلد، ويمنع إعادة إنتاج الأزمة الوطنية التي كان أحد أسبابها «النموذج التنموي» السابق القائم على السياسات الليبرالية، وما سبقه من نماذج أخفقت في إنجاز ما ينبغي عليها.

■ سامر سلامة

سنسلط الضوء على بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت تجارب إعادة الإعمار في العديد من بلدان العالم التي تعرضت لأزمات وطنية حادة وألمة قد تكون مشابهة لبعض الشيء أو كثير لأزمته، إلا أن المهم هو الخروج بخلاصات علمية جادة من هذه التجارب لنراعي في نموذجنا اللاحق الإشكالات التي واجهت تلك الدول مع الانتباه إلى خصوصية الحالة السورية وإن تشابهت أزمته في بعض خطوطها العامة مع أزمات أخرى.

سنستعرض جزءاً من الخطوط العامة عن إعادة الإعمار في جمهورية الكونغو الإفريقية من خلال قراءتنا لدراسيتين رئيسيتين الأولى هي «إعادة الإعمار الاقتصادي في مرحلة تحولات مابعد الصراع: دروس جمهورية الكونغو الديمقراطية» للباحث كراسينا ديل كاستيلو المتخصص في هذا المجال والمنشورة في عام 2003 عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية «OECD»، ودراسة «الأبعاد الدولية لأزمة الكونغو» للباحث جورج نزونغولا ناتالاجا مدير مركز أوسلو للحكومة التابع للأمم المتحدة الإنمائي:

● **Economic reconstruction in post-conflict transition: Lessons for the Democratic Republic of Congo «DRC»**
● **The International Dimensions of the Congo Crisis**

30% من إنتاج الماس العالمي!

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية من أغنى الدول الإفريقية بالموارد الطبيعية وتمتاز بامتلاكها ثروات هائلة من الماس والذهب واليورانيوم، وهي أكبر منتج في العالم للكوبالت ولديها 70% من الاحتياطي العالمي للكولتان والذي يستخدم في تصنيع الهواتف المحمولة والأجهزة الإلكترونية، و30% من إنتاج الألماس عالمياً، بالإضافة لامتلاكها شبكة واسعة من الطرق والممرات المائية الصالحة للملاحة ومع ذلك هي من أكثر دول العالم فقراً وأقلها تطوراً.

الصراع الأمريكي- الفرنسي على ثروات الكونغو:
لقد عزا الباحث جورج نزونغولا أسباب الصراع على الكونغو الذي انفجر بشكل كبير في عام 1998 بعد سلسلة من الأزمات المتتالية، بأنها ناتجة عن الصراع الدولي الفرنسي الأمريكي في إفريقيا والذي ألهبت سعيه خيرات هذا البلد الذي احتججه الفساد وعدم الاستقرار بشكل كبير منذ مطلع تسعينات القرن الماضي وهو ما أدى في نهاية المطاف

إلى عدم الاستقرار لعقود وانتهى بهام جهاز الدولة الذي سيشكل معضلة إعادة الإعمار لاحقاً. وقد شاركت ست دول إفريقية في الصراع بدافع من طموحاتها الإقليمية في ثروات الكونغو بالإضافة إلى الصراعات البيئية والإثنية التي غذتها الدول العظمى «أمريكا وفرنسا» والتي دربت معظم الميليشيات المتحاربة كل لطفه. فتدخلت كل من أوغندا ورواندا وبوروندي إلى جانب «المتطرفين» والذين دعمتهم الولايات المتحدة ووقفت زيمبابوي وأنجولا وناميبيا إلى جانب حكومة الرئيس لوران كابيلا الذي كان يتهم بالفساد، والذين دعمت فرنسا مقاومتهم لاحقاً.

ولقد لخص الباحث «نزونغولا» القوى الدولية الرئيسية في الصراع والتي لعبت دوراً في تطور الأزمة بـ:

● القوى الكبرى: وبشكل خاص الولايات المتحدة وفرنسا اللتان كان لهما مصلحة استراتيجية في السيطرة على المعادن النادرة في الكونغو عبر شركاتها العابرة للحدود بحجة محاربة التهديدات بما فيها الأصولية الإسلامية والإرهاب وتجارة المخدرات.
● الشركات متعددة الجنسيات: والتي سنوضح دورها لاحقاً، حيث تراقق تصاعد دورها مع بدء عملية إعادة الأعمار.

ناهيك عن دور القوى الإقليمية المجاورة والتي كان دورها مشتتاً من دور القوى الدولية كرواندا وأوغندا وزيمبابوي الخ الخ...
لقد نتج عن هذا الصراع كوارث هائلة راح ضحيتها ملايين الناس، ووفقاً ل كراسينا ديل كاستيلو فقد:

● انخفض نصيب الفرد من الدخل الوطني من \$380 عام 1985 إلى \$224 عام 1990 إلى \$80 عام 2000.

● 2% من السكان فقط يعملون في القطاع الرسمي بمتوسط أجر شهري \$15.

● قتل 5 ملايين شخص منذ نشوب الصراع وأكثر من 3 ملايين نازح.

برامج إعادة الإعمار.. بين السياسي والاقتصادي
وضعت الكونغو لنفسها بالتعاون مع المجتمع الدولي، الذي تعهد بتقديم المساعدة للخروج من الصراع وذلك بالتوازي مع اتفاقيات السلام الهشة التي وقعت في 2003، خطة لإعادة الإعمار تمحورت وفق «ديل كاستيلو» حول ثلاث بنود: الانتقال من الحرب إلى السلام. الانتقال من الصراع إلى المصالحة الوطنية، الانتقال من سوء إدارة الاقتصاد الكلي إلى اقتصاد إعادة البناء.

وفي هذا الإطار وقعت حكومة الكونغو عدة اتفاقيات لإنهاء الصراع مع دول الجوار تنص على خروج القوات الأجنبية،

وعملت مع المجتمع الدولي على وضع برامج للتسوية السلمية للصراع ومن أهمها برنامج «الأرض مقابل نزع السلاح» الذي تضمن نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في الأنشطة الإنتاجية بشكل دائم وتوطين السكان المشردين. وفقاً للباحثة فإن عيب هذه البرامج الرئيسي هو أن برامج صندوق النقد الدولي واتفاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية ونزع السلاح لم يتضمن تأمين وتمويل المشاريع المتعلقة بالسلام، وهذا ما وضع السلطات الوطنية في معضلة تأمين الاستقرار السياسي عبر اتفاقيات السلام في الوقت الذي لا يوجد مايكفي من التمويل للمشاريع التي تسهم بإدماج المقاتلين السابقين وبالتالي إبعادهم عن حمل السلاح، ما أدى إلى استمرار الصراع.

وهو ماتلخصه الكاتبة بعقده «تأمين الاستقرار السياسي لأجل تأمين النمو الاقتصادي وبرامج الإدماج الاجتماعي والذي يستدعي تمويل لا يملك الاقتصاد الكونغولي طاقته». وهو الإشكال الذي رأت الباحثة لطفه: ضرورة الاعتماد وإن بشكل مؤقت على المساعدات الدولية. والاعتماد بشكل كبير على برامج صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل رئيسي على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي الذي يستدعي سلسلة إصلاحات هيكلية.

صندوق النقد والبنك الدوليين وكبرى الشركات في الصراع

مع استمرار غياب التوازن الاقتصادي وتعثر الكونغو وعدم قدرتها على سداد الديون الخارجية وفوائدها لمؤسسات التمويل الدولية «IFIs» دفعها إلى قبول سلسلة من برنامج صندوق النقد الدولي عام 2001 والذي تضمن مجموعة من السياسات والتدابير الكفيلة بتجديد الاقتصاد وتحسين الاستقرار، ودعم البرنامج بمبلغ 50 مليون دولار مقدم من المؤسسة الدولية للتنمية «IDA» وتضمن

العامل الخارجي الثاني الفاعل في أزمة الكونغو، والتي وقفت تارة إلى جانب «المتطرفين» وتارة أخرى إلى جانب الحكومة التي تحولت إلى شبه ميليشيا بسبب ضعف قدراتها، وكان المعيار الأساسي لتلك الشركات هو مصالحها الخاصة في الحصول على عقود امتياز طويلة الأجل وبأقل الأسعار الممكنة بما يضمن استمرار استغلالها ونهباً لثروات البلاد الكونغو. ويؤكد ذلك تقرير «لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة عام 2000» بشأن الحرب وتدخل القوى الإقليمية والاستغلال غير المشروع للموارد في الكونغو والذي أشار إلى تجاوز 85 شركة دولية لمعايير العمل الدولية ومنها 21 شركة بلجيكية و10 شركات بريطانية و8 شركات أمريكية و5 شركات كندية، وطالب التقرير توفيق عقوبات مالية على 29 شركة ولكن التقرير لم يتم التعامل به في الأمم المتحدة بسبب معارضة الدول الغربية.

البرنامج: «تعويم سعر الصرف- تحرير أسعار البترول - الدفع نحو الخصخصة- إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة». وفي عام 2002 خلصت مشاورات الصندوق أن الكونغو التزمت بالبرنامج وكانت النتائج إيجابية وبناءً على ذلك تعهد المانحين الدوليين بتقديم مبلغ 2,5 مليار دولار استجابة للاحتياجات المتزايدة للكونغو، وكان التعهد عبارة عن مقاصة للديون المتأخرة وغير المسددة! مع إقرار سلسلة «الإصلاحات الهيكلية» التي تم الاتفاق عليها مع المنظمات الدولية وذلك لأجل إنعاش الاقتصاد، تم التهديد لدخول استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية فصار دور الدولة في الكونغو قيد الإضمحلال. ومع دخول الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التعدين والتقيب وهي التي رأى فيها الباحث جورج نزونغولا

نتائج من سياسات إعادة الإعمار في الكونغو

لقد كانت المنهجية التي اعتمدها الباحث «ديل كاستيلو» متوافقة تقريباً مع رؤى المؤسسات الدولية، والتي يتمخض فحواها في حل عقدة تأمين الاستقرار السياسي عبر تأمين النمو الاقتصادي، والذي يستدعي بدوره إصلاحات هيكلية اقتصادية فآدى إلى نتائج عكسية، حيث أضعفت هذه الإصلاحات السلطات المركزية عبر تخفيض دور الدولة وبرامجها التنموية، وقوت دور الشركات الأجنبية والشركات الخاصة الباحثة عن أي ربح سريع ماجعلها تزيد الأزمة لأجل تضخيم أرباحها وضرب الاستقرار السياسي المنشود، فخلصت نتائج إعمار الكونغو وفق نموذج صندوق النقد والبنك الدوليين إلى مايلي:

- حتى عام 2011 كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها أدنى مؤشر للتنمية البشرية من 187 بلداً مرتبة.
- احتلت الكونغو المرتبة 178 عام 2008 وفقاً للبنك الدولي أي المرتبة الأخيرة في العالم بحسب قدرتها على توفير السيولة الحقيقية للقيام بالأعمال التجارية.
- معدل التضخم السنوي للفترة 2001-2005 بلغ 367,4%.
- 70% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي وعدد الفقراء حوالي 44 مليون شخص.
- الديون الخارجية للكونغو الديمقراطية 12,6 مليار دولار أي ما يعادل 200% من الناتج المحلي في عام 2004 وهذه الديون وفوائدها تستنزف الاقتصاد وتقف معيقاً أمام الانتقال السلمي من أجل إعادة البناء الاقتصادي.

«بوديموس» إسبانيا: طيف «سيريزا» جديد؟



«بوديموس» والمشروع «الجزري»

إثر المناخ الشعبي العام المتجه نحو معاداة الليبرالية والتفاوت الطبقي، شق حزب «بوديموس» طريقه نحو اغتنام الفرصة، وبدأ مساراً يحتاج المراقب لمتابعته قبل إطلاق أحكام نهائية حوله. نشأ «بوديموس» والذي يعني بالعربية: «قادرون» في أعقاب الشهر الأول من عام 2014، لينال بعد خمسة أشهر فقط 8% من استطلاعات الرأي الإسبانية وخمس مقاعد في البرلمان الأوروبي. أما الآن، فهو المرشح الأكثر حظواً في الانتخابات الإسبانية العامة التي ستجري في 20/12/2015. فيما سيكون خوض الحزب للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في 24/5/2015 بمثابة «تسخين» قبل مضيهِ في الانتخابات العامة.

على شاكله «سيريزا» اليوناني، لا يطرح «بوديموس» خطأ سياسياً واحداً له، حيث أن تعدد الرؤى داخل الحزب قد جمع بين من هو رافض لوجود القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا مع من «أدرك أنه من الخطأ محاولة تأميم الاقتصاد الإسباني. بل إيجاد طريقة عامة لإدارة الاقتصاد والتفاوض» حسب ما يقول جوان موندريو، أحد قادة «بوديموس».

«كوكا كولا» حاضرة

قامت شركة «كوكا كولا» الأمريكية بإغلاق مصنع تعبئة في فينلابرادا، بعدما سرّحت 278 عاملاً لديها أوائل شهر كانون الثاني 2015. معلنة نيتها إغلاق المصانع الثلاثة الأخرى في إسبانيا وتسريح 2000 إضافيين، عدا عن تعريض الآخرين لعمليات نقل تعسفي وتقاعد مبكر. أمام هذه الحالة، أضرب العمال عن العمل تضامناً مع العمال المسرحين، واعتصم المسرحيون في معاملهم رافضين المغادرة، ومطالبين بإعادتهم إلى العمل وإلغاء القرارات التعسفية. فكان أن تدخلت الشرطة الإسبانية، واقتحمت المعامل في 31/1/2015، لفك الاعتصام والإضراب بالقوة، وقامت بالاعتداء على العمال بالضرب والاعتقال. على هذا النحو، تعطي أزمة التعليم الجديدة والإضرابات العمالية الأخيرة مؤشرات واضحة حول تطور الأحداث في إسبانيا. وتفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، بما يفتح باب التساؤلات أمام رأس المال الأوروبي للبحث في آليات استثمار موجة الاحتجاجات الشعبية، وسبل الالتفاف عليها.

أزمة التعليم القادمة

في وقت انصب فيه تركيز وسائل الإعلام الغربية على تغطية الاحتجاجات التي يقودها «بوديموس»، كان التعطيم الإعلامي يطبق على حركات أخرى ترفع هي أيضاً شعارات معادية للتقشف، لكن من مواقع أخرى.

في هذا الإطار، شهدت إسبانيا في عامي 2013 و 2014 إضرابات عامة دعت إليها نقابات الطلاب والعمال ضد رفع أجور التعليم الذي أقره قانون «تحسين جودة التعليم» الليبرالي، وأعلنت كل الجامعات ونقابات العمال الإضراب في خطوة شارك فيها كل من الطلاب وأهاليهم. يأتي ذلك بالتوازي مع تطبيق ما يسمى خطة «النظام الصارم في التعليم الجامعي» التي استوردتها الحكومة الإسبانية من بولونيا نهاية عام 2014، والتي تفرض ارتفاعاً جديداً في رسوم التعليم منذ النصف الأول من العام الحالي في الجامعات ذات الدوام الصباحي. ولهذا السبب، تستعد نقابات الطلاب للتحرك ضد الهجوم الحكومي الجديد على التعليم، نهاية شهر شباط الحالي.

يبدو أن موجة الاحتجاجات المناهضة للتقشف في أوروبا لن تقف عند حدود اليونان. هذه المرة، جاءت الاحتجاجات الإسبانية التي شهدتها الأسبوع الماضي لتشي بإرهاصات تحول ما في البلد الذي نال المرتبة الثانية، بعد اليونان، من حيث عدم الثقة الجماهيرية بسياسات الاتحاد الأوروبي - حسب استطلاعات الرأي الأوروبية.

■ الآن كرد

منذ بداية هذا الشهر، شهدت العاصمة الإسبانية، مدريد، ازدياداً مضطرباً في الاحتجاجات الشعبية المناهضة لسياسات التقشف الحكومية، لتمتد على ساحات البلد بلافتات تشدد على أنه قد «حان وقت التغيير». أما الهدف فهو: «الحاق باليونان وبقية دول جنوب أوروبا التي تناضل ضد الترويكما وضد ميركل» حسبما يقول بابلو إغليسياس، رئيس حزب «بوديموس» ذو الصورة اليسارية، والذي يقود الاحتجاجات المناهضة للتقشف.

جذور الأزمة

بعد تنامي الأزمة الاقتصادية الرأسمالية، انفجر الوضع الاقتصادي الاجتماعي في أوروبا، والذي عنى بالنسبة للجنوب الفقير المزيد من النهب والإفكار المطبق من قبل رؤوس الأموال الأوروبية. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى إسبانيا التي شهدت، كباقي البلدان الفقيرة في الاتحاد الأوروبي، مزيداً من إجراءات التقشف الليبرالية التي شملت زيادة الضرائب والرسوم وتخفيض سياسات الدعم الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم، عدا عن ارتفاع نسب البطالة وتسريح العمال والموظفين. ورافق ذلك نشوء مزاج شعبي معادي لهذه السياسات، والذي ترجم في نمو الإضرابات العمالية والطلابية بتواتر منذ عام 2009، وتطور أزمة التعليم في عامي 2013 - 2014.

خطان في أوكرانيا: انتصار لمبدأ الحلول السياسية

والحل السياسي يعد انتصاراً للقوى الدولية التي دعت منذ اللحظة الأولى إلى الحوار، وهزيمة في الوقت عينه للقوى الدولية الأخرى التي راهنت على الخيار العسكري.

يأتي ذلك في ظل تدهور اقتصادي متسارع تعيشه أوكرانيا، حيث ارتفع معدل التضخم ليصل إلى حدود 25%، وانهار يوم الخميس الماضي سعر صرف العملة الأوكرانية «الهيريفنا» إلى أكثر من 30%. في وقت بلغت فيه ديون أوكرانيا التي يجب أن تدفعها هذا العام نحو 10 مليارات دولار، فيما تقلص احتياطي القطع الأجنبي لديها إلى حوالي 6,5 مليارات دولاراً

في هذا الصدد، أكدت صحيفة «نوفيل أوبسيرفاتور» الفرنسية أن هدف ميركل وهولاند من المحادثات مع روسيا، يتمثل في «مسابقة الولايات المتحدة التي تنوي محاولة فرض حل للقضية الأوكرانية على الأوروبيين، وهو نقل الأسلحة لكيف» قبل أن تخرج تصريحات المسؤولين الأمريكيين ذاتهم، لتعلن التراجع عن فكرة تسليح أوكرانيا.

إن كان احتمال اتجاه الدول الأوروبية نحو التفاوض وفق مبدأ العرقلة احتمالاً قائماً، إلا أنه مجرد الانتقال من دائرة الصراع العسكري إلى منطلق الصراع على أساس التفاوض

الأوكرانية في مواجهة «التحديات الروسية». إلا أن ذلك الاتجاه الذي يعبر عن السعي الأمريكي لزيادة إضرار الحرائق حول العالم، كان قد اصطدم بالرغبة الأوروبية، الفرنسية والألمانية على وجه الخصوص، لحل المشاكل العالقة مع روسيا عبر المفاوضات.

وبعد إعلانها عن مبادرة جديدة سيجري نقاشها مع روسيا، تخوض باريس وبرلين المفاوضات على قاعدة عدم دفع فاتورة احتمالات التصعيد الأمريكي من جهة، وتحصيل ما يمكن تحصيله من تنازلات روسية عبر التفاوض والتسويات من جهة أخرى.

فيما ما تزال رحى الصراع تدور في أوكرانيا، ظهر في ساحتها مؤخراً طرحة متفايران، الأول أمريكي سقط فعلياً، والثاني أوروبي. في وقت لم تنفك فيه الدبلوماسية الروسية ثابتة في دعوتها إلى حل سياسي يضع حداً للصراع بين سكان شرق أوكرانيا والحكومة الأوكرانية.

في وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها تقديم الدعم العسكري المباشر للقوات الأوكرانية. جاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الذي اقترح تخصيص مبلغ من الموازنة العامة الأمريكية في عام 2016 لدعم القوات

أين هي سيدة العالم؟

يمكنك إنسان جهد الإعلام العالمي على تلقيه ترهات «نهاية التاريخ»، أن تتصلب في نظرتك لأمريكا كسيدة على هذا الكوكب لا يمكن لها أن تتراجع، فقط إن أسدلت ستاراً على عينيك، وصممت أذنيك بشمع أحمر.

■ أحمد الرز

لم يعد إدراك التراجع الأمريكي محكوماً ببصيرة نافذة يتمتع فيها المتلقي فقط. إذ أن معايئة سريعة لتطورات الأحداث على المسرح الدولي باتت تكشف أن القوة التي هيمنت على العالم، في مرحلة ما، تعيش اليوم على هامش المناورات التي ينحصر دورها في تأخير التباطؤ المؤكد.

ترى هل نجح منطق العقوبات الاقتصادية الغربية، التي جيّشت له أمريكا وأعدت له العدة اللازمة، في ثني روسيا عن فئاعاتها السياسية والاتجاه نحو مصالحها في العالم؟ واقعياً، بدا أن الثمن الأكبر للجوء إلى هذا الخيار قد دفعته أوروبا ذاتها بعدما انعكس ذلك عليها بحكم اعتمادها الواسع على روسيا (التي تملك بطبيعة الأحوال مروحة واسعة من البدائل الاقتصادية عالمياً).

وفي وقت ثبت فيه اهتلاك منظومة الاتحاد الأوروبي ومؤسسته من خلال تصاعد الحراك الشعبي المناهض لإجراءات التقشف وامتداده في بلدان الاتحاد الأكثر فقراً، يسعى قادة دول المركز الأوروبي للاتحاق بركب تفاوض سياسي لطالما دعت إليه روسيا في أوكرانيا التي صار من الواضح أن محاولات واشنطن لإدامة الاشتباك وتسعيه فيها قد فشلت. هذا فضلاً عن أن ورقة العقوبات الاقتصادية المتخذة بحق إيران لم تفلح مجدداً في لِي ذراعها لتقديم تنازلات تخص ملفها النووي.

كذلك، يتجلى الإدراك الأمريكي لتراجع دوره في العالم من خلال المحاولات المحمومة لإدارة الأمريكية بهدف عرقلة الحلول السياسية في العالم، من أوكرانيا إلى ليبيا واليمن، وصولاً إلى مصر التي إن اقتضت الحاجة للحفاظ على مستوى معين من سياسات السلطة فيها يجري التلويح لها بكيانات إرهابية تهدد شطريها.

في المقابل، يمضي منطق تجميع القوى لدى المحور الآخر إلى أبعد مما هو متوقع. ففيما تعمق روسيا وفنزويلا علاقتهما مع مصر، تتقدم الصين خطوات ثابتة إلى الأمام في علاقاتها مع الأرجنتين وتايلاند (التي كانت حتى الأمس القريب حليفة لواشنطن).

يأتي ذلك في ظل الانكسارات المتتالية لأدوات الحريق الأمريكية من الفاشية الجديدة في أوكرانيا وغيرها، إلى «داعش» التي إن بانث حقيقة النخ الإعلامي فيها على أيدي المقاومة الشعبية في «كوباني» عين عرب والمنطقة الشرقية في سورية، فلا بأس ب«فيلم مرعب» يعيد إليها جزءاً من الصورة المفقودة!

عمال العراق: «داعش» أمامنا ومنظومة أمريكا خلفنا

تتعلق بمستقبلكم ومستقبل عوائلكم.. إننا أيها الأخوة نتمثل أكثر من 75% من المجتمع، واجهنا ومازلنا نواجه كل أنواع البربرية والقوى الرأسمالية، محلية كانت أم عالمية، بقوتنا و نضالنا وصلابة مواقفنا تجاه حياتنا ومستقبل أطفالنا.. ونبّه العمال إلى أن «الحكومة والبرلمان الهزيل وكل القوى الرجعية المتنفذة بالسلطة قد نسيت ما هو دورنا، وما هي قوتنا، ومن هو المنتج الحقيقي».

وحمل البيان النقابي العمالي جميع الحكومات مسؤولية الكوارث التي حلت بالعراق وشعبه «كل الحكومات أياً كانت عناوينها وسنوات حكمها لهذا المجتمع الذي عانى من التسلط والقهر والاستبداد وانعدام الخدمات كما عانى من كل أشكال العنف والإرهاب العالمي والمحلي الذي ألحق بالضرر البالغ بحياة ومصير ملايين البشر.. نحن من يتعرض لكل تلك الهجمات والقتل والتصفيات والجوع والحصار، ودفعنا ثمن هراء ورعونة واستهتار المغامرين بثرواتنا ومستقبلنا. بعد كل هذا وما حيك ويحك الآن من مؤامرات دفعنا من الدماء الشيء الكثير. إن الحكومة اليوم عازمة على إجهاض كل ما بيناه طيلة سنوات، وكافحنا وناضلنا من أجله لسنوات، وتعرضنا لكل أشكال الفقر والقمع والظلم والحيث وأسوأ أنواع العقوبات».

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي



الطبقة العاملة العراقية وزمام المبادرة
رغم التأجيل الطائفي والإثني - حتى على صعيد مواجهة «داعش» - فإن الطبقة العاملة العراقية تقوم بدورها الطبقي والوطني، هذا الدور المتصاعد بالإضرابات والتظاهرات؛ فقد ناشد الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق العمال «صنع الحياة وبناء الأوطان» في بيانه الصادر بتاريخ 2015/2/1 بتحمل مسؤولية كبيرة أمام جملة تحديات حقيقية

الخارجية والداخلية، ويحرم تشكيل الأحزاب على أساس الطائفية والعنصرية، وينسف بالتالي أساس وجود الأحزاب القائمة الحاكمة، وبنية الحكم على أساس المحاصصة الطائفية الأثنية. وسيفتح الطريق أمام الأحزاب اليسارية والوطنية الديمقراطية لدخول المعركة الانتخابية بقوة قادرة على تغيير ميزان القوى لصالح المشروع الوطني التحرري.

■ صباح الموسوي*

تجري تلك المقامرة بالتوازي مع تشكيل الميليشيات الطائفية والعنصرية وتمويلها من ميزانية الدولة العراقية، ناهيك عن جرائم القتل والتصفيات والاختطاف والاعتصام والمتاجرة بالبشر والتفجيرات والاعتقالات والقمع والابتزاز التي تجري على قدم وساق. وكل ذلك تحت شعارات تفتيتية للنسيج المجتمعي العراقي، كشعار «الفيدالية» سيء الصيت، والمتاجرة بشعار «المصالحة الوطنية» لاستعادة فلول النظام السابق وأمثاله جزءاً من السلطة المفقودة، وإجراء الانتخابات تلو الأخرى، برلمانية وبلدية، بشعارات «وطنية» مزيفة بعد إفلاس الشعارات الطائفية، وبتمويل مهول لا أحد يعلم مصدره. تلك هي عناوين «الديمقراطية الأمريكية» في العراق «الجديد»، والتي توجت بعنوان «داعش» الذي كاد يحتل كركوك خلال الأسبوع الماضي على وقع دق طبول الانتصارات المزعومة التي يعلنها كل من المركز والإقليم، أي كركوك النفط والغاز المقرّر سحبهما وضخهما إلى أعداء الدولة العراقية عبر «دولة» داعش.

حجر طائفي على قانون الأحزاب

لم يشرع قانون الأحزاب رغم مرور عقد من حكم 9/نيسان/2003 وأجراء ثلاثة انتخابات برلمانية، لأنه يرصد التمويل والارتباطات

تعيش الأحزاب الطائفية والعنصرية في العراق فساداً وتقطيعاً: نهب الأموال وتهريب النفط والآثار وتفكيك المصانع وشبكات الكهرباء والسيارات وبيعها إلى الدول المجاورة، فضلاً عن سرقة ممتلكات الدولة العراقية المنقولة وغير المنقولة، والاستيلاء على الأبنية الحكومية، وصولاً إلى توريد الأدوية والبضائع الفاسدة.

بوتين في مصر: ملفات من العيار الثقيل



كان أحد الإرهاسات التي دللت على أن مشروع الحريق الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لا بد له أن يطال مصر في أحد جوانبه. فحالة المواجهة غير المعلنة بين واشنطن والقاهرة كانت قد ترسخت منذ إعلان «الولايتين الداعشيتين» في غرب مصر «درنة الليبية» وشرقها «سيناء»، فيما بدا أنه إحكام للقيد الأمريكي حول السلطة المصرية، للحفاظ على مستوى معين من السياسات الداخلية والخارجية بما لا يؤدي إلى تهديد مشروع واشنطن في المنطقة. وإكمال القيد، جرى ضخ الأموال الخليجية إلى مصر، والتي باتت تشكل نسبة كبيرة من احتياطات النقد الأجنبي المصري، وبالتالي تهديداً مباشراً للسيادة المصرية.

تنتفح الفرصة أمام السلطة المصرية، إلا أن اغتنامها متوقّف على القرار السياسي الحاسم للتوجه نحو القوى الدولية المناهضة لهيمنة الأمريكية. ومحكوم في الوقت ذاته بموجبات الصراع مع النفوذ المتصاعد للفلول داخل جهاز الدولة المصري منذ أيام مبارك وصولاً إلى السلطة الحالية، ومروراً بالرئيس المخلوخ محمد مرسي.

أساس اتفاقية جنيف التي تم توقيعها 2012/6/30. بالإضافة إلى ذلك، ستشهد العاصمة المصرية بحثاً «دسماً» في العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الطرفين. حيث يجري الحديث حول أن اللقاء بين الرئيسين سيبحث قضايا متعلقة بزيادة التعاون العسكري والتقني والاقتصادي والاستثماري والسياحي بين الدولتين، فضلاً عن إقامة عدد من المشاريع الروسية على الأراضي المصرية. فيما سيغال النقاش فكرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين روسيا ومصر، وأخرى بين مصر والاتحاد الأوراسي، وكذلك مسألة الانتقال إلى استخدام الروبل كعملة للتعاملات التجارية بينهما.

استحقاقات صعبة على كاهل مصر

تأتي زيارة بوتين بالتزامن مع توتير حاصل على الساحة المصرية، لا سيما بعد تنامي الأعمال الإرهابية التي تتبناها جماعة «أنصار بيت المقدس» كمولود «جديد» يهدد أمن مصر. وهي الجماعة التي كانت قد أعلنت سابقاً «بيعها» لتنظيم «داعش» في 2014/11/2، ليتحول اسمها إلى «ولاية سيناء». ذلك

من المتوقع للزيارة التي سيقوم بها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى مصر في التاسع والعاشر من الشهر الجاري أن تحمل تحريكاً لملفات هامة بين البلدين. مما يدفع الأمل بخروج مصر من أعباء التقييدات الخليجية عموماً والسعودية خصوصاً.

■ سعد خطار

ملفات سياسية واقتصادية عديدة سيتناولها اللقاء المرتقب بين الجانبين. في السياسة، سربت قنوات دبلوماسية أنه سيجري بحث معمق في مسائل الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأزمة السورية ومستجدات الأوضاع على الساحة الليبية عدا عن النقاش حول المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية وكيان العدو. وصولاً إلى بحث آليات فاعلة لمواجهة تنظيم «داعش».

تعميق سياسي.. وتعاون عسكري

يتقاطع الدور المصري مع السياسة الروسية في عدد من قضايا المنطقة. بدءاً من ليبيا التي تتلاقى فيها الجهود المصرية الساعية إلى حل سياسي في البلد مع الاتجاه الروسي العام نحو إخماد جبهات القتال المنتشرة في العالم، مروراً بالنظرة المشتركة لكليهما إزاء محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، ذلك عن طريق رفضهما للالية العرجاء والمشبوحة التي تقودها واشنطن في إطار ما يسمى «التحالف الدولي»، وصولاً إلى الأزمة السورية التي أكد الجانبان في أكثر من مكان على ضرورة تحقيق الحل السياسي فيها بأسرع وقت، لا سيما بعدما وضع وزير الخارجية الروسية، سيرغي لافروف، حداً للقتال الإعلامي حول وجود «مسارين» أحدهما في موسكو والآخر في القاهرة مؤكداً، ذلك من خلال الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع نظيره المصري، سامح شكري، عشية اللقاء التشاوري السوري في موسكو، ليؤكد الطرفان على ضرورة الحل «من خلال تثبيت الحوار على

خطوط توتر تتقاطع في القاهرة

في تطور لافت، صرّح مصدر أمني مصري أن «الجيش المصري مستعد للتدخل جواً وقصف مناطق المتطرفين أو الجهات التي تقوم بإغلاق مضيق باب المندب، وبالصواريخ بعيدة المدى إن اقتضت الحاجة»، مؤكداً أن «القاهرة ستدافع عن مصالحها مهما كلف الأمر». وجاء كلام المصدر الأمني بعيد ورود أنباء عن تحركات عسكرية لجماعة «أنصار الله» اليمنية في المضيق. وكان رئيس هيئة قناة السويس، مهاب ميمش، قد شدّد بدوره، على أن إغلاق القناة «لن يهدد حركة التجارة إلى مصر فقط بل وسيهدد حركة السفن كلها»، حسب موقع «روسيا اليوم».

وفي سياق آخر، أصدر القضاء المصري بتاريخ 2015/2/1، «حكماً أولياً» باعتبار كتائب «القسام» - الذراع العسكري لحركة «حماس» - منظمة «إرهابية». بعدما قالت المحكمة أن التنظيم «تورط في العديد من العمليات الإرهابية، آخرها تفجير كمين كرم القواديس بسيناء قبل نحو 3 أشهر». بدورها، نشرت الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية، بياناً مشتركاً في 2015/2/5 رفضت خلاله قرار المحكمة المصرية قائلة: «لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ونتمنى ألا يصدر أحد مشاكله الداخلية إلى الشعب الفلسطيني والمقاومة»، ومشددة على أن «هذا القرار لا يتسجم مع الدور المأمول من مصر في رعاية الملفات ذات العلاقة بالمقاومة الفلسطينية، حاضراً ومستقبلاً، وهو يمس بمكانة مصر في هذا العالم الذي يسعى فيه الجميع لامتلاك زمام المبادرة».

«ويليام شاباس» الاستقالة أو القتل!



■ محمد العبد الله

لم تنوقف خطة التهجير والتدمير التي تراكمت مع وصول عصابات المستعمرين للأرض العربية الفلسطينية، بل أخذت أبعاداً جديدة على يد جيش، قوامه القتلة الذين نفذوا المذابح. لهذا، تأسست «عقيدة» هذا الجيش على تنفيذ المجازر، لتحقيق التطهير العرقي والاستيلاء على الأرض طوال السنوات التي تلت إعلان قيام الكيان / الثكنة عام 1948.

كانت الحرب العدوانية التي شنها جيش الغزو والاحتلال على قطاع غزة الصامد في شهري تموز/ يوليو وأب/ أغسطس عام 2014، هي المجزرة الأكثر حداثة في مسيرة الاعتداءات الصهيونية، سقط خلالها أكثر من 2200 شهيد وما يقارب 12 ألف جريح، وتهجير مئات الآلاف من المواطنين من بيوتهم المدمرة، مع الإجهاد شبه الكامل على البنى التحتية في القطاع.

المجزرة والضمير الإنساني

أمام هول المذبحة، تحرك الرأي العام العالمي، الذي انعكست ارتدادات نشاطاته اليومية على المؤسسات الدولية، ما دفع بمجلس الأمن لإصدار قراره في 23 تموز/ يوليو لتشكيل لجنة تحقيق دولية في أسباب، ومن ثم، نتائج العدوان الوحشي الذي استمر واحد وخمسون يوماً على غزة. هذه اللجنة ترأسها الحقوقي الكندي، ويليام شاباس، للبدء في تنفيذ مهامها، وبعضوية مندودو ديبين من السنغال، الذي شغل سابقاً مراقب وكالة «برتراند راسل لمناهضة العنصرية» بعد صراع ساحل العاج، والحقوقي النيويوركية السابقة، ماري ماكغاون ديفيس.

تحددت مهمة اللجنة بالنظر بـ«انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية التي يشهدها قطاع غزة». وعلى الفور، وصف جهاز الاتصال التابع لرئيس حكومة العدو، قرار مجلس الأمن بأنه «مهزلة»، وأعرب عن استياء الحكومة من اختيار شاباس لرئاسة اللجنة، كونه «منحازاً للطرف الآخر «الفلسطينيين»، وسجله يشهد على ذلك.. والتقرير قد كتب بمجرد تعيين شخص يحمل آراء ضد «إسرائيل» مثل شاباس، والعنوان بات معروفاً قبل البدء بالتحقيق».

وكعادتهم، لم يتحمل مجرمو كيان العدو الصهيوني، انكشاف حقيقتهم الفاشية، فبدؤوا حملة واسعة على أكثر من جبهة لإبعاد شاباس عن اللجنة، إنطلاقاً من أن الحقوقي الكندي كان قد قدم إستشارة قانونية «مدفوعة الأجر» في عام 2012 لسلطة الحكم الإداري الذاتي من أجل تعزيز مكانتها الدولية لتصبح دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

في سجل أستاذ القانون الدولي، ويليام شاباس، ما يشير إلى دفاعه الموضوعي عن حقوق الإنسان الفلسطيني المستباحة على يد قادة الكيان، حيث كانت له شهادة في كانون الثاني/ يناير عام 2013 أمام

لم يتحمل مجرمو كيان العدو الصهيوني انكشاف حقيقتهم الفاشية فبدؤوا حملة واسعة على أكثر من جبهة لإبعاد شاباس عن اللجنة

فلم يكتفي بالدعوة إلى تهميش التقرير الدولي الذي كان يشرف على إعداده شاباس، بل «وضع تقرير اللجنة على الرف»، وهو ما يعكس استهزاءً بأي قرار دولي لا ينحاز لجانب القاتل.

ابتزاز صهيوني واستجابة دولية

لم تكن استقالة شاباس مفاجئة، فقد سبقه لذلك القاضي ريتشارد جولدستون، الذي قدم تقريراً تضمن توصيات بالتحقيق باحتمال حدوث جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قام بها جيش العدو الصهيوني أثناء الحرب التي شنها على قطاع غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009.

بعد نشر التقرير، تعرض جولدستون لحملة صهيونية مدعومة باللوبيات اليهودية الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول أوروبية، أدت إلى تراجعها عن التوصيات، لكن اللافت للنظر والمثير للشكوك، كانت السرعة التي استجاب فيها مجلس حقوق الإنسان لطلب الاستقالة، وللتكليف السريع برئاسة اللجنة للقاضية الأمريكية، ماري ماكغاون ديفيس. وقد تلقت حكومة العدو نبأ الإعلان عن تكليف الحقوقيّة الأمريكية بارتياح واضح، لأنها «أكثر توازناً» من الرئيس المستقيل، و«ذات مصداقية عالية، نظراً لموقفها المحايد» على حد تعبير عدة مصادر سياسية وإعلامية.

عدوانية جداً. تهديدات على حياتي». مضيفاً: «لا أؤمن أي تنظيم أو دولة بالقيام بهذه التهديدات.. لكن هناك أجواء ساعدت على ذلك، لأن هناك أشخاص لا يرغبون بالتحقيقات».

لكن الحقوقي الكندي البارز، الخبير بقضايا حقوق الإنسان، اضطر لتقديم استقالته للمفوضية العليا لحقوق الإنسان صباح يوم الثلاثاء في الثالث من شهر شباط / فبراير الحالي، معللاً سبب اتخاذ قراره بـ«منع أي تأثير لهذه القضية على إعداد تقرير اللجنة ومستجداته، والذي يتوقع أن يصدر في آذار/مارس المقبل».

على الفور، رحبت حكومة العدو على لسان أكثر من مسؤول فيها باستقالة شاباس. نائب وزير الخارجية، تساحي هانغبي، قال: «لا ضلع لـ «إسرائيل» في الضغوط التي مورست عليه لتقديم الاستقالة». أما ياريف ليفين، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، فقد دعا إلى «حل لجنة التحقيق الدولية كلياً، معتبراً أن تعيين شاباس رئيساً لها كان خاطئاً من أساسه»، مضيفاً: «إن خطوة شاباس هذه هي دليل آخر على أن جهوداً دبلوماسية حازمة وإصراراً حكومياً. تقرأ: الضغط الصهيوني والأمريكي - يؤديان في نهاية المطاف إلى تحقيق نجاحات في الحلبة المعادية التي يشكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة». أما نتنياهو،

اللافت للنظر والمثير للشكوك كانت السرعة التي استجاب بها مجلس حقوق الإنسان لطلب استقالة شاباس وللتكليف السريع برئاسة اللجنة للقاضية الأمريكية ماري ماكغاون ديفيس

خاتمة

أمام النتائج التي استطاعت أن تحققها حكومة العدو وحلفاؤها الدوليون في الضغط على شاباس لتقديم استقالته، وترتيب وصول القاضية الأمريكية لرئاسة اللجنة، تبرز للعلن المحاولات الدؤوبة التي يعمل عليها أعداء الشعب العربي الفلسطيني، في محاولة التزوير والتضليل في مضمون التقرير الدولي الذي أشرف عليه القاضي شاباس، والذي سيعلن عنه في شهر آذار/مارس القادم.

والسؤال الذي يبرز أمامنا: كيف سنتعامل سلطة الحكم الذاتي في رام الله المحتلة والحكومات العربية والصديقة مع كل تلك المحاولات؟ هل ندفعنا تلك «الانتصارات» التي حققها الحلف المعادي في دفع شاباس للاستقالة وتعيين ديفيس، للخوف على ما سيحمله التقرير الموعود؟ هل هناك ما يدفعنا للتفاؤل في ظل تجربتنا، فلسطينياً، مع تقرير جولدستون؟ الأسابيع القادمة ستحمل الإجابة.

لجنة راسل حول فلسطين «Russell Tribunal on Palestine» في نيويورك، والتي تهتم بالفلسطينيين، شدد خلالها على القول «أود أن أرى رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو في قفص الاتهام أمام محكمة لاهي الدولية المكلفة بالتحقيق في جرائم الحرب».

الكيان والعداء لدور اللجنة

منذ أن بدأت لجنة التحقيق الدولية عملها، سارعت حكومة العدو، بدعم من حلفائها الدوليين والإقليميين، للتشكيك بدورها «المنحاز سلفاً.. نظراً لانعدام الحيادية والموضوعية» من خلال رئيسها، وبدعوة الهيئات الدولية المعنية لمطالبتها بالاستقالة. وهذا ما عجز عنه شاباس في شهر أيلول/ سبتمبر من العام الماضي حينما أعلن عبر حديثه مع صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن: «أتعرض لضغوط شديدة من الحكومة «الإسرائيلية».. لا، لن أستقيل إلا إذا رأى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن وجودي على رأس اللجنة سيعطل سير التحقيق، وإلا فلن أستقيل». مضيفاً: «أنا لم أسمع هذه الدعوات إلا من «الإسرائيليين»، وإعلامهم ومن المؤيدين لهم، ولن أفسح المجال لأي منهم ليزعجني، فأنا هنا من أجل القيام بعمل كلفت به ولن أراجع، والتحقيق يجب أن يجري».

تهديد شاباس بالقتل

مع مرور الوقت، وبدء اللجنة بكتابة تقريرها، صعّدت حكومة المستعمرين الصهيونية من حملة العداء على رئيس اللجنة، لتصل لمستويات خطيرة، دفعت بـ«شاباس» ليعلن عبر مجلة «عين على الشرق الأوسط» الأجنبية عن استلامه لتهديدات بالموت: «تلقيت بريد الكتروني يحوي تهديدات

«رسائل» متشابهة من سجون متجانسة!

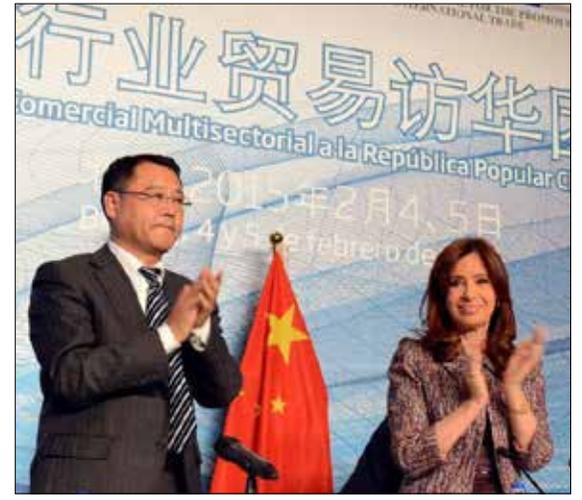


2015/2/1 قائلًا: «الإمبريالية الفرنسية كما سائر الإمبرياليات تعيش أزمة عاصفة. وبقدر ما تؤكد عدائها للعروبة وعدائها لكل ما هو تقدمي في بلادنا، تقف إلى جانب «إسرائيل» وغيرها. مطلوب من قوى المقاومة أن تجنر مواقفها، والمطلوب منكم الالتفاف حول خط المقاومة، مع خالص تحياتي للجميع».

اليساري، جورج إبراهيم عبد الله، القابع في سجن «لانميرزان» الفرنسي منذ عام 1987 على خلفية اتهامه بـ«التواطؤ» في اغتيال السفير الصهيوني في فرنسا، ياكوف بارسيمنتوت، والملحق العسكري الأمريكي في باريس، تشارلز راي، بعث برسالة صوتية سريعة للمتضامنين معه في بيروت يوم الأحد

من داخل زنزانته في سجن جلبوع بمدينة بيسان المحتلة، كتب أحمد سعادت، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مقالاً في مجلة «صوت الحرية» أكد خلاله أن «جماهير شعبنا تعلمت الكثير من الخبرة والدروس، الأمر الذي يدفعنا إلى إعادة التأكيد على ما تعلمته من ملاحم الصمود الفلسطيني في محطات الثورة المتعاقبة.. وإن شئنا تحديد الأسباب الملموسة لتصعيد العدوان الصهيوني على جماهير شعبنا في فلسطين كافة، فنقول: إنها الأزمة المستعصية التي يعيشها كيانه في هذه اللحظة بمظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية». وأضاف سعادت: «ترسخت الوحدة الشعبية الميدانية لكل قطاعات شعبنا في كل أماكن وجوده بأبهى صورها، والتي لم تقل من شأنها محاولات أجهزة أمن السلطة في الضفة قمع واحتجاز الحراك الشعبي المساند ارتباطاً بدورها الوظيفي ومصالح الزمر المنفعية التي تقودها» وطلب سعادت: «إعادة صياغة البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد بالارتكاز إلى خيار المقاومة كرافعة جوهرية ورئيسية لتحقيق أهدافنا الوطنية وإطلاق طاقات شعبنا الكفاحية في كل أماكن تواجده والتوافق الوطني على رؤية موحدة للمقاومة».

على الطرف الآخر من المتوسط، ومن أعالي منطقة البيرينييه، بعث المعتقل اللبناني



«نقطة بداية» للعلاقات الصينية- الأرجنتينية

في إطار سعيهما إلى تعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين، تخطو كل من الصين والأرجنتين خطوات ثابتة نحو تطوير التعاون في مجال السياسة والاقتصاد والتجارة والمال والطاقة النووية والثقافة والصحة العامة والعدل وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والسياحة. جاء ذلك عقب اللقاء الذي جمع رئيس مجلس الدولة الصيني، لي تشيانغ، مع رئيسة الأرجنتين، كريستينا فرنانديز دي كيرششر، في بكين يوم الخميس 2015/5/5. حيث خاض الطرفان «محادثات مثمرة تأمل الصين من خلالها بذل جهود مشتركة مع الأرجنتين لنقل صداقتها الودية إلى مستوى أعلى»، حسبما قال تشيانغ، مؤكداً أن البلدين هما دولتان ناميتان رئيسيتان و«اقتصادان صاعدان يتمتعان بطاقة هائلة وقوة دفع قوية للتعاون في مجالات مختلفة.. إننا نرغب في المشاركة بتجديد البنية الأساسية للنقل وتطوير الطاقة النووية في الأرجنتين» متعهداً بـ«توسيع التعاون مع الأرجنتين في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والطاقة وتعزيز التبادلات في مجالي التعليم والثقافة».

من جهتها، أكدت كريششر أن زيارتها للصين «نقطة بداية للعلاقات الثنائية»، واعدةً «بالحفاظ على الاتصالات عالية المستوى مع الدولة الصينية وتعزيز التعاون في مجالات تتضمن بناء البنية الأساسية والطاقة النووية والاتصالات والتعليم».

فنزويلا لتطوير العلاقات مع مصر

الطرفين على الاستفادة من الغاز المصري لتلبية السوق الفنزويلية، في مقابل استعادة مصر من إنتاج فنزويلا في مجال البترول الخفيف. وكشف إيرنانديس أن بلاده تعمل على تعيين ملحق عسكري لها في مصر، للمساعدة على تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين في مجالي الأمن والدفاع.

تطويراً للعلاقات الثنائية بين البلدين، كشف السفير الفنزويلي في مصر، خوان إيرنانديس، أن رئيس بلاده نيكولاس مادورو سيقوم بزيارة مصر خلال عام 2015. لبحث علاقات التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها. وفيما تبدو العلاقات بين البلدين جيدة منذ عام 1952، إلا أن الجديد هذه المرة هو اعتماد



«الشيوعي السوداني» ينعى درّاج

ويطالب بإنقاذ حياة أبو عيسى



كما أن «القاضي التابع للبشير عمد إلى تجديد اعتقالهما لمدة أسبوعين منذ 2015/2/6». ودعا الحزب في بيانه «الأحزاب الشقيقة إلى اتخاذ جميع الإجراءات الفاعلة لتحقيق الإفراج الفوري عن أبو عيسى ومكي. ولتحميل النظام السوداني مسؤولية سلامتهما وأمنهما».

سجنه إلى المستشفى ليتلقى علاجاً طبياً عاجلاً بعد هبوط مفاجئ في ضغط دمه. وهناك خوف كبير على حياته وحياته زميله في الاعتقال الأستاذ أمين مكي الذي يوجد هو الآخر، في المستشفى لسوء حالته الصحية». يذكر أن أبو عيسى ومكي اعتقلا في تشرين الثاني 2014، ولم تجر محاكمتها حتى الآن،

نعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ومكتبها السياسي للشعب السوداني والطبقة العاملة ولجميع الكادحين ابنها المناضل، سعودي درّاج علي، القائد الشيوعي وعضو اللجنة المركزية السابق الذي توفي في يوم الجمعة، 30 يناير 2015. وقالت «مركزية الشيوعي السوداني»: «ظلّ الرفيق سعودي درّاج المناضل العمالي الجسور في الدفاع عن حقوق ومكاسب العمال، والقائد الشيوعي الحكيم الذي ظلّ يزرع الأمل والتفاؤل في دروب شباب الحزب والعمال في الحي وفي المعتقلات والمنافي، والحبس الانفرادي يغني بصوته الرخيم للحبيبة وللنضال والثورة فكان صديقاً ودوداً شيوعياً أحبه الجميع في الحي وأماكن العمل حتى سجنائه فلم يكن أمامهم إلا أن يحبوه».

وفي سياق آخر، أصدر مكتب العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي السوداني بياناً أعلن فيه أن «القوى الأمنية السودانية قد أجبرت على نقل الأستاذ فاروق أبو عيسى، رئيس تجمع القوى السودانية من أجل الوفاق الوطني والنيق السابق للمحامين العرب، من



إيران: نستطيع تطوير برنامجنا النووي

أكد المدير العام الإيراني للشؤون السياسية والأمن الدولي، حميد نجاد، خلال مؤتمر صحفي جرى بتاريخ 2015/2/4 أنه: «إذا لم يتم تحقيق توافق في موضوع مفاوضات الملف النووي الإيراني «مع واشنطن»، فيمكن أن يعود الطرفان إلى مواقفهما السابقة»، موضحاً أن طهران «تستطيع تطوير برنامجها وفق مصالحها الوطنية».

وكان لافتاً في تصريح الدبلوماسي الإيراني تنويته إلى وجود «عناصر متطرفة» داخل الكونغرس الأمريكي تصر على فرض عقوبات جديدة على إيران، محذراً من أنه «في هذه الحالة، إذا أراد الأمريكيون عودتنا إلى طاولة المفاوضات، فسيفاوضون إيران التي خلفها برنامج نووي متطور أكثر مما هو عليه الآن».

بدوره، حمل علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران، الرئيس الأمريكي المسؤولية فيما لو فشلت المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، مؤكداً أن باراك أوباما «غير قادر على اتخاذ قرار عقلاني، وذلك بسبب المشاكل الداخلية في بلاده».

وكانت الخارجية الأمريكية قد أعلنت في وقت سابق عن لقاء مقرر بين وزير الخارجية الأمريكي والإيراني في ميونخ بتاريخ 2015/2/7، بهدف بحث المفاوضات النووية الجارية.



وجدتها

د. عرب المصيري
aroub@kassioun.org



الإيكوشارات الصغار

عندما وضع إيكوشار المخططات المعمارية الجديدة لمدينة دمشق لم يكن غائباً عن ذهنه البعد الاستراتيجي والنفسى للتخطيط المعماري وبالتالي فقد كانت رسالة موجهة ومدرسة أشد الدراسة لأهداف مبيته محدودة.

إن اختراق البنية المعمارية ذات النسق المتشابه للمدينة بشوارع متعامدة تخترق لب المدينة لتقطع أوصالها ليس وليد الصدفة حتماً.

إن الانقطاع البصري والمادي والمعنوي لسوق ساروجا على سبيل المثال الذي يبتزه شارع الثورة، هو أحد الأمثلة الواضحة بشدة على هذه العملية بحيث لا يمكن للسائر في هذا السوق أن يدرك الوحدة البيئية والمعنوية والمعمارية لطرفي السوق إلا بصعوبة جمة.

هذا ناهيك عن عزل العديد من الأماكن الأثرية وانتزاعها من بيئتها الطبيعية بطريقة تدريجية أو بترية، كما حصل مع حمام القرماني الذي تمت إحاطته بأسواق غير نظامية بادئ الأمر «مما سهل عملية تدمير أجزاء كبيرة منه بعبء عن الأعين» ومن ثم كشفه ليظهر وحيداً في بيئة غريبة عنه أشد الغربة من أبنية وحشية الطابع كمثال البناء القابع قرب مجمع يلبغا ذلك الذي لم يبنه.

لست هنا أريد إلقاء اللوم على إيكوشار فحسب، فهو مستمر لا نرجو منه خيراً لبلدنا حتماً، لكن العديد من الإيكوشارات الصغار المزروعين في أماكن عديدة، ما زالوا ينفذون خطة سلفهم، وهم خير خلف لداك السلف.

منهم من يدري ومنهم من لا يدري «وذلك مصيبة أكبر»، وتستمر العملية بهدوء منظم، تستغل صمت الغارقين في مأسيتهم، من كوارث اقتصادية وإنسانية ووطنية، وهم يحفرون تحت أقدامنا غير عابئين بمن يئن ويتألم، وبذاكرتنا ونسبنا الذي يمزق أمام أعيننا.

عيون في كل مكان

نشرت هيئة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية منذ أيام تقريراً جديداً، تحدثت فيه عن عزمها تشجيع جميع الشركات التقنية على «تشبيك جميع الأشياء عنكبوتياً» حسب وصفها، وقدمت للعالم خطة عمل جديدة، حرصت فيها على رفع منسوب الاتصال التقليدي لجميع المشتركين بالشبكة، لم يعد كافياً أن يكون حاسب المكتبى متصلاً بالإنترنت، لابد من «وصل» جميع المستخدمين إلى الشبكة أينما كانوا وفي جميع الأوقات، قد يظن البعض بأن حرصها هذا على زيادة الاتصال المعهود عائد فقط إلى سياسة مضاعفة الأرباح التقليدية، لكن الأمر يتعدى ذلك بكثير.

■ سمير حنا

في بيتك، لتنتقل الرقابة الرقمية إلى الخصوصيات اليومية بعد أن كانت تتوقف عند حدود تعاملاتك اليومية في العمل ورسائلك الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي.

مراقبة الطاقة المنزلية

قد يظن البعض بأن كل هذا مجرد «فوبيا» لا مبرر لها، حسناً، إليكم ما تنبأ به «ريك كروفورد» أحد العلماء الكبار في هذا المجال منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث أطلق على «الشبكة الذكية» اسماً اختاره بعناية، فدعاها حينئذ بـ «أجهزة مراقبة خطوط الطاقة المباشرة»، واستفاض في شرح قدرة تلك الأجهزة على «تجميع القراءات الاعتيادية لشبكات الطاقة مثل معدلات الاستهلاك وأوقات تغيرها لاستنتاج بصمة خاصة تميز كل منزل أو حتى كل مستخدم لتلك الشبكة». وتابع شرحه مستشهداً بتقارير خاصة حصل عليها من شركات الطاقة المحلية بعد أن تم تحليلها من قبل برمجيات كانت تعد بدائية في ذلك الزمن، وأضاف بأن «تلك الأجهزة الموصولة على منافذ الطاقة المنزلية تستخدم حساسات خاصة تسجل مثلاً مراحل تسخين المياه في سخان الحمام، وتقدم أرقاماً احصائية عن عدد المرات التي يستحم فيها كل فرد من الأفراد وحتى عدد مرات مجفف الشعر بعد الانتهاء من الاستحمام، عن طريق بصمات كهربائية خاصة تميز استخدام كل جهاز عن الآخر»، أطلق «ريك» تكهنته تلك قبل ظهور ثورة أجهزة «IoE» بكثير، ويبدو أن نبوءاته قد حملت الكثير من الصحة.

نظريات المؤامرة

يزداد كل يوم ارتباط كل منا بـ «الشبكة» كمفهوم مجرد يرمز لاستخدامنا المفترض للأجهزة المتصلة بالإنترنت على وجه الخصوص، وهو أمر تسعى شركات الاتصالات الكبرى إلى تشجيعه يومياً من خلال الإعلانات والتسهيلات المتزايدة التي تقدمها لجميع المشتركين، وهذا يراه البعض حالة راقية من التطور المعرفي لابد من تشجيعها والكف عن إعاقته بـ «نظريات المؤامرة» الدائمة تلك، لكن السنوات الأخيرة الماضية قد كشفت للكثير من المتابعين أسرار عملية المراقبة وانتهاك الخصوصية التي تعمد ذات الشركات على تكريسها حول العالم، ولم يعد من الممكن أن يستمر دفن الرأس في الرمال، أو حصر ذلك النوع من «التجسس الرقمي» ببلد واحد أو منطقة معينة بعد أن أصبح العالم بأكمله كتلة ناشطة تنضح بقنوات لا حصر لها من المعطيات التي يتبادلها كل المتصلين بالشبكة حول العالم، والتي تسعى الكثير من الجهات إلى السيطرة عليها لتكون الأساس في عملية تحكم مستقبلية تركز قيوداً على الكثير من الجوانب التي اعتبرها الكثير منا من البديهيات اليومية، قد تحرم مناطق كاملة من الطاقة الكهربائية تلقائياً بعد أن ثبتت مشاركتها في تظاهرة إلكترونية ما على الإنترنت، وقد تصبح التحوييلات المصرفية الدولية والمعلومات الأمنية الحساسة عرضة للتلاعب أثناء انتقال تلك المعلومات عبر مخدّمات الشبكة، أو قد تنقسم الشبكة الرقمية إلى مستويات تجبر المشتركين فيها إلى مشاركة المزيد من المعلومات الشخصية أو حتى دفع المزيد من الأموال في سبيل الوصول إلى بياناتها اليومية التي كانت في يوم الأيام مجانية للجميع.

تتحول المعلومات بسرعة إلى سلعة ثمينة تبيعها الشركات الخاصة إلى المؤسسات الحكومية من جهة كما تعمل على مشاركتها مع عمالقة التسويق من جهة أخرى

مفهوم الشبكة الذكية

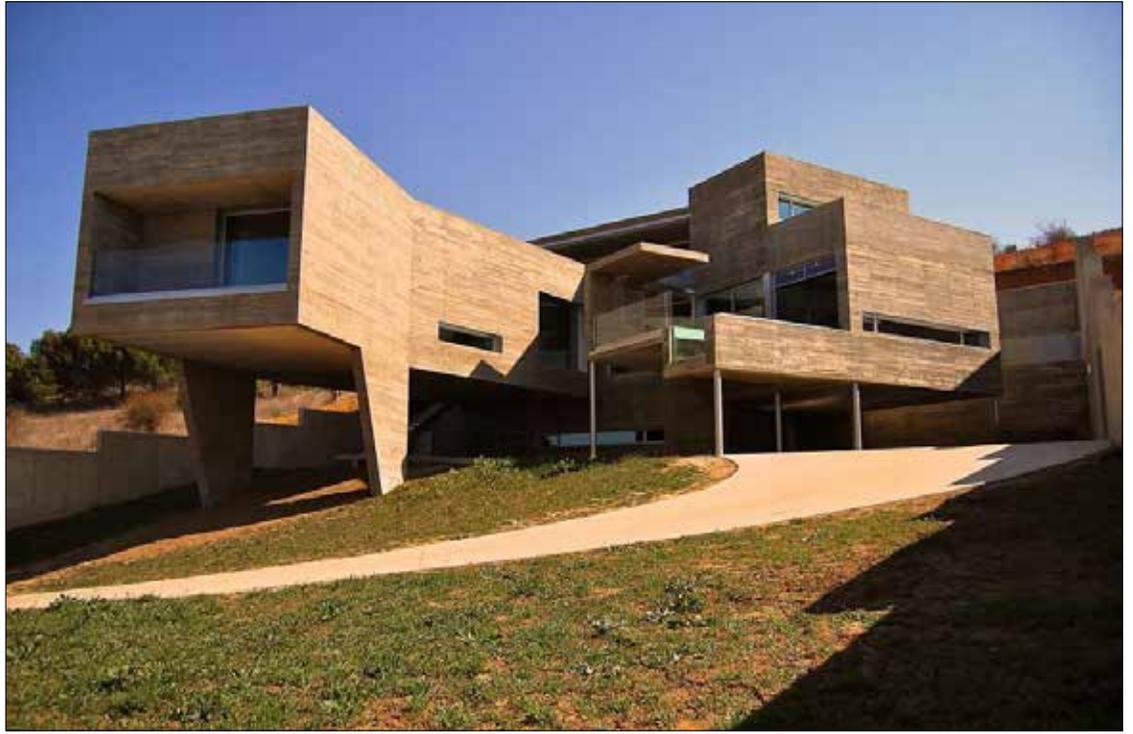
تتمن خطورة هذا التضخم عندما ترتبط تلك الأجهزة بمفهوم آخر، فرد له التقرير مساحات واسعة يدعى «مفهوم الشبكة الذكية»، وهو مجموعة ذكية من المرسلات والمستقبلات والمنوطة على المفاصل الحيوية للشبكات الرقمية التي تربط المستخدمين حول العالم، كما يتوسع هذا المفهوم ليشمل حتى الشبكات الكهربائية التقليدية التي تزود ذات المستخدمين بالطاقة، حيث تعمل هذه الأجهزة على حفظ جميع المعلومات المتعلقة بالاستهلاك الخاصة بكل مستخدم في ملفات خاصة ليتم تصنيفها وتدقيقها واستخلاص الكثير من المعطيات الفائقة الأهمية عن طبيعة هذا الاستهلاك ومسببات ازدياده أو نقصانه وصولاً إلى التحكم فيه كلياً، بالإضافة إلى التحكم الفيزيائي بقنوات تبادل المعلومات الرقمية بدلاً من اللجوء إلى أساليب التنصت والقرصنة الرقمية والمراقبة الحكومية الإلكترونية التقليدية، أي أنها تعمل باختصار على تحويل أجهزة «IoE» إلى «قيود ذكية» ترتبط جميعاً بسلسلة أكثر شمولية تدعى بـ «الشبكة الذكية».

الرقابة الرقمية على الخصوصيات اليومية

تمتلك المعلومات المستقاة من توأمة المفهومين السابقين أهمية خاصة، لتتحول بسرعة إلى سلعة ثمينة تبيعها الشركات الخاصة إلى المؤسسات الحكومية من جهة كما تعمل على مشاركتها مع عمالقة التسويق من جهة أخرى، لتصبح العادات اليومية حولاً في سجلات رقمية محفوظة لتلخص أنماط معيشة جميع المتصلين بـ «الشبكة»، سواء أكانت شبكة الإنترنت التقليدية أو حتى شبكة التوتّر العالي المحلية، مواعيد الاستهلاك العظمى والدنيا، وارتباط ذلك الاستهلاك بالحالة المعيشية للعائلة الواحدة، بالإضافة إلى كل ما يحدث حين تغلق بابك في الليل وتفتحه في بداية النهار، اشتراكاتك في الصحف والمجلات اليومية، ما تشاركه من صور عن طريق أجهزة التصوير الرقمية المنزلية، جميعها معلومات مفيدة يتم تجميعها أوتوماتيكياً عن طريق أجهزة «IoE» التي تمتلكها

العمارة التقليدية والعمارة الذكية

نشر الباحثان الدكتور معنز عبارة والمهندسة لمى اميري، بحثاً بعنوان «تأثير العمارة التقليدية على العمارة الذكية في المساكن» في مجلة بحوث جامعة حلب في العدد السابع للعام 2014 في سلسلة العلوم الهندسية.



أخبار العلم

الحمض النووي يبين تاريخ الوفاة

يقول الأطباء، أنه عندما يكون العمر البيولوجي للحمض النووي للإنسان سابقاً للعمر الحقيقي، فإن ذلك يشير إلى قرب وفاة الإنسان.

درس العلماء حالة 5 آلاف شخص من خلال متابعتهم للتغيرات الكيميائية الحاصلة في الحمض النووي ومقارنة عمر الإنسان الحقيقي بعمره البيولوجي، واستنتجوا أن عدم تطابقهما يشير إلى سرعة الشيخوخة واحتمال الوفاة المبكرة، في حين أن الذين يتطابق عمرهما الحقيقي والبيولوجي يعيشون فترة أطول بكثير.

تمكن الفريق العلمي من تفسير التفاعلات الكيميائية التي تحصل داخل الجسم خلال حياة الإنسان، وقد اكتشفوا «الساعة البيولوجية» التي يمكن أن تساعد في تحديد طول عمر الشخص. وجاء في مجلة «Science Blog» أن الذي كان عمره البيولوجي أكبر من عمره الحقيقي يتوفى قبل الذي يتطابق عمره البيولوجي والحقيقي.

استمرت التجارب والدراسات مدة 14 سنة وقد أخذت خلالها عوامل مثل التدخين والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية. تضمنت هذه التجارب تحليل العمر البيولوجي من خلال دراسة التغيرات الكيميائية للحمض النووي، التي تحفز أو تكبح نشاط الجينات.

يقول علماء من جامعة إدنبرة الاسكتلندية «إن تطابق نتائج أربع دراسات بينت العلاقة بين الساعة البيولوجية للإنسان ووفاته لأسباب مختلفة».

كما بينت دراسات أخرى بشأن طول العمر، أن الأشكال المختلفة للجين نفسه «الآليات» Alleles التي يحملها كل خامس شخص، مسؤولة عن منطقة الدماغ الخاصة باتخاذ القرار. وأن أشكال الخيارات الوراثية مرتبطة بطول العمر.



ابتكار مستحضر للوقاية من الإشعاعات

ابتكر العلماء مستحضرًا يساعد في الوقاية والعلاج من الأمراض الإشعاعية، حتى إذا بدأ العلاج به بعد ثلاثة أيام.

اكتشف علماء من المركز العلمي للصحة التابع إلى جامعة تينيسي الأمريكية، أن حمض lysophosphatidic تحفز المستقبل LPA2 مما يؤدي إلى إضعاف تأثير الإشعاعات في نخاع الشوكي والجهاز الهضمي. ولكن تبين أن المستحضر غير فعال بالدرجة الكافية. لذلك باستخدام تصاميم كمبيوتر، درس العلماء البنية الجزيئية للمادة الفعالة في المستحضر واستحدثوها، حيث حصلوا على مستحضر أكثر فعالية أطلق عليه اسم DBIBB.

اختبر المستحضر الجديد على الفئران المخبرية (28 فأرة قسمت إلى مجموعتين متساويتين في العدد) وعرضت المجموعتان للإشعاع بدرجة 15.7 جراي (تكفي لقتل الإنسان 3 - 4 جراي) المجموعة الأولى توفي منها 12 فأرة، في حين حققت فئران المجموعة الثانية بالمستحضر الجديد بعد مضي 26 ساعة على تعرضها للإشعاع، وكانت النتيجة بقاء 13 منها على قيد الحياة.

أعاد العلماء اختبار المستحضر على 30 فأرة مخبرية، عرضت جميعها إلى الإشعاع (8.5 جراي)، حقن نصفها بالمستحضر بعد مضي 72 ساعة على تعرضها للإشعاع، وبعد مضي شهر تبين أن 14 من 15 فأرة بقت على قيد الحياة، في حين نفقت 12 من الفئران التي لم تحقن بالمستحضر.

يحاول العلماء زيادة فعالية المستحضر، ويعتقدون أنه سيفيد في علاج الأمراض الإشعاعية وحماية المصابين بالسرطان الذين يستخدمون العلاج الإشعاعي، وكذلك لحماية رواد الفضاء من الإشعاعات الفضائية.

العمارة التقليدية

ومتطلبات الحياة المعاصرة

عالجت العمارة التقليدية جميع المشاكل البيئية وعمدت إلى استخدام الموارد البيئية المتاحة محلياً لتلبية الاحتياجات المحلية وتطويرها لخدمة المباني السكنية وهي نتاج مئات السنين من الخبرات التي أهلها المعمارون اليوم.

كانت تلك الحلول المعمارية تهدف إلى تحقيق أهداف التصميم البيئي في تخفيض كلفة الطاقة في المباني واستعمال الطاقة الطبيعية بدلاً من أنظمة القوى الميكانيكية وتزويد الناس ببيئة صحية ومريحة.

استجابات محددة سلفاً

حققت تلك المباني من نواحي الشكل والقدرة على تهيئة بيئة داخلية جيدة وعلى حسن توزيع الفراغات الداخلية نجاحاً في تدرج درجة حرارة الفضاءات الداخلية، لكن هذه الأنواع من المباني قد تم تحديد كيفية استجابتها للبيئة المحيطة ورغبات المستعملين سلفاً، رغم أن مقدار المرونة وكيفية الاستجابة والتفاعل مع تغير الظروف والأجواء، سواء للبيئة أو لنوع الاستخدام هو الذي يحدد نكاه المبنى، وبما أن المباني الذكية تتفاوت في البساطة والتعقيد التقني طبقاً للمتطلبات، إلا أنه في جميع الأحوال يجب أن يكون لديها القدرة على التفاعل والتغير المستمر تبعاً لتغيرات الأجواء المحيطة والاستخدام والتشغيل.

ملاحم تقليدية لعمارة حديثة

وصل الباحثان في نهاية البحث إلى نتائج أهمها ضرورة الأقتداء عند تصميم المسكن الذكي المعاصر بالملاحم المعمارية للمسكن العربي التقليدي لضمان ترشيد الطاقة وحل كثير من المشكلات، وتطوير المواد والتقنيات التقليدية بصورة تستجيب لمتطلبات المساكن الذكية، والعمل على توفير معلومات حول التقنيات البنائية الحديثة ومواد البناء المطورة والذكية، لتمكين الباحثين من اختبار فاعلية هذه المواد والتقنيات في المباني ضمن بيئتنا المحلية.

والمناخية لتوفير راحة الإنسان مع الاستخدام الأقل للتكنولوجيا، حيث عالجت العمارة التقليدية جميع المشاكل البيئية وعمدت إلى استخدام الموارد البيئية المتاحة محلياً لتلبية الاحتياجات المحلية وتطويرها لخدمة المباني السكنية لذلك أثرت العمارة التقليدية على العمارة الذكية في المساكن تأثيراً كبيراً.

رفع مستوى المواصفات والأداء

يمكن توظيف تقنيات حديثة وتكنولوجيا جديدة لم تستخدم في المباني السكنية، ضمن تصاميم معينة لرفع مستوى مواصفات وأداء الأبنية معاً للحفاظ على الكلفة في أدنى حدودها.

دور الفناء

من أهم ما استخدم في البحث، اللقاء الضوء على دور الفناء في العمارة التقليدية والعمارة الحديثة ودوره الهام في تحقيق متطلبات عصره بشكل معالجة بيئية ذكية.

العمارة التقليدية

تعتبر العمارة التقليدية تراثاً معمارياً ثميناً تركه لنا الأسلاف كنموذج لفن إبداعي رائع عريق، أدى وظيفة حضارية مستمرة في شكل تصاميمه المحلية وحلوله المعمارية المتكاملة على امتداد الزمن.

العمارة الذكية

تعتبر حلاً لتصميمات عديدة تتحدى المشاكل البيئية بالاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي تقليل استهلاك الطاقات الطبيعية للحصول على بيئة داخلية متفاعلة مع البيئة الخارجية.

المساكن الذكية

هي مساكن تستخدم تكنولوجيا المواد وتكنولوجيا البيانات المعلوماتية وشبكات الاتصال المتقدمة لتوفير خواص جديدة في المبنى، منها السيطرة البيئية والحفاظ على درجة الحرارة والرطوبة والسيطرة على الحريق وحفظ الأمن وأيضاً السيطرة على الضجيج وإدارة الطاقة.

تناول البحث تأثير العمارة التقليدية على العمارة الذكية في المساكن وتفاعل العناصر المعمارية في العمارة التقليدية وإداعها الذكي، بما يتناسب مع متطلبات الحياة المعاصرة، بالرغم من فارق المزايا المعرفية التي نعيشها في بدايات القرن الحادي والعشرين منثورة في المعلومات وسرعة الاتصالات، وعدداً هائلاً من مواد البناء وكفاءة عالية في الأجهزة والمعدات.

المعالجات البيئية الذكية

ومن هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على المعالجات البيئية الذكية التي تميزت بها العمارة التقليدية وتطويرها وتوظيفها في المباني الحديثة بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

وقد تناول البحث أفكاراً عديدة أهمها:

- 1- ملاءمة العمارة التقليدية للبيئة
- 2- ميزات العناصر المعمارية في العمارة البيئية وأثرها البيئي.
- 3- العمارة التقليدية ومتطلبات الحياة المعاصرة بما يتناسب مع العمارة الذكية.
- 4- العلاقة بين التصميم المعماري التقليدي والتصميم المعماري الذكي.
- 5- طرق تصميم المسكن التقليدي.
- 6- مقارنة مواد البناء بين العمارة التقليدية والعمارة الذكية.

حيث حظي القرن الماضي بالعديد من المتغيرات المتلاحقة، إذ شهدت نهايته «ولا سيما فترة التسعينات» البدايات الجديدة لمرحلة التطور وكانعكاس ومردود لتلك المرحلة، ظهر في الأفق مصطلح جديد وهو العمارة الذكية، ونتيجة لارتفاع كلف المباني بصورة عامة، والمباني السكنية بصورة خاصة، وكون أغلب المباني السكنية المعاصرة لا تتلاءم مع البيئة المحيطة وغربية عنها، كان لا بد من وجود مبان سكنية متلائمة مع البيئة المحيطة من منظور الحفاظ على الطاقة.

الاستفادة من المعطيات البيئية والمناخية

وتعد العمارة التقليدية عمارة بيئية وهي العمارة التي تستفيد من المعطيات البيئية

العنجهية الأوروبية والبدائل الروسية



إن التطهير العرقي للمواطنين الأوكرانيين من أصول روسية من قبل نظام كييف الذي تدعمه بروكسل، وأزمة اللاجئين على الحدود الروسية، والعقوبات الاقتصادية المبنية على تهم لا أساس لها، كل ذلك، يضر المجتمع الروسي - والآن ثبت أن عصاة النازيين الجدد، التي استولت على السلطة في كييف بدعم من الاستخبارات المركزية الأمريكية، مذنب في السرقة المتكررة لصادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى الاتحاد الأوروبي.

■ بقلم: فينيان كانينغهام*
ترجمة: جيهان الذياب

النيبيذ في الطريق من قبل طرف ثالث. أو إذا تدخلت المكسيك خلسة في صادرات الولايات المتحدة إلى بقية دول أمريكا الجنوبية. لدى روسيا الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالحها الاقتصادية الحيوية. سيوفر خط أنابيب بديل، عبر تركيا، منحياً جنوباً مجاناً لطريق «نورد ستريم الروسي» لإمدادات الغاز عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا. وبالتالي، يعد اتهام روسيا بقطع إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي أمراً مثيراً للسخرية. ما تقوم به روسيا هو مجرد منع التدخل غير الشرعي في صادراتها من قبل طرف ثالث.

باعتراف الجميع، ينطوي ذلك على مشكلة إمدادات حرجة في هذا الشتاء بالنسبة للاتحاد الأوروبي حتى يتم تنفيذ الطريق التركي. ولكن هذه ليست مشكلة روسيا، إنها مشكلة بروكسل، لأنها منعت مشروع المجري الجنوبي، وبسبب تساهلها مع نظام كييف، رغم كل جرائمه.

النفاق والقرصنة.. والمعايير المزدوجة
إن ادعاءات الاتحاد الأوروبي بأن روسيا تضر بسمعتها كمورد للطاقة هي ادعاءات جوفاء. حيث أن روسيا قد وجدت سوقاً بديلاً جاهزاً لصادراتها من الغاز مع الصين، وعندما وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس الصيني شي جين بينغ، اتفاقية مسجلة بقيمة 400 مليار دولار العام الماضي. ومن المتوقع أن تلقي السوق الآسيوية لموارد الطاقة المذهلة الروسية بظلالها على سوق الاتحاد الأوروبي. زد على ذلك أنه سيجري تمويل الشراكة بين موسكو وبكين بالروبل والين، مما سيخفف من اعتماد روسيا والصين على الدولار الأمريكي واليورو. يبدو أن غرور الأوروبيين ارتفع لدرجة الإلقاء محاضرة في أخلاق التجارة على موسكو، بينما فرضوا حظراً غير مبرر عليها بسبب اتهامات لا أساس لها بالتدخل في أوكرانيا. وتتدخل

ناتياً أولاً على مسألة الصادرات الطبيعية. فقد ردت روسيا أخيراً، على أسلوب قطاع الطرق الفاسد الذي يتبعه النظام الأوكراني، وذلك بالإشارة إلى أنها ستقوم بقطع كامل إمدادات الغاز التي تمر عبر أوكرانيا (والتي تشكل نحو 40% إلى 50% من إمدادات الاتحاد الأوروبي). وتأتي هذه الخطوة التي بعثت الذعر لدى مسؤولي بروكسل من قبل شركة «غازبروم» التي تعود ملكيتها للدولة الروسية. في هذا الصدد، لا شك أن وسائل الإعلام الغربية المطبوعة ستجتمع على أن «بوتين ما هو إلا خبيث مكر»، وستعزو البرد الذي ستعانيه العائلات عبر أوروبا إلى «عبقرية الشر» في «العقل السوفياتي المدبر».

وضع حد لعمليات السطو

الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، أليكسي ميلير، ذكر وسائل الإعلام الدولية، مؤخراً، أن روسيا كانت مورداً موثوقاً للغاز الطبيعي إلى أوروبا على مدى العقود الأربعة الماضية، حتى خلال الحرب الباردة العدوانية التي خاضها الغرب. أضف إلى ذلك، أن هدف روسيا من قطع الغاز ليس إنهاء التجارة مع أوروبا، بل إنها تخطط لتوجيه إمدادات الغاز المستقبلية للاتحاد الأوروبي عبر تركيا. وكما أشار ميلير، يعود للاتحاد الأوروبي لإنشاء البنية التحتية اللازمة الآن لأخذ إمدادات الغاز من الحدود التركية إلى اليونان وما يليها.

هدف روسيا، ببساطة، هو وضع حد لنظام كييف الذي يقوم بسرقة صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا. كم يجب أن يكون السبب معقولاً أكثر من ذلك؟ يمكننا أن نتصور كيف يمكن أن ترد بريطانيا لو أن اسكوتلندا قررت مثلاً أن تمنع إمدادات نفط بحر الشمال من العبور عبر أراضيها. أو كيف أن فرنسا ستستجيب إذا تمت سرقة صادراتها من

أشد وقعاً. ليست المسألة، فقط، أن فرنسا لم تعد موثوقة كشريك تجاري دولي، بل كانت سيادتها «المستقلة» عرضة للبلطجة الأمريكية كذلك. فكيف يمكن لأي كان أن يثق باحترام الحكومة الفرنسية للعقود التي تبرمها في ظل هذا الخنوع لواشنطن؟ ومن المثير للدهشة كيف يجري تزوير تاريخ أوروبا بسرعة مضطربة، من قبل بلدان كانت تعاني من فظائع الحرب العالمية الثانية، ولكن، هل يجب أن نتفاجأ لذلك؟ أنقذت روسيا أوروبا من الفاشية وتستمر بإنقاذ أوروبا من البرد والتجمد كل شتاء، باستخدام إمداداتها للغاز الطبيعي. ومع ذلك، هل عليها أن تتحمل محاولات الاستفزاز من قبل «الخبذة الأوروبية» الجاحدة؟ في الواقع، تستطيع روسيا أن تأخذ خيراتها إلى أي مكان آخر في العالم.

■ *خبير إيرلندي في الشؤون الدولية
المصدر: Strategic Culture

نخبة الأوروبيين وحلفائهم في واشنطن بشكل منهجي في أوكرانيا بهدف إثارة الحرب العدوانية في المناطق الشرقية، حيث قتل ما يقرب 5000 شخص خلال العام الماضي، ووصل عدد اللاجئين إلى حوالي مليون. وهذا ما يؤكد أنه إذا تم الالتزام بالقانون الدولي والأخلاق، فيجب معاقبة كل من بروكسل وواشنطن، إذا لم تلاحق قانونياً بسبب الجريمة التي اقترفتها عندما أطلقت نظام كييف. يظهر نفاق أوروبا ونمط التفكير المزدوج من خلال إلغاء فرنسا لاتفاقيتها مع روسيا لتوريد سفينتين حربيتين. حيث دفعت روسيا سلفاً لفرنسا أكثر من مليار دولار لتسليم مركبتي ميسترال، ومع ذلك لم تحترم فرنسا العقد. ولا يمكن وصف سلوك فرنسا بكلمات أكثر تهديداً، إلا بالقول أنها عملية «قرصنة» ترعاها الدولة الفرنسية. وليس خافياً أن واشنطن كانت وراء دفع الحكومة الفرنسية لإلغاء عقد «ميسترال» الروسي بوقاحة، مما جعل الإضرار ب«سمعة» فرنسا

سيوفر خط
أنابيب بديل عبر
تركيا منحياً
جنوباً مجاناً
لطريق «نورد
ستريم الروسي»
لإمدادات الغاز عبر
البحر البلطيق إلى
ألمانيا

لماذا لن ينهار اقتصاد روسيا؟



الحكومة بالروبل يظل بلا تغيير تقريباً. وعلى نحو مماثل، كان ميزان الحساب الجاري في روسيا في فائض أغلب السنوات الأخيرة. ولا يتجاوز إجمالي الدين العام والخاص الخارجي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وقسم كبير منه مقوم بالروبل. والواقع أن الانحدار الحاد في الدخل من الصادرات يعمل على تغيير الموقف بشكل سريع، ولكن روسيا تبدأ من موقف مريح. والذعر سابق لأوانه كثيراً.

لا شيء من هذا يعني أن الغرب لابد أن ينحني ويتخلى عن مبادئه. ولكنه يعني أن الوقت قد حان لكي يتبنى الغرب نهجاً دبلوماسياً لا يعتمد على احتمالات الانهيار الاقتصادي في روسيا. *أستاذ اقتصاد دولي، ومدير المركز الدولي للدراسات النقدية والمصرفية في المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف.

اقتصاد روسيا لا يوشك على الانهيار. على الأقل ليس بعد. والموقف اليوم يختلف تماماً عن الحال في عام 1998، عندما كانت روسيا تعاني من عجز مالي وعجز في الحساب الجاري، وبحاجة إلى أن تقترض بكثافة بالعملة الأجنبية. وهذا يعني أن قيمة الروبل كانت في انخفاض مع ارتفاع الديون المستحقة على روسيا. وفي نهاية المطاف أصبح العجز عن السداد حتمياً.

لكن على النقيض من ذلك، كانت روسيا في السنوات الأخيرة تتمتع بفائض كبير في الميزانية، وكانت الديون العامة أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. صحيح أن الدخل من النفط والغاز، والذي يمثل القسم الأعظم من عائدات الحكومة، انخفض إلى النصف عندما يقاس بالدولار. ولكن العملة الروسية انخفضت بالنسبة نفسها تقريباً، وهذا يعني أن دخل

تحت هذا العنوان،
فند الباحث
الاقتصادي الفرنسي،
تشارلز ويلوسر*،
ومن موقع كمؤيد
للعقوبات ضد
روسيا، الأسباب التي
لن تؤدي من وجهة
نظره إلى انهيار
الاقتصاد الروسي
في المدى المنظور،
وفيما يلي تستعرض
«قاسيون» جزءاً من
مقاله المنشور على
موقع «Syndicate
Project»
الأمريكي:



«ريموت كونترول»

لمعت أضواء الاستديو الجديد، وبدأت الموسيقى المضطربة بالتصاعد في الخلفية معلنة بداية نشرة الأخبار، كان العد التنازلي قد انتهى للتو، وظهرت المذيعة المبتسمة أمام الكاميرا للمرة الأولى معلنة للجميع بدء اللحظات البكر من إرسال هذه القناة الجديدة، أقت المذيعة «بيانها» المقتضب، ووعدت بأن هذه القناة ستكون «مميزة» عن البقية، لأنها «تمنلك» وتعلم بأنك تريد أن تعرف «الحقيقة»، البيان ذاته الذي طالع جموع المشاهدين مرات عديدة، وسيلاحقهم وهم يقبلون بين القنوات واحدة تلو الأخرى!

■ يسار صالح

متناقضين حول العديد من القضايا، كما لم تخل التقارير الأولى لهما عن العبارات المبطنة والمصطلحات «المفخخة» ذاتها، فحصدت أخبار تنظيم داعش الإرهابي العناوين مع استخدام متكرر لمصطلح «تنظيم الدولة» التفخيمي، وأطلقت العنان لمديح الحكومات التي «احتضنت» اللاجئين السوريين المعذبين، دون أن تهمل الإشارة إلى «المشاكل» التي جلبها أولئك اللاجئين معهم إلى هناك، فتظهر في ثناياها العنصرية المعتادة وتحمل في بعض الأحيان صبغة طائفية بغیضة، بالإضافة إلى استخدام الخبر ذاته في سياق الحرب الإعلامية المتبادلة بين الأزمنة السياسية المختلفة في الخليج العربي، فتخصص قناة «العرب» السعودية تقريرها الأول عن الحراك الشعبي في البحرين ليتم منع بثها هناك على الفور من قبل الحكومة البحرينية «لأسباب تتعلق بعدم التزام القائمين على المحطة بالأعراف السائدة في الدول الخليجية»، وتركز قناة «العربي» على طريقة تعامل الشرطة المصرية مع المظاهرين من جماعة الإخوان، في اجتزاء كيدي للخبر وإسقاط واضح لقيمتها عن طريق استغلاله بهذا الشكل.

وفي مكان آخر، يعلن تنظيم «داعش» عن نيته إطلاق أول قناة تلفزيونية خاصة به، وتأتي هذه الأخبار بعد أن سيطرت الماكينة الإعلامية للتنظيم على مواقع التواصل الاجتماعي العالمية لتصبح «إذاعة الدولة الإسلامية» المنشودة آخر إبداعاته على هذا الصعيد، بعد أن أطلق داعش منذ بعض الوقت إذاعة «البيان» من الأراضي العراقية، ويبدأ الفيديو الترويجي للقناة على مدار الساعة، عبر صفحة على الأنترنت، لمدة 24 ساعة يومياً، سيتم تخصيصها كاملة لبث الدعاية فقط. وسوف تشمل باقة البرامج التي تبثها القناة سلسلة فيديوهات جديدة يقدمها الأسير البريطاني لدى «داعش» جون كانتلي، ونشرات أخبار يومية، وبرنامجاً

شهد الشهر الماضي لوحده إطلاق أكثر من أربع قنوات إخبارية «عربية»، وكانت بداية العام الجديد فرصة مناسبة للإعلان عن ظهورها للناس بأشكال وألوان مختلفة، والجميع يتحدث عن «رؤية إخبارية عربية جديدة» تسعى لملء الفضاء الذي خلفته الخيارات الاعتيادية من القنوات التي تعنى عادة بهذا الجانب، كان واضحاً تراجع سيطرة بعضها لعدة أسباب مقابل زيادة سطوة الآخر، كما ارتبط ظهور بعضها بالتغيرات السياسية التي أفرزتها أحداث الشهور القليلة الماضية على الساحة الإقليمية والدولية، لكن المشاهد الفضل لم يستطع تجاهل حقيقة أن أمراً لم يتغير في الصميم، وعلم بأن عملية «إعادة التلوين» هذه قد بدأت من جديد.

تكرار.. واستقطاب

شهدت الأيام الأخيرة إطلاق قناتين تحملان تقريباً الاسم نفسه، فتابع المشاهدون إطلاق قناة «العربي» الممولة تقريباً بالتزامن مع إطلاق قناة «العرب» التابعة لمجموعة الوليد بن طلال السعودية، في تكرار واضح لمشهد شهدته الفضاء التلفزيوني العربي لأكثر من عقد من الزمن، وتكرار آخر في الفخامة العالية في التقنيات والعروض الفنية للقناة، غرف البث المباشر وأقسام الترويج والإبداع والتصميم بدت متشابهة إلى حد كبير، كما حملت القناتان في ثنايا الاسم نية لاستقطاب المشاهد العربي أينما كان، وبدا وكان للجيل الشاب النصيب الأكبر من برامجهما، مع نية واضحة لتغطية كافة أحداث الحراك الشعبي الشباني في مختلف أرجاء العالم العربي، لكن بالطبع مع صبغة خاصة تعيد قبوله ما يحدث في الشارع لتلائم الخط العام للقناة الجديدة والذي بدت ملامحه ظاهرة بشكل فاقع خلال الساعات الأولى من البث المباشر لكل منهما. في النهاية تتبع القناتان لخطين سياسيين

مفاهيم «المعارضة المعتدلة» كحل مشوه في مواجهة التطرف وبين المغالاة في دعم التطرف ذاته تحت تسلسل تقليدي من الحجج، لا أحد يريد الحديث عن حل سياسي فعال للخروج من الأزمة ولا تغطية حقيقية لمثل تلك الجهود، الأمر الذي بدأ واضحاً عند انتهاء الجلسة الأولى من المشاورات في موسكو، حيث عانى المشاهد السوري من صعوبة الحصول على خبر دقيق عن تفاصيل ما جرى هناك، وضاع الخبر بين محاولات تلوين النتائج وتبني المقتطفات «المسوحة» منه دون سواها بالإضافة إلى تكريس نوات مطولة تخصصت في التقليل من أهمية مفاعيله، والتي ظهر الكثير منها، وللأسف، على شاشات إعلامنا «الرسمي» و«شبه الرسمي» قبل غيره، فانتسعت الهوة بين المشاهد والتلفاز وازدادت حيرته فيبدأ يائساً بتقليب المزيد من القنوات، لكن، دون أي جدوى.

بعنوان «حان الوقت للتجنيد» الذي سيناقش كيفية تجنيد «الجهاديين» الجدد، ويبث كل أربعاء الساعة الخامسة مساءً «بتوقيت الدولة الإسلامية!!»، وغيرها من البرامج التي تظهر نية «داعش» ومحركيه من الحكومات الأجنبية ترسيخ الثقافة المظلمة التي يود نشرها عن طريق شاشات التلفزة التقليدية، بعد أن تم تخصيص الملايين من الدولارات لرفع منسوب الضخ الإعلامي «الداعشي» والحرص على إبقاء المنطقة تحت رحمة غيوم الحقد الطائفي السوداء.

بلا جدوى..!

لكن ماذا عن سورية؟ حسناً.. يبدو من المبكر الحديث عن حصتها من عناوين القنوات الجديدة تلك، لكن المؤشرات الأولى لا تحمل الكثير من التفاؤل، تقارير يومية لتلميح صورة «أمراء الحروب» من الجماعات المسلحة والانقسام بين تسويق

يمكن الجزم الآن أن رسائل التخويف تلك استهدفت تهيئة الرأي العام لقبول فكرة التحالف الدولي ضد داعش

فرقة التخت الشرقي السورية في مهرجان الشارقة للموسيقى العالمية



الكثير من البحث والتجميع والأرشفة لتكون مؤهلة لصنع منتج جديد يواكب تطور الموسيقى العالمية مع الحفاظ على أصالة تراثنا الموسيقي. وتشكلت فرقة التخت الشرقي النسائية السورية عام 2003 وتضم عدداً من خريجات المعهد العالي للموسيقى بدمشق وتحمل رسالة فنية ملتزمة شعاره الحفاظ على الأصالة والتراث ولها العديد من المشاركات في مهرجانات وفعاليات ثقافية سورية وعربية وعالمية.

تميزت فرقة التخت الشرقي النسائية السورية على خشبة مسرح مهرجان الشارقة للموسيقى العالمية ضمن فعاليات دورته الثانية بتقديمها باقة من المقطوعات الموسيقية والغنائية مزجت فيها بين الموسيقى السورية والعربية. مستحضرة التراث السوري الأصيل بأجمل المقاطع والموشحات الغنائية. وتطرقت رحاب عازر عازفة عود بالفرقة لوضع الموسيقى السورية التي تحتاج بحسب رأيها إلى

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوا الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 06/02/2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org



داعش سينمائياً!

هناك ما يشبه الإجماع بين المتابعين، بأن ما بثته قنوات التلفزة عن إحراق الطيار الأردني «الكساسبة» لم يكن مجرد تصوير أرحم الهواة الذين قدّتهم الأقدار إلى حضن داعش، ولا حتى هو تصوير احترافي من المستوى العادي، بل كان فيلماً متكامل العناصر الفنية مشاهداً، وموسيقياً مرافقة، ومشاهد خلفية، وملامح وجوه، ونبرة صوت، ولوغو.. هذا الإجماع في تقييم الفيلم تقنياً، لم يكن كذلك في الإجابة عن سؤال من المفروض أن يطرح، وهو: ما هي البضاعة السياسية التي يراد تسويقها من خلال توظيف كل هذه المؤثرات السمعية البصرية، والتي فرضت على المستهلك، من خلال دفق إعلامي غير مسبوق؟!

إعدام «الكساسبة» حرقاً، جاء ليكون برداً وسلاماً على «داعش» من خلال استعادة كل عناصر المنظومة المكوّنة لهذا الكيان عبر هذا الفيلم، على مدار اثنين وعشرين دقيقة من العرض، حيث استحضرت كل عناصر الطائفي بكل بؤسه، واستحضرت كل عناصر التهيب التي كانت مقدمة لـ «انتصارات» داعش، ذلك التهيب الذي حسم العديد من المعارك لصالحها حتى قبل أن تبدأ، بمعنى آخر الفيلم يريد أن يقول إن داعش «باقية» وإن انكسرت هنا أو هناك، وما هي «تتحداكم» جميعاً؟!

كالعادة راح الكيل، دولاً ودبلوماسيين وساسة وكتبة، وكذبة يستثمرون في الفيلم - الحدث...

- الغرب المصنّع، برر من خلاله استمرار حربها المزعومة على داعش، فهو سفينة نود «نا» للنجاة من الإرهاب؟!
- الخطاب الرسمي السوري ذهب إلى دعوة الأردن للتعاون في مكافحة الإرهاب، وكأن مقتل طيار أردني كقيل حقاً، بتغيير موقف المملكة؟!

- الجوقة الليبرالية وجدتها فرصة لدس المزيد من السم في التراث، فداعش هي «حاملة» هذا التراث، و«المعبرة الوحيدة» عنه كما تصر هذه الجوقة، وبالتالي ليس لنا خيار إلا الإسلام البترودولاري «المعتدل»، أو الذهاب باتجاه المزيد من الدونية تجاه الغرب و«علمانيته» المدعشة.

- الفيلم تم استثماره من قبل الجميع لاستعادة اللياقة وإثبات الوجود وتبرير المواقف، فكل شيء مباح في «الحرب المقدسة» على داعش، التي أصبحت مشجراً تعلق عليه كل المواقف، ولاغرابة في ذلك أليست وظيفة داعش أصلاً خلط الأوراق وإعادة ترتيبها أمريكياً عبر التهيب؟



تفاصيل كثيرة.. وحقيقة واحدة!

هذا التنظيم، وبشاعة ممارساته، يفرضه لبأساً محمداً، يفرضه للجزية، يقطع الأطراف.. الخ» وليس مطلوباً ولا مقبولاً التفكير بموقع هذه «داعش» ضمن السياق الكلي للحدث، وليس مطلوباً أن يتساءل الناس: كيف لتنظيم بهذا التخلف أن ينتج أفلاماً سينمائية من الطراز الهوليوودي، والإشارة هنا ليست إلى رفعة المستوى التقني فقط ربطاً بهوليوود، بل وأيضاً بمنطق هوليوود وطريقة عملها و«رسالتها» حيث يبدو أي فلم من أفلام «داعش» كجزء من سلسلة أفلام الرعب «SAW» أو «المشار» حيث «التقطيع على أصوله»! التي تعرض على MBC2 وشقيقتها.. فهل كانت هوليوود أيضاً وطرق عملها جزءاً من «التراث الإسلامي»؟! إذا كان إنجلز قد تنبأ بأن الرأسمالية في نهايتها ستضع البشرية أمام خيارين إما الانتقال إلى الاشتراكية أو التوغل في الهمجية، فإن التقاطع بين هوليوود و«داعش» هو رغبة هؤلاء في التوغل عميقاً وعميقاً في الهمجية، وتكريسها في وعي الناس باعتبارها مستقبلهم الذي لا مفر منه، بل وأيضاً باعتبارها «ماضيهم» الذي لا بد لهم من العودة إليه في نهاية المطاف!!

العنف، وثقت له كتب التاريخ، ولم يقتصر على جغرافية أو بيئة معينة، ولا على شعب محدد، بينما يجري اليوم تسويقه بمنطق محدد وعبر أجناس مخصصة لغايات وأهداف سياسية معينة. وبضاعة العنف الرائجة هذه الأيام هي «داعش» كما بات الجميع يرى ويعلم. وفي إطار توظيف تلك البضاعة بما يخدم مصالح أصحابها والمستفيدين منها يجري تسويق صورة داعش بأداتين متلازمتين: الأولى هي خلق ماضٍ افتراضي مخالف لذلك الحقيقي، ماضٍ يطابق روايات «المركزية الأوروبية» عن «الشرق الهمجى المتوحش» و«الإسلامي خاصة» حيث: «التشدد والتخلف وقطع الأطراف والسرؤوس.. الخ» باجتراء واضح للتراث وللوقائع، فهل ينبغي أن نحاكم «الحضارة الغربية» مثلاً انطلاقاً من أفعال «الحملات الصليبية» أو من أحكام «محاكم التفتيش»؟ المرحلة الثانية هي تصوير «داعش» وأفعالها باعتبارها تكراراً لذلك الماضي واستعادة له.. بهذه الطريقة تجري محاولة حرف انتباه الناس عن «اللوحه العامة».. «عليكم فقط التفكير بالتفاصيل، ببشاعة

■ إيمان الأحمد

يزيد الإعلام المشاهد غموضاً بدل أن يوضحه، مركزاً على تفاصيل لا تفعل أكثر من زيادة التشويش وخلق الأوراق، تفاصيل تعزز النظرة المرتابة عند مشاهد بات بالكاد يصدق شيئاً مما يقال، بعد أن عاش واقعياً تفاصيل أزمات تجاوزت كل ذلك الذي قيل ويقال. يغرق الإعلام المشاهدين في الجزئيات، الهامة بلا شك، ولكن على حساب اللوحه العامة التي تحكم سير الظواهر، والتي لا «يليق» بـ«العوام» معرفتها! ظاهرة العنف غطت الشاشات، موت يترصده الجميع، وحرب تلتهم الأرواح، إنها حقيقة واقعة، لكنها بحاجة لمعالجة أخرى غير فانتازيا الرعب والرعب المضاد التي يجري تسويقها. عرف تاريخ البشرية كمأ هائل من

تكتفئ الأسئلة المقلقة والنازفة كل يوم، ومع كل صباح. يوغل السوريون، ومعهم أبناء المنطقة، في بحر الأسئلة التي أن أوان رسوها عند إجابات شافية، وما تزال تصر على البقاء حبراً على ورق..

يفرق الإعلام المشاهدين في الجزئيات، الهامة بلا شك، ولكن على حساب اللوحه العامة التي تحكم سير الظواهر، والتي لا «يليق» بـ«العوام» معرفتها!



حزب الإرادة الشعبية

ليرة سورية قيمة الاشتراك السنوي

2015

2000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية